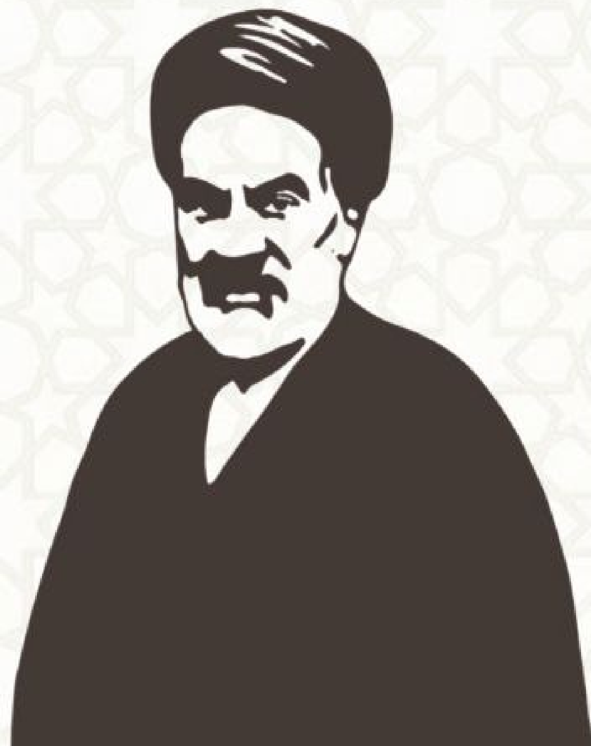
الوزن العلمي
للسيد محمد رضا السيستاني
تحت مجهر التحقيق

ـ بيان انتحالاته من كتب العلماء السابقين
ـ الإساءة لبعض العلماء بسبب القصور العلمي.
ـ منهجه في التعامل مع من ينتقده.

(الموسم الأوّل)

حرره الأقل

محمد رضا الوداعي



الموضوعات

الملف الثاني الإساءة والطعن بالعلماء

الملف الثالث الإشكالات المنهجية وأسلوبه في التعامل معها

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة وأتم التسليم على حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المنتجبين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

منذ شهر تقريباً نشرت سلسلة من المقالات حول القيمة العلمية الواقعية والحقيقية لسماحة السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله وبينت أنّ هناك مبالغات في شخصه الكريم وأنّ أغلب من ينبهر به هو قليل الاطلاع يحق لمن هو مثله الانبهار.

وهذا الذي بين يديك قارئي العزيز هو «**الملف الأوّل فيما يتعلّق بانتحالات السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله**»، وينبغي التنبيه على عدة أمور:

١ـ لم نبحث عن انتحالات السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من والده المرجع الديني السيد علي السيستاني دام ظله مع وجود شواهد على ذلك لأنّ بعض عوام طلبة الحوزة سيقيسون هذا الأمر على أنّ لا ربا بين الوالد وولده!

٢ـ لم نأخذ ما ذكر مصدره أو لم يذكره ولكن صرّح بأنّه ليس له، بنحو تعبير: «قال، ذكر، ذهب...».

٣ـ لم نأخذ ما يمكن أن يتوارد فيه الأفكار من الأمور الواضحة والمسلمة والبديهية عند علماء الرجال.

الأقل

محمد رضا الوداعي

٣ ذو الحجة ١٤٤٦ هـ

عش آل محمد / قم المقدسة

امتثالاً لطلب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله

في بحثنا في الانتحالات التي انتحلها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من كتب العلماء رحمهم الله دون أن يشير إليهم من قريب أو بعيد، تلقينا من أنصاره وأتباعه اعتراضين شائعين حاصلُهما:

أولًا: إن ما يقتبسه السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من الآخرين من باب توارد الأفكار بينه وبين من سبقه من العلماء.

وجواب ذلك: التوارد لا يتجاوز عادةً موردًا أو موردين، ويكون في الأمور الواضحة والمباني العامة، لا في المباحث الاجتهادية وتجميع الشواهد نفسها التي سبقه إليها غيره في مورد معين، ويستظهر منها النتائج والأفكار نفسها، بل في بعض الأحيان يأخذ منهم حتى أخطاءَهم في التواريخ وأرقام الصفحات، كما أشرنا إلى ذلك.

ثانيًا: إن ما اقتبسه السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من كتب الآخرين مما تمليه طبيعة الموضوع، وليس فيه منقصة عليه.

وجواب ذلك: إن السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله نفسه انتقد هذا الفعل، وجعل من يقتبس من كتابات الآخرين مدّعيًا للفقاهة والمراتب السامية، وينبغي الحذر منه، إذ قال: «**الحذر التام من ادعاء الوصول إلى المراتب العلمية السامية ولا سيما الاجتهاد والفقاهة من دون توفر شواهد وافية على ذلك بشهادة أهل الخبرة من المتصفين بالورع والدقة في شهاداتهم، التي تكون بطبيعة الحال مستندة إلى الاطلاع على الآثار العلمية للشخص كالكتب الاستدلالية والمقالات العلمية والدروس العالية**

ونحوها، ما هو من نتاج فكره وجهده لا مقتبسًا من أفكار وكتابات الآخرين»[1].

ونرجو ألا نُتّهم بالتحامل إذا قلنا إن تسمية كتابه بـ«**اقتباسات من كتب الرجال**»، بما يكشف عن كون الكثير منه قد اقتبسه من علماء سابقين، لعلّه أوفق له من أن يسميه بـ«**قبسات من علم الرجال**».

ونحن بما طرحناه قد استجبنا لطلب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله بتفحّص وتتبع تراثه، وكشفنا عن مقدار نزير من الانتحالات الموثقة بشكل لا يقبل الشك، وكان الأجدر بطالب العلم أن يفرح بالطرح العلمي والاستجابة لدعوة السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله.

وينبغي معرفة أنّه يرجع إعجاب الكثير من طلبة العلم بالسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله إلى عدم مطالعتهم لغير ما كتبه هو، ومن هنا يظنون أنّ التتبع المذكور في كتابه من حصيلة جهده ومطالعاته، ولو كانوا مطلعين على كتب من سبقه من المحققّين في علم الرجال، لزال هذا الإعجاب وتلاشى، إن لم يكن مرتبطًا ذلك بمصالح دنيوية ومجاملات!!

ثالثًا: اتهامنا بالكذب وهذه التهمة من أسهل التهم لتحطيم الآخر دون الدخول في مواجهته علميًا، ولم تكن تهمة التكذيب جديدة، بل ذكر القرآن الكريم العديد من المواساة للنبي محمد صلى الله عليه وآله بالأنبياء السابقين الذين تعرضوا لما تعرض إليه فقال سبحانه: ﴿**فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاؤُ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ**﴾[2].

---

(١) كلمته بمناسبة التعطيل الحوزوي الرمضاني سنة ١٤٤٤ هـ.

(٢) آل عمران، الآية: ١٨٤.

وجواب ذلك: أننا نعتمد في ردودنا على السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله مسألة «**الوثائق المصورة**» من كتبه وكتب من انتحل منه، في كل مسألة يتم التشكيك فيها بمصداقية البحث العلمي، وتهمة الكذب لا تصمد أمام الوثيقة المصورة فيكون المتهم لهذا العبد الأقل بالكذب يحاول ذر الرماد في العيون وهذا يعد اعترافًا ضمنيًا بقوة الموارد المنتحلة.

وأخيرًا: ينبغي الوقوف على اتهام السيد محمد رضا السيستاني غيره بأنّه يقتبس من أفكار غيره وينسبها إلى نفسه إذ قال: «**ما هو من نتاج فكره وجهده لا مقتبسًا من أفكار وكتابات الآخرين**» لأننا سنكشف هنا أنّه أكثر من مارس هذا الفعل من غيره، كما أنّ لديهم أسلوبًا في تصفية الآخرين علميًا من خلال اتهامهم بالسرقات العلمية منهم وإن كان الصحيح هو العكس!

وقد افتتحت الموسم الأوّل في بحث انتحالات السيد محمد رضا السيستاني من كتب العلماء السابقين بحديث علوي عظيم المغزى إذ يقول (عليه الصلاة والسلام) : «**إذا أقبلت الدنيا على أحد أعارته محاسن غيره، وإذا أدبرت عنه سلبته محاسن نفسه**»[1] .

ونفتتح هذا الملف بهذا الحديث أيضًا وبالإشارة إلى أنّ بعض صغار الطلبة في الحوزة العلمية يبالغون فيمن يغدق عليهم أو فيمن يحبون فينسبون إليه أوصافًا سلبوها من غيره وألحقوها به لما رأوا الدنيا مقبلة عليه.

أذكر لذلك شاهدًا ـ والشواهد كثيرة ـ أنّ هناك طبقة في الحوزة العلمية كانت تدعي أن السيد محمود الهاشمي مقرر الأبحاث الأصولية للسيد محمد باقر كان

---

(١) بحار الأنوار ٧٢ : ٣٥٧.

يأخذ من أبحاث السيد علي السيستاني وينسبها إلى السيد محمد باقر الصدر خرّيت علم الأصول!

كما جاء في كتاب سيرته ومسيرته: «**أشيع مؤخرًا أنّ مقرر البحث أخذ بحث: (كيف نشأ التعارض في الأدلّة الشرعيّة) مما أفاده بعض المراجع المعاصرين وهو وهم**».

ثم بين المؤلف في الهامش سبب الوهم فقال: «**إنّ مقرر بحث: علل اختلاف الأحاديث ـ وهو السيد هاشم الهاشمي ـ ذكر لي أنّ أستاذه [السيد السيستاني] بحث الموضوع المذكور سنة ١٣٩٧ هـ أو سنة ١٣٩٦ هـ، أي: بعد صدور تقرير السيد الهاشمي بسنتين أو ثلاث**»[(١)].

ومن لغة الأرقام والتواريخ التي لا تكذب يعلم يقينًا أنّه إذا كان هناك أحد أخذ المطالب من الآخر فهو المتأخر تاريخًا وليس المتقدم الذي بحث هذه المطالب أولاً.

وبالطبع أنا هنا لا اتهم السيد علي السيستاني دام ظله الشريف بالسطو على مطالب غيره ونسبتها إلى نفسه، بل أريد الإشارة إلى العقدة التي يعاني منها ولده السيد محمد رضا السيستاني الذي كان يروج لمثل هكذا أفكار من أنّ الآخرين ليس لهم فكر، وإنما يقتبسون من آثار غيرهم.

فهو يصف أساتذة البحوث العالية في الحوزة العلمية بأنّ أبحاثهم ليست من نتائج أفكارهم، بل مقتبسة من أفكار وكتابات الآخرين كما شنعوا سابقًا على السيد الهاشمي والسيد محمد باقر الصدر بكونه فقيرًا في الأصول ويحتاج إلى أخذ الأبحاث من والده!

---

(١) السيرة والمسيرة ٣ : ٨٧.

ويمكن أن نلاحظ على هذه الكلمة من عدة اتجاهات:

الاتجاه الأوّل: أنّه يرى تلك الأبحاث التي يطرحها بعض الأساتذة في الحوزة العلمية عالية ودقيقة وقد أعجب بها، ولكنه يأبى الاعتراف بالفضل لهم فيرميهم بالأخذ والاقتباس من أفكار الآخرين، **﴿لِيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللهُ عَلَيهِم مِنْ بَينِنا﴾**[1].

الاتجاه الثاني: يريد أن يفرض حصارًا علميًا على الطلبة المنبهرين به كونه هو الوحيد الذي بحثه ليس مقتبسًا من أبحاث الآخرين، بل هو من نتاجات فكره! وهذا الوهم قد أبطلناه في هذا الملف في الموسم الأوّل منه وبينا فيه كيف يقتبس السيد محمد رضا السيستاني من نتاجات غيره دون أن ينسب بحوثهم إليهم، ويمكن القول أن ٩٥ ٪ من بحوثه هي من نتاجات غيره!

الاتجاه الثالث: من الغريب أنّه يرجع طلبة البحث الخارج إلى (أهل الخبرة) وهذا التصريح يتضمن أنّهم ليسوا أهلاً للتمييز ولو على مستوى أنّ هذا مجتهد أو لا، وهذا المطلب مقتبس أو من نتاج فكره، وهو اعتراف بأنّ طلبته المنبهرين به والمروجين لعمق بحثه لا يميزون بين الناقة والجمل، بل يحتاجون إلى من يرشدهم إلى مستوى البحوث العلمية!!

ذلك أن أهل الخبرة كما عرفهم السيد الخوئي قائلاً: «**أهل الخبرة هم من يعرفون أهل الاستنباط، ويعرفون أيًّا منهم أقدر من غيره فلا يكون من السوقة، ولا بد أن يكون من أهل الفضيلة، ولو لم يكن من أهل الاستنباط المطلق**»[2].

(١) الأنعام: ٥٣.

(٢) صراط النجاة ٢ : ١٦.

وعليه: يكون طلبته الذين وجه إليهم هذه النصيحة ليسوا من أهل الفضل، وأقرب ما يكونون إلى السوقة من طلبة العلم إذ لا يمكنهم معرفة أهل الاستنباط، ومعرفتهم تحتاج إلى التمييز الذي كان من الممكن أن يقدروا عليه حين دخلوا البحوث العالية وتربيتهم تربية علمية.

بل الأدهى من ذلك أنّه يخاطبهم بمستوى أنهم حتى لا يعرفون تمييز حتّى أهل الخبرة إذ قال في كلمته تلك: «**وكذلك حذارِ من التعويل على شهادة بعض الطلبة الذين لم يثبت بلوغهم مرحلة كافية من العلم تؤهّلهم لتشخيص المجتهد عن غيره**».

ولكن شهادة حق وأهل مكة أدرى بشعابها... فعلاً إن طلبته لا يعول عليهم في التمييز وإلا لم يخاطبهم بهذا الكلام، ولم يكونوا من المنبهرين ببعض ما يطرحه مع أنّه من جهد غيره ولكن قليل الاطلاع وقصير الباع يفتتن ويبهر بسهولة!

نتوكل على الله تعالى مستعينين به ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

الملف الأوّل
انتحالات السيد محمد رضا السيستاني
من كتب العلماء دون نسبتها إليهم

الانتحال الأوّل: أخذ المطالب من الكتب القديمة!

سمعت من أكثر من أستاذ لي أنّهُ كان هناك في الحوزة قديمًا طالب علم نابِه يسمى بـ«**صائد السرقات**» وهو يجلس في بحوث الأعلام ﭽ فإن تكلم أحد برأي ليس له نبهه بأنّ هناك قبلك من تكلم بهذا الرأي وما ذكرته لا يصح أن تتبناه وإلا لكنت من السارقين!

ونحن لا ننكر وجود توارد الأفكار، ولكن إذا كانت المسألة بالنحو المفضوح كأن يذكر في الرد نقطتين، ثم يأتي آخر بعده يذكر النقطتين بالترتيب والمضمون نفسه من دون أن يذكر مصدرًا فهذا من الانتحالات المفضوحة وليس من التوارد!

يعرف طلبة العلم خصوصية المشايخ الثلاثة وهم: «**ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى ومحمد بن أبي نصر البزنطي**»، ووجه أهميتهم أنّ هؤلاء «**لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة**» فإذا وجدت رواية في سندها شخص مجهول لا يعلم حاله ولكن روى عنه هؤلاء المشايخ الثلاثة كانت روايتهم دليلاً على توثيق المجهول.

ونقل الشيخ الطوسيﭬ عن تعامل الطائفة المحقة في روايات هؤلاء إذ قال: «**سوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر وغيرهم من الثقات الذين عُرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلا عمّن يوثق به وبين ما أسنده غيرهم**»[1].

ولم يرتض السيد الخوئيﭬ أنّ هؤلاء لا يرسلون ولا يروون إلا عن ثقة وناقش هذا الأمر بعدة مناقشات من أهمها: «**أنّ الشيخ [الطوسي] بنفسه ذكر**

(١) العدة في أصول الفقه ١ : ١٥٤.

رواية محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر ثم قال في كلا الكتابين [التهذيب والاستبصار]: فأوّل ما فيه أنّه مرسل وما هذا سبيله لا يعارض به الأخبار المسندة»[1].

ورد كلام السيد الخوئي قدس سره بمحاولتين ذكرها سماحة السيد محي الدين الغريفي قدس سره للرد على ما أفاده السيد الخوئي قدس سره:

الأولى: أنّ كتاب «العدة» الذي وردت فيه العبارة السابقة ألف بعد تأليف التهذيب والاستبصار فيكون العمل على المتأخر.

الثانية: أن توهين الشيخ الطوسي قدس سره لما أرسله ابن أبي عمير في التهذيبين لم يصدر عن وهن مراسيله بنظره، وإنما رام الشيخ قدس سره بذلك رفع التعارض والمنافاة بين الأخبار ودفع الاعتراض عليها[2].

ونجد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله قد أخذ هذا الرأي نفسه في الرد على السيد الخوئي قدس سره من دون أن ينسبه إلى قائله مع تغيير بعض العبائر كما تجده في الوثائق المصورة أدناه.

وبسبب عدم اطلاع الكثير من الطلبة على علوم الحديث والرجال وقلة التتبع والتدقيق يتصورون أنّ الكثير مما يذكره السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله فهو من ابداعاته، بينما هو مأخوذ من كتب الأعلام قبله دون أن يشير في كثير من الأحيان إلى تلك الكتب!

مع أن كتاب الغريفي قدس سره مطبوع في الستينيات ١٩٦٩ م وهو يذكر الرد

(١) معجم رجال الحديث ١ : ٦٢.

(٢) قواعد الحديث ١ : ٨٦.

المذكور بما هو محاولة متقدمة على تأليف كتابه المذكور! ومن ثم يرد على هذه المحاولة بكلا شقيها

والأهم الرد على دعوى أنّ الشيخ الطوسي قدس سره من أجل إقناع المخالف بعدم تعارض الروايات يضعف الثقة ويحمل الروايات حملًا بعيدًا على خلاف مبانيه الأصولية والاجتهادية!!

يقول السيد الغريفي قدس سره في الرد على هذه الدعوى بأنها: « **ظاهرة الوهن إذ كيف يصح أن ينسب إلى شيخ الطائفة التصريح بتضعيف حديث معتبر عنده أو راوٍ موثق لديه لأجل الجمع بين الأخبار، وهل هذا إلا تضليل لمن نظر في كتابه من أهل العلم وغيرهم، وظلم لذلك الثقة غير المستحق للجرح**»[1].

فكيف يأخذ السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله رأيًا قديمًا قد بين العلماء رحمهم الله وهنه وضعفه ومن ثم يتهم الشيخ الطوسي قدس سره بقوله أنّه يخالف مبانيه: «**وقد ألجأه لذلك أحيانًا إلى اتباع الأسلوب الإقناعي المتمثل في حمل بعض الروايات على محامل بعيدة، أو المناقشة في حجيتها ببعض الوجوه التي لا تنسجم مع مبانيه الأصولية والرجالية المذكورة في سائر كتبه**»[2].

مع أنّ من تتبع الموارد التي ذكرها الشيخ الطوسي قدس سره يرى بوضوح أنّه لم يرد مراسيل المشايخ الثلاثة لمحض الإرسال، بل لأجل مخالفتها للتسالم أو الشهرة أو الاستفاضة[3] الأمر الذي يكشف عن أنّ مخالفته لتلك المراسيل كانت على وفق مبانيه وليس لمجرد إقناع الخصم!

---

(١) قواعد الحديث ١ : ٨٦.

(٢) قبسات من علم الرجال ١ : ٤٨.

(٣) انظر: أطيب المقال في بيان كليات علم الرجال: ص ١٩٤.

والأعجب من ذلك أن السيد الخوئي قدس سره قد طالع كتاب السيد الغريفي قدس سره الذي ذكر المحاولتين المذكورتين وقرأ رد السيد الغريفي قدس سره عليها، فما معنى الإشكال عليه بذلك وكأنّه قد خفي عليه تقدم تأليف التهذيبين والسبب وراء تأليفهما الذي كان بسبب جماعة من قصار الفهم!

فقد قال السيد الخوئي قدس سره في تقريظه لكتاب السيد الغريفي قدس سره ما لفظه: «**قد سبرناها وأجلنا النظر فيها فوجدناها حافلة بمزايا خاصة ومسائل حققها المؤلف لا يستغني عن تفهمها طلاب العلم**»(١).

وهذا من الموارد الكثيرة التي يرد فيها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله على السيد الخوئي قدس سره بأمر لا يلتزم فيه وهو ما يسمى بالاصطلاح بـ«**الإشكال المبنائي**» وسنعرض بعض هذه الإشكالات في قادم الأيام إن بقينا أحياء إن شاء الله تعالى(٢).

---

(١) قواعد الحديث ١ : ٣.

(٢) علّق أحد أساتذة الحوزة العلمية حفظه الله على هذا الموضوع بما نصه: «مولانا الجليل إني أملك الدليل على صحة ما نسبتموه لصاحب القبسات حفظه الله من انتحال وسطو على مطالب الآخرين دون الإشارة للمصدر، فأنك لو نظرت في الهامش رقم (٢) من ص ٤٧ من القبسات ج١ اقصد الصفحة التي قبل الصفحة التي نشرتها تجده أنّه جمع فيه الهامش ٥ والهامش ٦ من كتاب قواعد الحديث من الصفحة الأولى من الصفحتين التين نشرتهما.

والمشكلة الأكبر أنّ الهامش رقم ٥ ليس صحيحًا فالمثبت هو التهذيب ج ٨، ص٢٥٧، والصحيح هو التهذيب ج ٨ ص٣٦٠، وهذا يعني أنّ صاحب القبسات حفظه الله تابع صاحب القواعد قدس سره على خطأه حتى في الهامش!!... ولا أشك أنّ صاحب القبسات حفظه الله سيصب جام غضبه على السيد محمد البكاء حفظه الله باعتباره هو المسؤول عن إخراج وتحقيق هوامش الكتاب وهذا الأمر من الاتكالية بحد ذاته بحاجة لفتح بحث خاص له.

لا يروي إلا عن العدل وإلاّ لم يكن عدلاً، بل كان مُدلّساً وغاشاً)[١]. وضعفه ظاهر.

ولما لم يقم دليل يمكن الركون إليه في أنّ أولئك الثلاثة لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة كانت المناقشة في مراسيل ابن أبي عمير معروفة لدى الأصحاب[٢].

وصرح جماعة بعدم قبولها، منهم: الشهيد الثاني، والسيد ابن طاووس[٣]، والمحقق في (المعتبر)، والشيخ محمد السبط[٤]، بل الشيخ الطوسي نفسه، حيث قال في (التهذيب)[٥]: (وأما ما رواه محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام... فأول ما فيه أنّه مرسل، وما هذا سبيله لا يعارض به الأخبار المسندة). وصرح بهذا أيضاً في (الاستبصار)[٦].

فأجرى حكم سائر المراسيل على ما أرسله ابن أبي عمير، حيث صرح في (العدة)[٧] بأنّ الطائفة إنّما عملت بالمراسيل إذا لم يعارضها من المسانيد الصحيحة. ويكشف هذا عن وهن تلك الدعوى التي اجتهد في كتاب (العدة) في نسبتها إلى الطائفة.

وهناك محاولة للجواب عن ذلك:

أولاً بأنّ كتاب (العدة) الذي وردت فيه تلك الدعوى ألفه الشيخ الطوسي بعد كتابي (التهذيب) و (الاستبصار)، فيكون العمل عليه.

(١) مقباس الهداية: ٤٨.
(٢) منتهى المقال: ٩.
(٣) الدراية (الشهيد الثاني): ٤٨ ـ ٤٩.
(٤) مقباس الهداية: ٤٩.
(٥) التهذيب ٨: ٢٥٧.
(٦) الاستبصار ٣: ٢٧.
(٧) انظر: عدة الأصول: ٦٣.

وثانياً بأنّ توهين الشيخ لما أرسَلَه ابن أبي عمير في (التهذيبين) لم يصدر عن وهن مراسيله بنظره، وإنّما رام الشيخ بذلك رفع التعارض والمنافاة بين الأخبار ودفع الاعتراض عليها؛ ولذا خدش في عبدالله بن بكير مع قوله في (العدة)[1]: عملت الطائفة بأخباره. وَضَعَّفَ عَمّار الساباطي مع أنّه من الفطحيّة الذين قال في (العُدّة)[2]: عملت الطائفة بأخبارهم. وعمل في (النهاية) برواية في سندها عثمان بن عيسى، مع أنّه ضعّفه في كتاب (الغيبة)[3]، وقال في (العدة)[4]: عملت الطائفة بأخباره.

مناقشة المحاولة

وفي هذه المحاولة مواقع للنظر تكشف عن وهنها وحدوث خلط فيها، أما سبق تأليف (التهذيبين) فإنّه يكشف عن عدم ثبوت تلك الدعوى بطريق حسي، وإلا لما خفيت على الشيخ عند تأليفهما حتى صدر منه التوهين لمراسيل ابن أبي عمير، فيكشف إثباتها في كتاب (العدة) فقط عن اجتهاده المتأخر فيها الذي لم يعبأ به في تهذيبيه، فلا يكون حجة في حقنا.

وأما دعوى أنّ صدور التوهين من الشيخ لتلك المراسيل؛ لأجل الجمع بين الروايات لا لوهنها بنظره، نظير تضعيفه لبعض الرواة، فظاهر الوهن، إذ كيف يصح أن ينسب إلى شيخ الطائفة التصريح بتضعيف حديث معتبر عنده أو راوٍ موثّق لديه لأجلِ

(١) عدة الأصول ١: ١٥٠.
(٢) عدة الأصول ١: ١٥٠.
(٣) الغيبة: ٤٢.
(٤) عدة الأصول ١: ١٥٠.

كتاب قبسات من علم الرجال

انتحال السيد محمد رضا من كتاب السيد الغريفي

وأما كتاب العدة في أصول الفقه الذي اشتمل على ما تقدم بشأن ابن أبي عمير وأضرابه فقد ألّفه ـ في ما يبدو ـ بعد وفاة أستاذه الآخر، وهو السيد المرتضى ﷺ المتوفى عام أربعمائة وستة وثلاثين، كما يقتضيه الترحم عليه في مواضع شتى من هذا الكتاب.

وبقي الشيخ ﷺ على قيد الحياة إلى عام أربعمائة وستين، وعلى ذلك فلا يستغرب أنه لم يكن حين تأليفه للتهذيبين مطلعاً على ما حكاه من عمل الطائفة بمراسيل ابن أبي عمير وأضرابه، لا سيما وأنه لم يبقَ مع أستاذه المفيد ﷺ إلا أقل من خمس سنين، وأما السيد المرتضى ﷺ فمن المعروف عنه أنه لم يكن يعمل بأخبار الآحاد، ولذلك لم يكن الأمر المذكور موضع اهتمامه بطبيعة الحال.

هذا مضافاً إلى أنه يمكن أن يقال: إن الشيخ ﷺ قد عمل في التهذيبين على حلّ ظاهرة التعارض بين الأخبار بأي وجه ممكن ـ للهدف الذي بيّنه في مقدمة الكتابين ـ وقد ألجأه ذلك أحياناً إلى اتباع الأسلوب الإقناعي المتمثل في حمل بعض الروايات على بعض المحامل البعيدة، أو المناقشة في حجيتها ببعض الوجوه التي لا تنسجم مع مبانيه الأصولية والرجالية المذكورة في سائر كتبه، ولسرد الشواهد على هذا محل آخر.

وعلى ذلك فلا يمكن الاستشهاد بمناقشة الشيخ ﷺ في بعض مراسيل ابن أبي عمير على عدم ثبوت التسوية المذكورة عند الأصحاب وكون دعواها اجتهاداً خاطئاً منه طاب ثراه.

الأمر الثاني: أنه قد أجيب عما تقدم ـ من دعوى التنافي بين ما ذكره الشيخ من كون ابن أبي عمير وصاحبيه قد عرفوا بأنهم لا يروون إلا عن ثقة وبين روايتهم عمن ضعفوا من طرقٍ أخرى أحياناً ـ بأن الظاهر أن الشيخ يريد بما ذكره أنهم لا يروون إلا عمن هو ثقة عندهم، فرواية أحدهم عن شخص شهادة منه على وثاقته، وهذه الشهادة يؤخذ بها ما لم يثبت خلافها، وإذا ثبت خلافها في موارد فأقصى ما يقتضيه ذلك هو أن لا يؤخذ بها فيها.

الانتحال الثاني: حبيب بن مظاهر

يذكر في علم الرجال رواية حبيب بن مظاهر عن أبي عبد الله عليه السلام وقد وقع الخلاف بينهم من المقصود من أبي عبد الله؛ لأنّ هذه الكنية للإمام الحسين والإمام الصادق عليهما السلام فانقسموا إلى قولين:

الأوّل: أنّه الإمام الحسين عليه السلام فيكون المقصود من حبيب هو ابن مظاهر الأسدي شهيد كربلاء رضي الله عنه.

الثاني: أنّه الإمام الصادق عليه السلام، فيكون حبيب بن مظاهر هنا شخصية مجهولة لم يرد لها ذكر في كتب الرجال؛ لأن من الواضح أنّ شهيد كربلاء من غير الممكن أن يروي عن الإمام الصادق عليه السلام.

ومن كتب الرجال المهجورة حالياً التي تعرضت إلى هذه المسألة هو كتاب «**الفوائد الرجالية**» للفاضل الخواجوئي قدس سره، إذ ذهب إلى أنّ المقصود من «حبيب» في رواية الفقيه هو حبيب بن المعلى، وليس حبيب بن مظاهر الأسدي، وذلك من خلال عدّة قرائن:

الأولى: لو رجعنا إلى مشيخة الفقيه لوجدناه يذكر طريقاً واحداً عن حبيب وهو ابن المعلى دون ابن مظاهر.

الثانية: إمكان أن يحصل الخطأ من قلم الناسخ بين اسمي «مظاهر» و «معلى»[1].

الثالثة: أنّ حماد بن عثمان لا يمكنه أن يروي عن حبيب بن مظاهر الأسدي إذ

(١) ذكر الفاضل الخواجوئي قدس سره في الهامش: «**ذكر مولانا عناية الله القهبائي قدس سره في حاشية كتابه بعد نقل هذا السند في أصل الكتاب: الظاهر المعلل بدل المعلى، فانه الخثعمي وابن المعلى هو السجستاني...**» وهذا سبب ارتباك المنتحل بين المعلل والمعلى كما سيأتي من عبارته حفظه الله.

قال قدس سره: «إنّ أحدًا من أئمّة الرجال لم يقل إن حمادًا هذا كان من أصحاب الباقر عليه السلام، فضلاً عن أن يكون من أصحاب علي بن الحسين عليهما السلام، أو أبيه الحسين عليه السلام»(١).

ثم قال قدس سره: «وظنّي أنّ لفظة (مظاهر) في الفقيه غلط من قلم الناسخ، وكان أصل النسخة هكذا: روى حمّاد بن عثمان عن حبيب بن المعلّى، كما يظهر من مشيخته. حيث قال قدس سره: وما كان فيه عن حبيب بن المعلّى، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن الوليد الخزّاز، عن حمّاد بن عثمان، عن حبيب بن المعلّى الخثعمي. وليس له رحمه الله في مشيخته طريق الى حبيب غير هذا، وهو من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، كما أنّ حمادا هذا أيضا كذلك كما سبق»(٢).

ونجد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله يسطو على هذه المعطيات من دون أن ينسب هذا التحقيق إلى صاحبه فيقول: «ولكن يقوى في الظن أن لفظة (مظاهر) مصحفة عن (المعلى) أو (المعلل) لقربهما في رسم الخط إلى حدّ ما أو أن الناسخ لما كان ذهنه مأنوسا باسم الشهيد حبيب بن مظاهر سبقه قلمه فكتب (مظاهر) بدل (المعلى) أو (المعلل).

والوجه في ذلك أن الراوي عن حبيب هذا هو حماد بن عثمان، وقد وردت روايته عن حبيب بن المعلى في طريق الصدوق إليه في المشيخة وكذلك في موضع من التهذيب، والرجل ترجم له النجاشي قائلاً: (حبيب بن المعلل الخثعمي

---

(١) الفوائد الرجالية (الخواجوئي): ص ٦٤.

(٢) الفوائد الرجالية (الخواجوئي): ص ٦٤.

المدائني، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن والرضاﻹ، ثقة ثقة صحيح، له كتاب) ثم روى كتابه بإسناده عن ابن أبي عمير عنه. وذكره أيضا الشيخ في أصحاب الصادقؑ قائلاً: (حبيب بن معلى الخثعمي مولى كوفي)»[1].

وذكر القرائن الثلاث التي اعتمد عليها الفاضل الخواجوئيقدس سره التي مرت بكلامه من دون أدنى إشارة إليه!

وقد يقول قائل: إنّ مثل هذه الأمور البديهية ـ حسب دعواهم ـ لا يحتاج إلى نسبتها إلى أصحابها؛ لأنّها من المعلومة لدى (الممارس).

ونقول: أننا لم نذكر في كشف الانتحالات الأمور الواضحة والبديهية، وإنما ما يدعو بعض طلبة العلم إلى الانبهار بالسيد محمد رضا السيستانيحفظه الله بسبب قلّة تتبعهم في المصادر الرجالية.

ويشهد لكون المسألة المذكورة ليست من البديهيات أنّ المتبحر في علم الرجال أبو المعالي محمد بن محمد بن إبراهيم الكلباسيقدس سره ذكر في رسائله الرجالية المطلب المذكور ونسبه إلى الفاضل الخواجوئيقدس سره ولو كان من البديهات لما احتاج أن ينسبه إلى أحد كما يدعي محبو السيد محمد رضا السيستانيحفظه الله.

قال الكرباسيقدس سره في رسائله عن المطلب المذكور: «**والظاهر أنّ (مظاهر) كان غلطًا في الفقيه عن (معلّل) كما أفاده الفاضل الخواجوئيقدس سره؛ بشهادة أنّ الفقيه قد ذكر طريقه إلى حمّاد بن عثمان عن حبيب بن معلل، وليس في مشيخته غير هذا، وهو من أصحاب الصادق والكاظم والرضاﻹ، كما أنّ حمّاد بن عثمان كذلك كما**

(١) قبسات من علم الرجال ٢ : ٣١٢، أخذه من بحوث في شرح مناسك الحج ج ١٥ (المخطوط) وقد نبهنا إلى سبب عدم طبع هذه المخطوطات في دورته في المناسك في بعض المقالات الآتية.

مرّ؛ فالمراد بأبي عبد الله هو الصادق عليه السلام»[1].

ثم انتهى الفاضل الخواجوئي قدس سره إلى صحة السند الوارد فيه حبيب قائلاً: «**أمّا السند، فبين موثّق وصحيح، فبعضهم وثّقه، وبعضهم صحّحه، وهو الظاهر؛ لأنّ رجال هذا السند كلّهم إماميّون موثّقون مصحّحون كما ترى**»[2].

وإلى النتيجة نفسها وصل السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله إذ قال: «**وبالجملة: الأرجح في النظر وقوع الغلط في السند المذكور، فلا إرسال فيه ولا جهالة بل هو صحيح**»[3].

(١) الرسائل الرجالية (الكلباسي) ٣ : ٢٧٣.

(٢) الفوائد الرجالية (الخواجوئي): ص ٦٥.

(٣) قبسات من علم الرجال ٢ : ٣١٢.

منقول من عمره أيضاً، مع أنّ أحداً من أئمّة الرجال لم يقل أنّ حماداً هذا كان من أصحــاب الباقر عليه السلام، فضلاً عن أن يكون من أصحاب علي بن الحسين عليهما السلام، أو أبيه الحسين عليه السلام كما يلزم ممّا أفاده قدّس سرّه، وهذا كلّه ظاهر لمن له أدنىٰ معرفة في هذا الشأن، ويدلّ على أنّ حبيب بن مظاهر الذي روىٰ عنه حمّاد بن عثمان غير حبيب الاسدي المشكور من أصحاب أبي عبدالله الحسين عليه السلام.

ويؤيّده أنّ أبــا عبدالله، وان كان مشتركاً بين الحسين بن علي بن أبي طالب، وبين جعفر بن محمّد الصادق عليهم السلام، لكن المراد من المطلق في كتب الأخبار هو الصادق عليه السلام، كما صرّحوا به في كتب الرجال.

وبالجملة ما أفاده قدّس سرّه في هذا المقام لا شكّ أنّه من غريب الكلام، ولاوجه له ظاهراً سوى العجلة الدينية، والله يعلم.

وظنّي أنّ لفـظة «مظاهر» في الفقيه غلط من قلم الناسخ، وكان أصل النسخة هكذا: روى حمّاد بن عثمان عن حبيب بن المعلّى، كما يظهر من مشيخته. حيث قال قدّس سرّه: وما كان فيه عن حبيب بن المعلّى، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن سعد بن عبدالله، عن محمّد بن الوليد الخزّاز، عن حمّاد بن عثمان، عن حبيب بن المعلّى الخثعمي[(١)(٢)].

وليس له رحمـه الله في مشيختـه طريق الى حبيب غير هذا، وهو من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، كما أنّ حماداً هذا أيـضــاً كذلك كما سبق.

(١) مشيخة الفقيه ٤/٤٤٧.

(٢) ذكر مولانا عناية الله القهپائي في حاشية كتابه بعد نقل هذا السند في أصل الكتاب: الظاهر المعلل بدل المعلى، فانه الخثعمي وابن المعلى هو السجستاني، وتقدما يعني في كتابه الرجال «منه».

من كتاب الفوائد الرجالية المنتحل منه

إنّه مأخوذ من العلّامة في **الخلاصة**، لأنّه قال في ترجمته: حبيب الشهيد.[١]

ومن ذلك أنّه استظهر أنّ المراد بأبي عبد الله هو الحسين روحي وروح العالمين له الفداء، وقد حكم في **المدارك** بصحّة الحديث،[٢] والظاهر أنّه تبع المقدّس. واحتمل بعضٌ أن يكون هو الذي كان من أصحاب الحسين عليه السلام، فيكون المراد بأبي عبد الله هو الحسينَ عليه السلام،[٣] فيكون في السند إدخال.

وقال سلطاننا: المذكور في كتب الرجال إنّما هو حبيب بن مظاهر المقتول بكربلا مع الحسين عليه السلام.

فهذا مجهول إلّا أن يحمل أبو عبد الله المذكور في الرواية على الحسين عليه السلام، وهو بعيد، مع بُعْدِ رواية حمّاد بن عثمان عنه أيضاً.

ولا يذهب عليك أنّ الطبقة لا تساعد لرواية حمّاد بن عثمان عن حبيب الشهيد؛ إذ حمّاد بن عثمان ـ على ما يظهر ممّا مرّ ـ من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، ومات بالكوفة سنة تسعين ومائة،[٤] واين هذا من حبيب الشهيد بكربلا.

والظاهر أنّ «مظاهر» كان غلطاً في **الفقيه** عن «معلّل» كما أفاده الفاضل الخواجوئي؛[٥] بشهادة أنّ **الفقيه** قد ذكر طريقه إلى حمّاد بن عثمان عن حبيب بن معلل،[٦] وليس في مشيخته غير هذا، وهو من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، كما أنّ حمّاد بن عثمان كذلك كما مرّ؛ فالمراد بأبي عبد الله عليه السلام هو الصادق عليه السلام.

---

١. خلاصة الأقوال: ٦١ / ٢.

٢. مدارك الأحكام ٨: ١٤٥.

٣. حاوي الأقوال: ١٨٢ / ٩١٧، احتمله على بُعد.

٤. رجال النجاشي: ١٤٣ / ٣٧١؛ وخلاصة الأقوال: ٥٦ / ٤.

٥. الفوائد الرجالية: ٦١.

٦. الفقيه ٤: ٤١، من المشيخة، وفيه: «المعلّى» بدلاً عن المعلل.

الكلام العلامة الكلباسي وهو يرجع هذه النكتة الرجالية لفوائد الرجال

واستظهر السيد الأستاذ تتئل في المعجم[١] أن المراد بأبي عبد الله هو الصادق عليه السلام ولذلك قال: إن حبيب بن مظاهر الراوي عنه مجهول، وكذلك بنى على هذا في كتاب الحج[٢].

ولكن يقوى في الظن أن لفظة (مظاهر) مصحفة عن (المعلى) أو (المعلل) لقربهما في رسم الخط إلى حدّ ما أو أن الناسخ لما كان ذهنه مأنوساً باسم الشهيد حبيب بن مظاهر سبقه قلمه فكتب (مظاهر) بدل (المعلى) أو (المعلل).

والوجه في ذلك أن الراوي عن حبيب هذا هو حماد بن عثمان، وقد وردت روايته عن حبيب بن المعلى في طريق الصدوق إليه في المشيخة[٣]وكذلك في موضع من التهذيب[٤]، والرجل ترجم له النجاشي قائلاً[٥]: (حبيب بن المعلل الخثعمي المدائني، روى عن أبي عبد الله عليه السلام وأبي الحسن والرضا عليهما السلام، ثقة ثقة صحيح. له كتاب) ثم روى كتابه بإسناده عن ابن أبي عمير عنه.

وذكره أيضاً الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً[٦]: (حبيب بن معلى الخثعمي مولى كوفي).

وقال ابن حجر في اللسان[٧]: (حبيب بن المعلى الخثعمي، ذكره الطوسي وابن النجاشي في رجال الشيعة، وقال علي بن الحكم كان صحيح الرواية معروفا بالدين والخير، يروي عنه ابن أبي عمير).

وبالجملة: الأرجح في النظر وقوع الغلط في السند المذكور، فلا إرسال فيه ولا جهالة بل هو صحيح.

---

(١) معجم رجال الحديث ج:٤ ص:٢٢٩.
(٢) مستند الناسك في شرح المناسك ج:١ ص:٣٥٣.
(٣) من لا يحضره الفقيه ج:٤ (المشيخة) ص:٤١.
(٤) تهذيب الأحكام ج:٤ ص:٢١٣.
(٥) رجال النجاشي ص:١٤١.
(٦) رجال الطوسي ص:١٨٥.
(٧) لسان الميزان ج:٢ ص:١٧٣.

الانتحال الثالث: علي بن الحكم عن أبي حمزة الثمالي

تحدثنا يوم أمس عن تضعيف السيد محمد رضا السيستاني لرواية «**علي بن الحكم عن أبي حمزة الثمالي**» في كتابه وسائل المنع من الإنجاب.

ووجه الضعف هو أن أبا حمزة الثمالي من صغار الطبقة الثالثة وكبار الطبقة الرابعة، وعلي بن الحكم من أحداث الطبقة السادسة فلا يمكنه أن يروي دون واسطة عن أبي حمزة الثمالي.

ومعنى «الطبقات» في علم الرجال أنّ الرجاليين قسموا الرواة إلى عدة طبقات بحسب أختلافهم في زمان ميلادهم ووفياتهم ولو بشكل تقريبي.

وهذا الإشكال الرجالي أخذه السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من كتاب السيد البروجردي قدس سره في الطبقات إذ قال السيد البروجردي قدس سره ما لفظه: «**الظاهر أنّ رواية علي بن الحكم عن أبي حمزة الثمالي الذي هو من صغار الثالثة وتوفي سنة ١٥٠ مرسلة، وقد مرّ روايته عنه بواسطة إبراهيم بن مهزم والحسن بن حمزة نافلته، وحفص والخطاب الأعور ومالك بن عطية وغيرهم**»[(١)].

وذكر السيد البروجردي قدس سره هذا الإشكال أيضًا في موضع آخر قائلاً: «**رواية علي بن الحكم وهو من السادسة عن أبي حمزة وهو من الرابعة كأنها مرسلة**»[(٢)].

ونجد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله ينقل كلام السيد البروجردي قدس سره في كتابه **وسائل المنع من الإنجاب** وما نقل عنه من كتابه الآخر **قبسات من علم الرجال** وأرجع إليه أيضًا في كتابه **وسائل الإنجاب الصناعية**، في جميع هذه الموارد ولم

(١) تجريد أسانيد الكافي ٢ : ٦٠٨.

(٢) ترتيب أسانيد الفقيه والآمالي ٥ : ٨٧.

يشر في أي مورد منها إلى السيد البروجردي حفظه.

قال السيد محمد رضا السيستاني حفظه: «**إن سند الرواية لا يخلو عن شائبة الإرسال فإن أبا حمزة الثمالي من أحداث الطبقة الثالثة وكبار الطبقة الرابعة إذ أنه كان من أصحاب الإمام السجاد والباقر والصادق عليهم السلام وتوفي سنة ١٥٠ هـ... وأما علي بن الحكم فهو من أحداث الطبقة السادسة ومن تلاميذ ابن أبي عُمير المتوفى سنة ٢١٧ هـ فيُستبعد روايته عن أبي حمزة الثمالي مباشرة، كيف وإن أُستاذه ابن أبي عمير لم يرو عنه بلا واسطة، والمتعارف في الأسانيد رواية علي بن الحكم عن أبي حمزة بواسطة مالك بن عطيّة وخطّاب الأعور وحفص وإبراهيم بن مهزم وغيرهم**»[١].

وقد لاحظنا أن الشيخ آصف المحسني قدس سره أدق وآمن من الناحية العلمية من السيد محمد رضا السيستاني حفظه إذ ذكر المذكور نفسه وبالألفاظ نفسها، ولكن لم ينسبه إلى نفسه، بل إلى رسالة مؤلفة لأحد العلماء[٢].

بينما تجد السيد رضا السيستاني حفظه ينسخ المطلب ليس في كتاب واحد من كتبه حتّى نقول لعله أسقط ذكر المصدر سهوًا، بل في ثلاثة مؤلفات من دون أي إشارة لمصدر الكلام، وبالتالي يتصور طالب العلم غير المتتبع أنّ هذا من دقة وإبداعات السيد رضا السيستاني حفظه!!

وعلى كل حال فبحسب تتبعي أنّ أقدم من ذكر هذا الإشكال هو السيد البروجردي قدس سره، في عباراته المتقدّمة.

هذا هو أصل إشكاله في تضعيف رواية علي بن الحكم عن أبي حمزة الثمالي،

---

(١) وسائل المنع من الإنجاب: ص ٨١، قبسات من علم الرجال ٢ : ٣٤٦.

(٢) الفقه ومسائل طبية ١ : ١٧.

ويوجد على كلامه الذي قلّد فيه السيد البروجردي قدس سره دون تمحيص ونسبه لنفسه مناقشتان:

المناقشة الأولى: ما ذكره الميرزا جواد التبريزي قدس سره في تعليقه على كلام السيد البروجردي قدس سره أذ قال: «**هذا مبني على مقالة الكشي في سنة وفاته، لكن الظّاهر صحة الرواية، فقد روى علي بن الحكم عنه سبعة موارد، وروي الحسن بن محبوب وغيره من الطبقة السادسة عنه روايات كثيرة، والقول بتصحيف جميعها كما ترى**»[1].

مع أن السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله ذكر في الكثير من الموارد تبعًا للمحقق التستري قدس سره وغيره: «**أن كتاب الكشي فيه أغلاط كثيرة**»[2]، ولكن بما أنّه في مقام نسخ المطلب من السيد البروجردي قدس سره صدرت منه هذه الهفوة!

المناقشة الثانية: لم يتعب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله نفسه في مراجعة ما ذكره السيد الخوئي قدس سره قدس سره في بيان طبقة علي بن الحكم في معجم رجال الحديث.

إذ يمكن أن نتصيد عدة قرائن من المعجم تدل على عدم الإرسال من الأساس، وأن الذي روى عنه علي بن الحكم هو علي بن أبي حمزة البطائني وليس الثمالي وهذه القرائن كالآتي:

القرينة الأولى: أن رواية علي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة تبلغ ١٣٢ موردًا[3]، بينما روايته عن أبي حمزة الثمالي في ٧ موارد فقط كما تقدم في إحصاء

---

(١) الموسوعة الرجالية ١١ : ٢٨٠.

(٢) قبسات من علم الرجال ١ : ٤٦٧.

(٣) انظر: معجم رجال الحديث ١٢ : ٤١٣.

الميرزا التبريزي قدس سره.

القرينة الثانية: ما ذكره السيد الخوئي قدس سره بعنوان: «**اختلاف الكتب**» أنّ بعض نسخ الكافي ذكرت بدل «**أبي حمزة**» اسم «**علي بن أبي حمزة**» وفي ذلك يقول: «**وعلي بن الحكم عن علي بن أبي حمزة بدل أبي حمزة وهو الصحيح الموافق للوسائل لتكرار هذا السند في الكتب الأربعة**»[1].

القرينة الثالثة: لو صدق استحالة رواية الطبقة السادسة عن الطبقة الرابعة لكان هذا بنفسه قرينة على كون أبي حمزة في سند علي بن الحكم هو البطائني وليس الثمالي؛ ويؤيده وجود الدواعي للتصحيف وهي:

١ـ تكرر اسم «علي» في علي بن الحكم وعلي بن أبي حمزة.

٢ـ في بعض الأسانيد يذكر البطائني بعنوان: «**علي بن الحكم عن ابن أبي حمزة**» وذكر «**ابن**» بمفردها مدعاة للتصحيف للاشتباه في رسمها في الخط.

٣ـ قد دل الدليل على أختلاف النسخ ووقوع الاشتباه في إثبات ذلك كما تقدم من كلام السيد الخوئي قدس سره ويكون ما وقع مؤيدًا على وجود التصحيف.

هذه النقاط وهذه التفريعات كلها تحتاج إلى أبحاث وتعمق واستدلال ومناقشة حتى تنتهي إلى كون الرواية مرسلة أم لا، أما الأخذ عن السيد البروجردي قدس سره وتكرار النسخ في ثلاثة مؤلفات ومن دون ذكر اسمه، ومن ثم البناء على إرسال الرواية فهذا من الاستعجال في تضعيف الروايات!

ومن هنا نجد سماحة الشيخ محمد الجواهري حفظه الله حين وجد للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله الإشكال نفسه على السيد الخوئي قدس سره في الحكم بن حكيم الصيرفي

---

(١) معجم رجال الحديث ١٢ : ٤١٥.

وشـكك السـيد رضـا السيسـتاني حفظه في فهـم السـيد الخـوئي قدس سره في طبقـات الرجـال بقوله: «**كيف تسنى للسيد الأستاذ القول بأن المراد من الحكم هذا...**»[1].

رد عليـه شـيخنا الجـواهري حفظه بعـد مناقشـته مقارنًـا بـين السـيد الخـوئي قدس سره والسـيد محمـد رضـا السيسـتاني حفظه قـائلاً: «**إن قـول خرّيـت صـناعة علـم الرجـال لا ينبغي أن يؤخذ كقول غيره الـذي ربـما لا يكـون عـن تأمّـل أو درايـة أو مـع قلّـة التتبـع وعدم استقصائه**»[2].

(١) بحوث في شرح مناسك الحج ١ : ٤٧٥، قبسات من علم الرجال ٢ : ٤١٠.

(٢) الواضح في شرح العروة الوثقى ١ : ٥٧.

الانتحال الرابع: رواية ابن أبي عمير عن علي بن حديد:

عقد في الرجال بحث حول توثيق «**علي بن حديد**» وكان من ضمن موارد توثيقه أنّ ابن أبي عمير الذي لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة قد روى عن علي بن حديد.

ويوجد سند في التهذيب متصل: «**الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن علي بن حديد عن جميل بن دراج...**»[1]، يرى القارئ هذا السند لأول وهلة أنّه متصل، فيحكم بصحة رواية ابن أبي عمير عن علي بن حديد ويرتب عليه الثمرات.

ولكن للسيد البروجردي قُدِّسَ سِرُّه جهد كبير في ترتيب الأسانيد واكتشاف الروايات المرسلة التي ظاهرها الإسناد، ومن باب رد الجميل لمجهوده يذكر العلماء تحقيقاته في هذا الباب في كتبهم العلمية.

والسيد حسين البروجردي قُدِّسَ سِرُّه علّق على السند المتقدم بما نصه: «**هكذا في نسختنا من التهذيب والاستبصار، وصوابه: (وعلي بن حديد)، ويؤكّده أنّ تمام هذا الحديث جاء في الكافي ج ٥ ص ٤٣١ حديث ٣ من باب الجمع بين الاختين من الحرائر والإماء من كتاب النكاح وفيه: (عن ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج)**»[2].

فبين أنّ الصحيح في السند ليس «**ابن أبي عمير عن علي بن حديد**»، بل الصحيح: «**ابن أبي عمير وعلي بن حديد**»، أي: أنّ ابن أبي عمير لم يرو عن علي ابن

---

(١) تهذيب الأحكام ٧ : ٢٧٦؛ الاستبصار ٣ : ١٥٩.

(٢) ترتيب أسانيد كتاب التهذيب ٣ : ٣٥٤ ط جديدة و ٤٠٢ ط قديمة.

حديد، وإنما اشترك في الرواية عن جميل بن دراج فيكون كل من ابن أبي عمير وعلي ابن أبي حديد قد رويا عن جميل بن دراج بمرتبة واحدة، والذي يشهد لهذا أنّ هذا السند الذي فيه التشريك ورد في الكافي وأشار إلى عنوان الباب الذي ورد فيه ورقم المصدر جزءً وصفحة.

ونجد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله يتنكر لفضل من سبقه ويتكلم وكأنّه المحقّق والمكتشف للأسانيد ويكرر ما ذكره السيد البروجردي قدس سره قائلًا: «**لكن الظاهر وقوع التحريف فيه والصحيح: (ابن أبي عمير وعلي بن حديد)، ويشهد لذلك أن الكليني روى هذه الرواية بعينها بسنده عن ابن أبي عمير عن جميل بلا واسطة**»[1].

فذكر أن «**عن**» مصحفة عن «**و**» واستشهد لهذا التصحيف بورود الرواية نفسها بلفظ «**و**» في الكافي انتحالًا عن السيد البروجردي قدس سره في ترتيب أسانيد الكافي.

وقد يقول محبوه: هذا ليس من الانتحال وإنما من «**توارد الأفكار**» وفي الجواب نقول:

أولًا: هل يمكن أن يصادف توارد أفكاره في عدة مواضع أخذها من السيد البروجردي قدس سره دون أن ينسبها إليه؟!

ثانيًا: لماذا حين يذكر العلماء هذا المورد وغيره من الموارد ممن سبقهم إلى تحقيقه السيد البروجردي قدس سره يذكرون اسمه وينبهون عليه بعد تحقيقهم للمسألة.

---

(١) قبسات من علم الرجال ١ : ٧٣.

فنرى مثلًا الميرزا جواد التبريزي قدس سره قال في تحقيق هذا السند: «**أقول: كذا في التهذيب ٧ : ٢٧٦، رواه في الكافي ٥ : ٤٣١، الرقم: ٣ عن إبراهيم بن هاشم عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن بعض أصحابه، وفي الفقيه ٣ : ٤١٩، الرقم: ٤٤٦٠ عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام، بلا واسطة، وهو يؤيد كلام المحقق البروجردي قدس سره، مع كونه موافقًا لسائر الروايات**»(١).

وهكذا فعل السيد محمد جواد الشبيري حفظه الله في هذا المورد أيضًا إذ قال: «**إنّ في السند تصحيفًا، والصواب: (وعليّ بن حديد)، كما نبّه عليه في ترتيب أسانيد التهذيب**»(٢).

أي كما نبّه السيد حسين البروجردي قدس سره في كتابه: «**ترتيب أسانيد التهذيب**» ولو كانت المسألة من الأمور العامة في علم الرجال والبديهيات ـ كما يروج له بعضهم من أن انتحالات السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله فقط في الأمور العامة الواضحة ـ لما كان هناك مبرر للتنبيه على اسم من أشار إلى تلك المشكلة السندية!

(١) الموسوعة الرجالية ٩ : ٣٠٣.

(٢) توضيح الأسناد المشكلة في الكتب الأربعة ٢ : ٩٦.

الانتحال الخامس: انتحال مطلب من الشيخ السبحاني دام ظله

تحدّثنا قبل أيّام عن انتحالٍ علمي يتعلق بالتوثيق العام المعروف في علم الرجال بـ«**وثاقة المشايخ الثلاثة**»، وبيّنا كيف أنّ السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله قد استلّ نقطتين من مصدرٍ سابق ذكرهما السيد محيي الدين الغريفي قدس سره في كتابه قواعد الحديث المؤلَّف في الستينات، وبنى عليهما بنيانه.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله لم يقف عند هذا الحد، بل عمد إلى الاستيلاء على التطبيقات العلمية لهذا التوثيق العام. فهناك نقاشٌ بين الرجاليين في وثاقة المعلّى بن خُنَيس.

ومن جملة الأدلة على وثاقته أن ابن أبي عمير روى عنه، وهو من المشايخ الثلاثة الذين لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة.

وقد أشكل الشيخ جعفر السبحاني دام ظله على رواية ابن أبي عمير عن المعلّى بن خنيس بأن طبقة الأول تفترق عن طبقة الثاني، الأمر الذي يمنع رواية ابن أبي عمير عن المعلّى، إذ قال ما نصّه: «**والظّاهر سقوط الواسطة بين ابن أبي عمير والمعلّى؛ لأنّه قُتل في زمان الإمام الصادق عليه السلام قتله داود بن علي بأمر المنصور، ومن البعيد أن يروي عنه ابن أبي عمير المتوفّى عام ٢١٧ هـ؛ لأنّ داود بن علي توفّي عام ١٣٣ هـ كما نقله الجزري في الكامل، فالمعلّى قُتل قبل هذا العام.**

وعليه لا يمكن لابن أبي عمير أن ينقل منه الحديث إلاّ إذا كان من مواليد ١١٧ هـ، وعند ذلك يكون من المعمّرين الذين عاشوا قرابة مائة سنة، ولو كان كذلك، لذكروه في حقّه؛ لأنّه من الشخصيّات البارزة عند الشّيعة»[1].

---

(١) كليات في علم الرجال: ص ٢٢٢.

فنرى أنّ السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله قد نقل المطلب نفسه بشيء من التصرف المبتسر، قائلًا: «**ولكن لا يمكن التصديق برواية ابن أبي عمير عن المعلّى بلا واسطة؛ لأن المعلّى قُتل في عام ١٣٣ هـ وابن أبي عمير تُوفّي عام ٢١٧ هـ، فبين وفاتيهما ٨٤ سنة، فلو كان من مشايخه لكان قد تجاوز المائة عام، وهو مستبعد تمامًا، وإلّا لأدرك الطبقة الرابعة وروى عنهم وعُدّ من المعمّرين**»[1].

ويظهر جليًا أنّ السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله استقى من الشيخ جعفر السبحاني دام ظله سبب إرسال رواية ابن أبي عمير عن المعلّى، كما استقى أرقام التواريخ التي ذكرها السبحاني دام ظله، دون أدنى نظرٍ أو تمحيص، فزلّ زلّةً فاضحة لا يقع فيها إلا من ينقل دون وعيٍ أو إحاطة بحيثيّات الكلام.

فالشيخ السبحاني دام ظله قد بيّن أن داود بن علي تُوفّي سنة ١٣٣ هـ، وهو قاتل المعلّى بن خنيس، وأما المعلى فقد قُتل قبل ابن داود بسنة تقريبًا، فالتاريخ الذي أورده السبحاني دام ظله كان لوفاة داود، وليس لمقتل المعلّى، وقد نقله عن ابن الجزري[2].

علمًا أن بعض مصادر العامّة ذكرت داود بن علي العباسي قُتل سنة ١٣٢ هـ، كما في تاريخ الطبري، وتاريخ خليفة بن خيّاط، وسير أعلام النبلاء، ومختصر تاريخ دمشق، كما أورد أقوالهم بعض الباحثين بالتفصيل[3]، وعليه فإن مقتل المعلى كان سنة ١٣١ هـ.

وقد ذكر المؤرخ الشيخ محمد هادي اليوسفي الغروي حفظه الله أن الإمام

---

(١) قبسات من علم الرجال ١: ٨١.

(٢) الكامل في التاريخ ٥: ٣٨.

(٣) المعلّى بن خنيس، حسين الساعدي: ص ٤٨.

الصادق عليه السلام سُئل عن مقتل المعلّى سنة ١٣٢ هـ، فأتاه الجواب بالإيجاب، وحينها توجّه إلى داود بن علي العباسي سنة ١٣٣ هـ، فدعا عليه الإمام الصادق عليه السلام فمات(١).

وبناءً على هذا التحقيق، يتبيّن صحة كلام الشيخ السبحاني دام ظله بشأن سنة وفاة داود بن علي، وخطأ السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله في نسبة سنة وفاة المعلّى، حيث استقى التواريخ من السبحاني دون تمعّن أو ضبط.

وهذا الانتحال يُشابه إلى حدٍّ بعيد انتحاله السابق من تجريد أسانيد الكافي للبروجردي قدس سره، حيث إنّ كِلا المصدرين، أي كتاب البروجردي قدس سره والسبحاني دام ظله، يسبقان كتب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله زمنًا وتحريرًا.

ولنا عدّة نماذج أُخرى من هذه المعالجات الانتقائيّة والالتقاطيّة في الكتابات الرجالية، سنجمعها لاحقًا في كُرّاسٍ مستقل تحت عنوان: «**السرقات الرجالية**»، وتخصيصنا لهذا الباب؛ لأنه يُشاع أنّه لا يُدانيه أحد في علم الرجال، فإن ثبتت هذه الانتقائيّة، تتهاوى الهالة الزائفة التي صنعها له بعض من لا دراية لهم بهذا الفنّ الشريف.

---

(١) موسوعة التاريخ الإسلامي ٧: ٢١٣.

الانتحال السادس: انتحال آخر من الفقيه السبحاني دام ظله

ذكرنا سابقًا كلامًا عن المشايخ الثلاثة الذين لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة، كما ذكر الشيخ الطوسي في العدة[1]، وذكرنا أيضًا انتحال السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من الشيخ جعفر السبحاني دام ظله فيما يخص «**المعلى بن خنيس**».

ومن قرأ مبحث «**المشايخ الثلاثة**» والرجال الموثقين فيه، يدرك بوضوح وجود استنساخ واضح لمبحث الشيخ السبحاني دام ظله من قبل السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله، لا على مستوى التوثيق العام فحسب، بل حتى على مستوى الأفراد الموثقين بهذا التوثيق.

وإذا أخذنا ما جمعه الشيخ السبحاني دام ظله من قرائن وشواهد حول «**رواية المشايخ الثلاثة**»، نجد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله يأخذ غالبية تلك الشواهد من غير أن يُثبت سبق من سبقه في تجميعها، رغم كونها اجتهادات بحثية تعبّر عن تميز ذلك الباحث وجهده العلمي المبذول.

وسنجمع – إن شاء الله تعالى – تلك المتابعات التي أخذها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من الشيخ السبحاني دام ظله بالترتيب نفسه، وقد أغفل الإشارة لصاحب الفضل الأسبق الذي له سبق التتبع والدقة.

واعلم أيها القارئ أن العلماء من مختلف المذاهب والمشارب قد تربّوا على احترام فضل المتقدمين، فهو خلقٌ أصيل في ميادين البحث العلمي عامة، وفي العلوم الشرعية خاصة.

تأمل في خلق ابن مالك، «صاحب الألفية في الأرجوزة النحوية»، كيف

---

(١) انظر: العدة في أصول الفقه ١ : ١٥٤.

يشهد بالفضل لمن سبقه في التصنيف، وهو ابن معطٍ، صاحب الألفية السابقة على ابن مالك، فيقول:

وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلا   مستوجبٌ ثنائي الجميلا

والله يقضي بهباتٍ وافرة   لي وله في درجات الآخرة

هذا هو أدب العلماء قديمًا وحديثًا، وإن وجد من ينتحل تراث غيره دون الشهادة لهم بالفضل، فهو غير محترم علميًا ولا أخلاقيًا، مهما عُظّم في الألسن وارتفع في الأعين.

على كل حال، فقد ذكر الشيخ السبحاني دَامَ ظِلُّهُ أنّ «**محمد بن سنان**» لم يروِ عنه ابن أبي عمير وصفوان كما في نسخة الوسائل، واستشهد على ذلك بعدة قرائن:

١ـ إن الموجود في علل الشرائع «ومحمد بن سنان» وليس «عن محمد بن سنان».

٢ـ إن الموجود في كامل الزيارات أن يعقوب بن يزيد يروي بلا واسطة عن ابن أبي عمير.

٣ـ أن صاحب منتقى الجمان قُدِّسَ سِرُّهُ نبّه على تبديل لفظ «**و**» بـ«**عن**» في التهذيب، ثم ذكر نص عبارته.

وتتشابه الأقوال على نحوٍ مثير للتساؤل، فترد نفس القرائن لدى السيد محمد رضا السيستاني حَفِظَهُ اللهُ، ويصل إلى نفس النتيجة التي وصل إليها الشيخ السبحاني دَامَ ظِلُّهُ.

وإليك العبارات مع المقارنة:

١ـ قال الشيخ السبحاني دَامَ ظِلُّهُ بعد أن انتقد نقل الوسائل: «**إن الموجود في علل**

الشرائع: ومحمد بن سنان مكان عن محمد بن سنان... ويؤيد ذلك أن الشيخ ابن قولويه نقله في كامل الزيارات بسنده عن أحمد بن محمد بن عيسى، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب»[1].

وقال السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله: «**ما مذكور في الوسائل لا يطابق ما في المطبوعة القمية من كتاب العلل... بل قد روى يعقوب بن يزيد هذه الرواية بعينها... كما أوردها ابن قولويه»**[2].

٢ـ قال الشيخ السبحاني دام ظله: «**إن تبديل لفظة الواو بـ«عن» كثير في الأسانيد، وقد نبّه عليه المحقق صاحب المعالم في مقدمات منتقى الجمان، وبالتأمل فيه ينحل كثير من العويصات الموجودة في الأسانيد، كما ينحل كثير من النقوض التي أوردت على القاعدة»**[3].

قال السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله: «**أقول: تحريف «واو» بـ«عن» وعكسه شائع في التهذيب، كما نبّه عليه المحقق صاحب المعالم في كتابه منتقى الجمان، فلا اطمئنان برواية صفوان عن محمد بن سنان في هذا المورد»**[4].

فذكر أن تبديل «و» بـ«عن» شائع في التهذيب أولًا، ثم ذكر تنبيه صاحب منتقى الجمان قدس سره ثانيًا من محاسن الصدف التي لا تؤمن بها بينه وبين الشيخ جعفر السبحاني دام ظله!

٣ـ قال الشيخ جعفر السبحاني دام ظله: «**ترى أن يعقوب بن يزيد في هذا السند**

---

(١) كليات في علم الرجال: ٢١٧.

(٢) قبسات من علم الرجال ١ : ٤٦٠.

(٣) كليات في علم الرجال: ص ٢١٨.

(٤) قبسات من علم الرجال ١ : ٤٦٠.

يروي عن محمد بن سنان بلا واسطة، ولو صح ما في الوسائل لوجب أن يتوسط بينهما شخص ثالث، كابن أبي عمير وغيره، مع أنه ليس كذلك»[1].

وقال السيد محمد رضا السيستاني حفظه: «**قد روى يعقوب بن يزيد هذه الرواية بعينها عن محمد بن سنان بلا واسطة، كما أوردها ابن قولويه، ورواها الصدوق أيضًا كذلك مع اختلاف في اللفظ**»[2].

ترى هنا استشهد برواية الصدوق ورواية ابن قولويه قدس سرهما أيضًا، كما ذكره الشيخ السبحاني دام ظله، وتشابهت وجهتا النظر والتعليل.

نختم بهذا القدر الموجز، ولو راجعت بحث السيد محمد رضا السيستاني حفظه فيما يخص «**رواية المشايخ الثلاثة**»، لوجدت هناك سطوًا كبيرًا على مطالب الشيخ السبحاني دام ظله الرجالية يمكن لأدنى منصف أن يلتمسها بسهولة.

---

(١) كليات في علم الرجال: ص ٢١٨.

(٢) قبسات من علم الرجال ١ : ٤٦٠.

الانتحال السابع: انتحالٌ من بحر العلوم قدس سره وتخبّط

يُـذكر في علـم الرجـال أن للشـيخ المفيـد قدس سره كتابًـا بعنـوان الإرشـاد في معرفـة حجج الله على العباد، ذكـر فيـه جماعـة مـن الـرواة ووثّقهـم، فصـار مـن مـوارد توثيـق الرجال شهادة الشيخ المفيد قدس سره لمن ذكرهم بالوثاقة.

وقـد وقـع الخـلاف بـين الأعـلام في قبـول أو ردّ وثاقـة مـن ذكـرهم الشـيخ المفيـد قدس سره، وهـذا مـن الأمـور الـواردة في علـم الرجـال، ولكـن فـيما يخـص السـيد محمد رضا السيستاني حفظه الله، فقد انتحل أمرًا وتخبّط في آخر:

الأول: انتحال مطلب من رجال بحر العلوم.

الثاني: التخبّط مع ما ذكره محقّق كتاب الإرشاد.

فقـد ذكـر السـيد بحـر العلـوم قدس سره في رجالـه أن مـن وثّقهـم الشـيخ المفيـد قدس سره وذكـر روايـاتهم في «الـنص عـلى إمامـة الإمـام الكـاظم عليه السلام»، قـد أخـذه مـن الكـافي الشريف[1].

وقـد أخـذ السـيد محمـد رضـا السيسـتاني حفظه الله هـذه الـدعوى دون تحقيـق، فقـال: «**والملاحظ أن تلـك الروايـات هـي كـل مـا أوردهـا الكلينـي في كتـاب الكـافي في بـاب الإشارة والنص على أبي الحسن موسى عليه السلام بعد حذف المكرّر منها**»[2].

وقـد تـم التنبيـه عـلى ذلـك أيضًـا في مجلـة الاسـتنباط العـدد ١٣ – ١٤، الصـفحة ١٢، وأورد عليه أربعة إيرادات يمكن مراجعتها في محلها.

ولـو أن السـيد محمـد رضـا السيسـتاني حفظه الله تحقـق مـن الأمـر، ولم يأخـذ القـول كـما

(١) رجال السيد بحر العلوم (الفوائد الرجالية) ٢: ٣٥٥.

(٢) قبسات من علم الرجال ١: ٢١.

هو من رجال السيد بحر العلوم دون ذكر مصدره، أو لو ذكر مصدر هذه الدعوى وجعل عهدتها على مدّعيها، لكان خيرًا.

وذلك أن من راجع الكافي والإرشاد يجد أن الشيخ المفيدقدس سره في الإرشاد لم ينقل كل ما في الكافي، لأن ممن روى عنه النص الحسين بن نعيم الصحاف، وهذا لم يذكره الشيخ المفيدقدس سره، كما نقل عن علي بن جعفر في باب النص على أبي الحسن موسى، وهو غير موجود في الكافي[1].

وقد ناقش الشيخ العاملي حسن فوزي فوازحفظه الله ما ذكره السيد محمد رضا السيستانيحفظه الله، ولكن دون أن يذكر اسمه أو يشير إلى كتابه، وإنما من خلال نقل عبارات كلامه بين قوسين كاملة، ومن ثم مناقشتها فقرة بعد فقرة.

ولابد هنا من ملاحظة أن الشيخ حسن فوازحفظه الله قد ظن أن المطلب للسيد محمد رضا السيستانيحفظه الله، وذلك لكون الأخير لا يشير في كتاباته إلى صاحب الرأي، بل يطرحه كأن ذلك من إبداعاته وجهوده التحقيقية.

وكان من ضمن ما ناقشه الشيخ فوازحفظه الله، أن السيد محمد رضا السيستانيحفظه الله ذكر أن ممن وثّقهم الشيخ المفيدقدس سره: «**منصور بن حازم، وعيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وطاهر بن محمد**».

وقد أوضح الشيخ العامليحفظه الله أن ما ذكره السيد محمد رضا السيستانيحفظه الله: «**غير موجود في عبارة الإرشاد المطبوع، الذي أرجع إليه نفس الناقل**»[2].

وبعد مراجعة كتاب الإرشاد تبيّن أن السيد محمد رضا السيستانيحفظه الله جعل ما في

---

(١) أطيب المقال في بيان كليات علم الرجال: ص ١٥٤.

(٢) المصدر السابق: ص ١٥١، الهامش ١.

الهامش، مما ذكره محقّق الإرشاد، في أصل متن الكتاب، إذ إن منصور بن حازم وعيسى بن عبد الله ذكرهما محقّق كتاب الإرشاد، فأخذ منه السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله تلك الأسماء دون الإشارة إلى من ذكرها!

مع أن السيد علي الحسيني الصدر دام ظله، مثلًا، ذكر في كتابه الفوائد الرجالية أن الاسمين المذكورين مما نبّه عليهما محقّق الكتاب، قائلًا: «**واعلم أنه ذكر** قدس سره **في ضمن هذا النصّ الروائي مشايخ آخرين من الأصحاب، كان المناسب ذكرهم هنا أيضًا كما هو المعهود في سائر الأبواب، على ما نبّه عليه في الهامش**»[1].

ثم قال الشيخ العاملي حفظه الله بعد ذلك، متحدثًا عن الشيخ المفيد قدس سره: «**وبعد ذكر رواية الفيض بن المختار – وقبل النقل عن يعقوب السراج – نقل أخبار هؤلاء، ولعلّه الذي أوهم البعض بأن في عبارة الإرشاد سقطًا، لكنه تدخّل في المتن من دون إبراز أي إشارة على ذلك، وهذا مما لا ينبغي**»[2].

بل ذكر أن ذكر بعض الأشخاص دون بعض: «**تأكيد على جدّية التوصيف**»[3]، وهو أمر داخل في صميم المطلب الرجالي، فإذا حصل تلاعب في إدراج ما في الهامش في متن الكتاب، مع إيهام أنه ينقل نصّ العبائر ويضعها بين قوسين، فإن ذلك يُفسد الاستدلال.

وتُطرح هنا تساؤلات:

١ـ لماذا انتحل مطلب السيد بحر العلوم قدس سره دون أن يذكر مصدره، وتابعه حتى في الخطأ؟!

---

(١) الفوائد الرجالية: ص ٧٢.

(٢) أطيب المقال في بيان كليات علم الرجال: ص ١٥٤.

(٣) المصدر السابق: ص ١٥٤.

٢ـ لماذا يدرج ما في الهامش ضمن المتن، وينتحل تنبيه محقّق كتاب الإرشاد دون الإشارة إليه، كما فعل السيد علي الحسيني الصدر دَامَ ظِلُّهُ في كتابه، كما تقتضيه الأمانة العلمية؟!

٣ـ لماذا لم يذكر الشيخ العاملي حفظه الله اسم السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله ولا اسم كتابه، بل ذكره بعنوان «بعض المعاصرين» ونقل نص كلامه بين أقواس ثم ناقشها؟!

هل فعل ذلك ليتجنّب ذكر اسمه واسم كتابه، لأنه يعلم أن السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله ينزعج من النقد؟! وحتى لا تقوم عليه القيامة، كما حصل معنا، رغم أن ما طرحناه في سلسلة مقالاتنا هو نقد علميّ محض؟!

توثيقات لمن استحسنوا الكذب والتكذيب

كتبنا قبل أيام عن انتحال السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من كتاب «الفوائد الرجالية» للسيد بحر العلوم قدس سره، وذكرنا أنه أحيانًا يعتمد على كتاب دون تحقيق، فيقع في أغلاط واشتباهات.

وعلى سبيل المثال، ذكر السيد بحر العلوم قدس سره أن توثيق الشيخ المفيد قدس سره في الإرشاد لزياد بن مروان القندي الأنباري مأخوذ من الكافي، ومن المعروف أن توثيق المفيد لمجموع الأشخاص الذين ذكرهم بتوثيق واحد، لا للأفراد.

فتوهّم السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من عبارة السيد بحر العلوم قدس سره أن كل ما ذكره الشيخ المفيد قدس سره في النص على أبي الحسن موسى عليه السلام مأخوذ من الكافي، ولكن بتلخيص وحذف المكرّر!

وهذه الدعوى، كما أشرنا سابقًا، لا أساس لها من الصحة؛ لأن هناك روايات في الإرشاد على النص على أبي الحسن موسى لا توجد في الكافي، وهناك روايات في الكافي غير موجودة في الإرشاد من غير المكررات.

ويسهل التأكد من ذلك عبر مراجعة كتاب «**تواتر النص على الأئمة**» في النصوص الخاصة على إمامة الإمام الكاظم عليه السلام ليقرأ الروايات بنفسه.

وشخصيًا مما يسعدني أن أجد ردودًا علمية موثوقة، لكن من المؤسف أن تجد من يلجأ إلى سوق الأكاذيب بغرض الرد، والكذب حرام كما هو معلوم حتى عند الأطفال، فكيف لطالب علم أن يستحل الكذب من جهة، واتهامي بالكذب بناءً على كذبته الأولى، فيقع في كذبتين بدل الكذبة الواحدة؟

ولا أدري: أهو بسبب ضعف التحصيل، أم جهل بأبجديات المسألة؟

والآن أضع بين أيديكم بعض الوثائق الدالة على المطلوب الذي بيناه مسبقًا:

الوثيقة الأولى: نص كلام السيد بحر العلوم قدس سره.

الوثيقة الثانية: نص كلام السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله.

الوثيقة الثالثة: توثيق السيد علي الحسيني الصدر دام ظله من أنّ الزيادة في الهامش وليس في متن كتاب الإرشاد.

الوثيقة الرابعة: نموذج من الإرشاد غير الموجود في الكافي.

الوثيقة الخامسة: كلام الشيخ حسن فوزي فواز العاملي حفظه الله في الرد على السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله.

الوثيقة السادسة: صوت الشيخ العاملي حفظه الله من درسه الحي الذي ألف منه الكتاب(١).

وننبه على أنّ إدراج شيء في المتن كما فعل السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من دون الإشارة إلى الإضافة يعد من التدليس الذي يذم عليه صاحبه كما نبّه على ذلك الشيخ العاملي حفظه الله في درسه الصوتي.

كما أنّه أيضًا كان يعد من أخطاء الوراق والناسخين الذين يفسدون في نصوص التراث الروائي كما نبه على ذلك السيد محمد رضا الجلالي قدس سره نقلًا عن الحاجري: «**وأما الناسخ المثقف فقد يكون أمينًا في تأدية ما ينسخه، وقد يكون رجلًا متحذلقًا تغلبه حذلقته على أمره، فلا يرى بأسًا في أن يقحم نفسه على النص، ويستبيح لنفسه أن يضع كلمة مكان كلمة، يرى أنها أحق بمكانها منها،**

---

(١) تجده في قناة: السيد محمد رضا الوداعي، تحت عنوان: الشيخ حسن فوزي حفظه الله فواز يرد على السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله.

إلى غير ذلك من صور التصرف في النص والتحكم فيه ممّا يجعله أكثر جناية عليه وأشدّ صدًّا عن كلام المؤلف من الناسخ الجاهل»[1].

وهذا ما فعله السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله حين أقحم على متن الإرشاد أسماء رواة لم يذكروا في المتن ثم حاسب الشيخ المفيد قدس سره على ذكرهم**!!** يعلم أهل العلم والمشتغلون في التحقيق أي جناية ارتكب في هذا الصنع**!!**

أنصحهم ببذل جهد علمي رصين للرد، وليس باستخدام الكذب والتكذيب، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

أضفت شرحًا توضيحيًا مرفقًا مع كل صورة حين تتصفحون الصور المرفقة.

---

(١) علم تحقيق النصوص ١ : ٧٤.

٣ ـ توثيقات المفيد في كتاب الإرشاد والرسالة العددية

فهنا أمران ..

(الأمر الأول)[١]: أن الشيخ المفيد ﷺ قد وصف مجموعة من الرواة بأوصاف عالية في موضعين من كتاب الإرشاد ..

الموضع الأول: في الفصل الخاص بذكر النص على الكاظم عليه السلام بالإمامة من أبيه الصادق عليه السلام، حيث قال[٢]: (فممن روى صريح النص بالإمامة من أبي عبد الله الصادق عليه السلام على ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام، من شيوخ أصحاب أبي عبد الله وخاصته وبطانته، وثقاته الفقهاء الصالحين (رضوان الله عليهم) المفضل بن عمر الجعفي ومعاذ بن كثير وعبد الرحمن بن الحجاج والفيض بن المختار ومنصور بن حازم وعيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب وطاهر بن محمد ويعقوب السراج، وسليمان بن خالد، وصفوان الجمال، وغيرهم ممن يطول بذكرهم الكتاب..) ثم أورد روايات هؤلاء على ترتيب أسمائهم.

والملاحظ أن تلك الروايات هي كل ما أوردها الكليني[٣] في كتاب الكافي في باب الإشارة والنص على أبي الحسن موسى عليه السلام بعد حذف المكرر منها.

الموضع الثاني: في الفصل الخاص بذكر النص على الرضا عليه السلام بالإمامة من أبيه الكاظم عليه السلام فقال[٤]: (فممن روى النص على الرضا علي بن موسى عليهما السلام بالإمامة من أبيه والإشارة إليه منه بذلك من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته داود بن كثير الرقي ومحمد بن إسحاق بن عمار وعلي بن يقطين ونعيم القابوسي والحسين بن المختار وزياد بن مروان والمخزومي وداود بن سليمان ونصر بن قابوس وداود بن زربي ويزيد بن سليط ومحمد بن

---

(١) بحوث في شرح مناسك الحج ج:١١ (مخطوط).

(٢) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ج:٢ ص:٢١٦.

(٣) الكافي ج:١ ص:٣٠٧.

(٤) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد ج:٢ ص:٢٤٧-٢٤٨.

صورة من قبسات في علم الرجال

وأما توثيق المفيد ـ رحمه الله ـ (١) فمع مافيه من الكلام، لاينهض لمقاومة ماذكر من اسباب الجرح، فانها اقوى واكثر واشهر بين الطائفة والجرح مقدم على التعديل، مع التعادل، فكيف به مع ظهور الترجيح وتقدم الجارح وتأخره؟.

على ان الظاهر مما ذكره فيه صحة مذهبه وسلامة عقيدته وسلامته عن صحة القدح، والمعلوم بالنقل المتضافر خلاف ذلك، فان وقف زياد وخبث عقيدته كاد يكون ضرورياً. والنص الذي حكاه عنه في (الارشاد) مأخوذ من (الكافي) (٢) والوقف مصرح به في سند الرواية، فيوشك ان يكون المراد ـ كما يقتضيه وقوع الكلام في مقام المخاصمة مع الواقفية ـ الاحتجاج عليهم بالنص الذي رواه من يعتقدون فيه الثقة والعدالة والاختصاص بالامام ـ عليه السلام ـ فكأنه قال: ان هذا النص الذي ندعيه قد رواه من هو عندكم بهذه المثابة والمنزلة، وقد كان كذلك قبل حدوث الفتنة. ومثل ذلك يقع في الكلام مع الخصوم كثيراً. والمفيد (رحمه الله) ـ هنا ـ مناظر مخاصم فلا يبعد ان يكون مراده هذا المعنى.

---

(١) اى توثيقه لزياد بن مروان في (الإرشاد) في صدر كلامه بقوله «... من خاصته وثقاته واهل الورع والعلم من شيعته».

(٢) فقد روى الكليني ـ رحمه الله ـ في (الكافي: ج ١ ص ٣١٢) طبع إيران الجديد سنة ١٣٨١ هـ «عن احمد بن مهران عن محمد بن علي عن زياد بن مروان القندى ـ وكان من الواقفة ـ قال: دخلت على ابي ابراهيم وعنده ابنه ابو الحسن ـ عليه السلام ـ فقال لي: يازياد هذا ابني فلان، كتابه كتابي، وكلامه كلامي، ورسوله رسولي، وماقال فالقول قوله». وهذه عين الرواية التي رواها المفيد في (الارشاد) بالسند المذكور بدون تغيير، والسند مصرح به في سند الرواية في كلا الكتابين.

— ٣٥٦ —

الانتحال من السيد بحر العلوم قدس سره الذي كان سببًا في تخبط السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله في أنّ المفيد أخذ ما في الإرشاد من الكافي.

الصّادق قالَ: كنتُ عندَ أبي يوماً فسألَهُ عليُّ بنُ عمر بن عليّ فقالَ: جُعِلْتُ فِداكَ، إلى مَنْ نَفْزَعُ ويَفزعُ النّاسُ بعدَك؟ فقالَ: «إلى صاحب هذَيْنِ الثّوبينِ الأصفرينِ والغَديرتَينِ[1]، وهو الطّالعُ عليكَ منَ الباب» قال: فما لَبِثْنا أن طَلَعَتْ علينا كفّانِ آخِذتانِ بالبابينِ حتّى انفتحا، ودخلَ علينا أبو إبراهيمَ موسى عليه السلامُ وهو صبيٌّ وعليه ثوبانِ أصفرانِ[2].

وروى محمّد بن الوَليد قالَ: سمعتُ عليَّ بنَ جعفر بن محمّدٍ الصّادق عليه السلامُ يقولُ: سمعتُ أبي ـ جعفرَ بنَ محمّدٍ ـ يقولُ لجماعةٍ من خاصّتهِ وأصحابِه: «استوْصُوْا بابني موسىٰ خيراً، فإنّه أفضلُ ولدي ومن أخلّفُ من بعدي، وهو القائمُ مَقامي، والحجّةُ لله تعالى على كافّة خلقه من بعدي»[3].

وكانَ عليُّ بنُ جعفرٍ شديدَ التّمسُّكِ بأخيه موسىٰ والانقطاع إليه والتّوفّرِ على أخْذِ معالمِ الدِّينِ منه، وله مسائلُ مشهورةٌ عنه وجواباتٌ رواها سماعاً منه.

والأخبارُ فيما ذكرْناه أكثرُ من أن تُحصىٰ على ما بيّنّاه ووصفْناه.

---

(١) الغديرة: الذؤابة التي تسقط على الصدر. «لسان العرب ـ غدر ـ ٥: ١٠» والذؤابة: هي العقيصة والمضفور من شعر الرأس. «لسان العرب ـ ذأب ـ ١: ٣٧٩».

(٢) الكافي ١: ٥/٢٤٦، ونقله العلامة المجلسي في البحار ٤٨: ٢٩/٢٠.

(٣) حكاه الطبرسي في إعلام الورى: ٢٩١، ونقله العلامة المجلسي في البحار ٤٨: ٣٠/٢٠.

رواية علي بن جعفر في الإرشاد في النصّ على إمامة الإمام الكاظم عليه السلام والتي لم تذكر في الكافي، وليس كما ادّعى السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من أنّ الشيخ المفيد قدس سره ما في الكافي وحذف المكرر!

(٢٥) حكيم بن داود بن حكيم.

(٢٦) محمّد بن الحسين أو الحسن بن متّ الجوهري.

(٢٧) محمّد بن أحمد بن علي بن يعقوب.

(٢٨) محمّد بن أحمد بن يعقوب بن إسحاق بن عمّار.

(٢٩) محمّد بن أحمد بن يعقوب وهو السابق أو ابن شيبة.

(٣٠) الحسين بن علي الزعفراني.

(٣١) أحمد بن عبدالله بن علي الناقد.

(٣٢) محمّد بن عبدالله بن علي.

(٣) التوثيقات العامّة لشيخ الشيعة محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد ﷺ في كتابه الشريف (الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد)، في فصلين من كتابه:

١/ فصل النصّ على الإمام الكاظم من أبيه عليهما السلام[1] حيث قال ما نصّه: (فممّن روى صريح النصّ بالإمامة من أبي عبدالله الصادق عليه السلام على إبنه أبي الحسن موسىٰ عليه السلام من شيوخ أصحاب أبي عبدالله، وخاصّته، وبطانته، وثقاته الفقهاء الصالحين رضوان الله عليهم المفضّل بن عمر الجعفي، ومعاذ بن كثير، وعبد الرحمن بن الحجّاج، والفيض بن المختار، ويعقوب السرّاج، وسليمان بن خالد، وصفوان الجمّال ...).

وأعلم أنّه ذكر ﷺ في ضمن هذا النصّ الروائي مشايخ آخرين من الأصحاب كان المناسب ذكرهم هنا أيضاً كما هو المعهود في سائر الأبواب، على ما نبّه عليه في الهامش وهم:

---

(١) الإرشاد: ج٢ ص٢١٦.

نبيه السيد علي الحسيني الصدر دام ظله في كتابه الفوائد الرجالية على الإضافة لبعض الرجال في سند الإرشاد وأنّها من محققّ الكتاب وليس في الإرشاد.

الانتحال الثامن: رواية ابن أبي عمير عن محسن بن أحمد

في ضمن التوثيقات العامة نجد أنّ «**محسن بن أحمد**» الذي لم يرد في حقه توثيق في كلمات الرجاليين إلا من خلال كبرى رواية المشايخ الثلاثة، ومن ضمنهم ابن أبي عمير، إذ روى عنه في كتاب الفقيه ما نصه: «**وروى ابن أبي عمير عن محسن بن أحمد...**»[1]، فعدّه بعضهم من الثقات؛ لأنّ ابن أبي عمير لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة.

ولكنّ السيد الخوئي قدس سره نبّه في معجم رجال الحديث في ترجمة «**الحسين بن أحمد المنقري**» تحت فقرة «**اختلاف الكتب**» ما نصّه: «**الفقيه (محسن بن أحمد) بدل (الحسين بن أحمد). والصحيح ما في الكافي والتهذيب؛ لعدم ثبوت رواية ابن أبي عمير، عن محسن بن أحمد**»[2].

الانتحال من «اختلاف الكتب» و «اختلاف النسخ»:

وهناك فقرتان في معجم رجال الحديث للسيد الخوئي قدس سره وهي:

الفقرة الأولى: «اختلاف الكتب»، وبتعرض فيها إلى كل رجل من رواة الحديث وأنّه في نسخ الكتب الروائية بأي عنوان ذكر، كما هو الحال في مثالنا المذكور إذ ورد في كتاب الفقيه اسمه «محسن بن أحمد» في الكافي والتهذيب «الحسين بن أحمد»، ومن خلال هذه الفقرة يوفر لك السيد الخوئي قدس سره جهداً كبيراً في معرفة الاختلاف في أسماء الرواة في الكتب الحديثية وما عليك بعده إلا المراجعة والفحص للتأكد.

---

(١) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٩٥.

(٢) معجم رجال الحديث ٦ : ٢١٤.

ومن هذه الفقرة نرى السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله ينتحل الكثير من المطالب والتنبيهات التي يذكرها السيد الخوئي قدس سره في هذا الباب من دون أن يشير إليه مما يتخيل القارئ غير المطلع أنّ هذا الجهد في اكتشاف هذا الاختلاف من تعب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله بينما هو في الواقع من السيد الخوئي قدس سره كما سيأتي توضيحه إن شاء الله تعالى.

الفقرة الثانية: «اختلاف النسخ»، يتعرض فيها السيد الخوئي قدس سره إلى الاختلافات الموجودة في نسخ الكتب الروائية ويكتشف من خلالها وجود «التصحيف، حذف الوسائط، القلب في أسماء الرواة...» وغيرها، وقد يأخذ السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله هذه النتائج جاهزة وينسبها إلى نفسه من دون أن يذكر السيد الخوئي قدس سره أيضاً، وقد يظن الظان أنّه من شدّة «تمرسه» وكثرة ترديده لعبارة «لا يخفى على ممارس» أنّها من إنتاجاته، والحال أنّها منتحلة من السيد الخوئي قدس سره.

وقد وجدت بعض الطلبة ينبهرون جدًا حين يذكر السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله اختلاف النسخ واختلاف الكتب في اسم الرواة، ولا يخفى على الممارس أنّ سبب هذا الإعجاب الكبير والانبهار قلّة المطالعة لكتب الرجال، وحين يكون التقييم لأمثال هؤلاء يأتون بالعجائب!

نرجع إلى محسن بن أحمد الذي ذكره السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله في كتابه وكرر كلام السيد الخوئي قدس سره في المتقدّم تحت عبارة «**اختلاف الكتب**» نقلاً قريب جداً من النقل النصي إذ قال: «**لكن ربما عدّه بعضهم من مشايخ ابن أبي عمير - فبني على وثاقته من هذه الجهة - استنادًا إلى رواية أوردها الصدوق قدس سره**

وفي سندها: (ابن أبي عمـير عـن محسـن بـن أحمـد)، ولكـن الظـاهر وقـوع الغلـط فيـه، والصحيح ما في الكـافي والتهـذيب، مـن (الحسـين بـن أحمـد) بـدل (محسـن بـن أحمـد) وهو المنقري الذي روى عنه ابن أبي عمير في غير مورد»[1].

ونرجع ونذكرك في مـا قالـه السـيد الخـوئي قدس سره في ترجمـة «**الحسـين بـن أحمـد المنقـري**» مـا نصـه: «**الفقيـه (محسـن بـن أحمـد) بـدل (الحسـين بـن أحمـد). والصـحيح مـا في الكـافي والتهـذيب؛ لعـدم ثبـوت روايـة ابـن أبي عمـير، عـن محسـن بـن أحمـد**»[2]، وسـنذكر أيضـاً بعض الموارد لتأكيد هذا الأمر في المقال التالي.

(١) قبسات من علم الرجال ١ : ٥١٧.

(٢) معجم رجال الحديث ٦ : ٢١٤.

الانتحال التاسع: رواية صفوان عن إبراهيم بن ميمون

صفوان بن يحيى من ضمن المشايخ الثلاثة الذين لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة، وقد تحدثنا عنهم سابقاً بما يغني عن البيان هنا، فإذا ثبت أنّ صفوان يروي عن إبراهيم بن ميمون دلّ ذلك على أنّ الأخير من الثقات.

وقد وجد في الكافي رواية صفوان عن إبراهيم بن ميمون بهذا النص: «**عن صفوان عن إبراهيم بن ميمون عن أبي عبد الله...**»[1].

ولكن ذكر السيد الخوئيقدس سره أنّ الرواية الموجودة في الكافي فيها سقط وهو «**ابن مسكان**» الذي يتوسط بين صفوان وإبراهيم بن ميمون، وإذا كان الحال هذا فلا يكون صفوان من الراوين عن إبراهيم بن ميمون، بل روى عن ابن مسكان وابن مسكان روى عن إبراهيم بن ميمون.

وفي هذا المجال قال السيد الخوئيقدس سره ما نصه: «**ثم إن الكليني روى بسنده، عن صفوان، عن إبراهيم بن ميمون، عن أبي عبد الله عليه السلام الكافي: الجزء ٤، كتاب الحج ٣، باب الرجل يسلم ويحج قبل أن يختتن ٤٣، الحديث ١. كذا في الطبعة القديمة والمرآة أيضًا، ولكن في التهذيب: الجزء ٥، باب الطواف، الحديث ٤١٢، وباب الزيادات في فقه الحج، الحديث ١٦٤٦، صفوان، عن ابن مسكان، عن إبراهيم بن ميمون، وهو الموافق للفقيه: الجزء ٢، باب ما جاء في طواف الأغلف، الحديث ١٢٠٦، ولا يبعد صحة ما في التهذيب لوجود هذا السند في مورد آخر من الكافي مع وجود الواسطة، وعدم ثبوت رواية صفوان**

---

(١) الكافي ٤ : ٢٨١.

عن إبراهيم بلا واسطة»[1].

ونجد السيد محمد رضا السيساني حفظه الله كالعادة ينقل اختلاف الكتب هذا من معجم رجال الحديث للسيد الخوئي قدس سره من دون أن يشير إليه إذ قال: «**يظهر من بعضهم البناء على وثاقته من حيث كونه من مشايخ صفوان بن يحيى اعتمادًا على ورود روايته عنه في موضع من الكافي، ولكن هذه الرواية نفسها مروية في التهذيب عن صفوان عن ابن مسكان عن إبراهيم بن ميمون، فالظاهر سقوط اسم ابن مسكان عن النسخ الواصلة إلينا من الكافي. وعلى ذلك لا يكون إبراهيم بن ميمون من المشايخ المباشرين لصفوان فلا يشمله التوثيق العام**»[2].

فهل من الإنصاف السطو على جهد السيد الخوئي قدس سره من دون أن يشير إلى أنّ التحقيق في هذا المورد من إفادات السيد الخوئي قدس سره في المعجم، كما فعل الشيخ جواد التبريزي قدس سره في موسوعته الرجالية حين تناول السند المذكور وأشار إلى هذا التحقيق من معجم رجال الحديث للسيد الخوئي قدس سره!![3].

---

(١) معجم رجال الحديث ١ : ٢٨٣.

(٢) قبسات من علم الرجال ١ : ١٧٧، وذكر في الهامش أنّه من بحوث في شرح مناسك الحج ج: ١٥ (المخطوط)، وقد تحدثنا عن هذه الأجزاء المخطوطة في مقال سابق.

(٣) انظر: الموسوعة الرجالية ١ : ١١٧.

الانتحال العاشر: الحسن بن محبوب عن معاوية بن حكيم

ورد في كتاب التهذيب للشيخ الطوسي قدس سره رواية بسند: «الحسن بن محبوب عم معاوية بن حكيم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام».

ويوجد في كتاب الاستبصار السند المذكور نفسه، ولكن ورد أنّ عمار هو ابن معاوية، وليس ابن حكيم، وقد نبّه السيد الخوئي قدس سره إلى ذلك كون ابن حكيم بعيد الطبقة عن الإمام الصادق عليه السلام فلا يمكنه الرواية عنه بخلاف ابن عمار فهو قريب الطبقة.

قال السيد الخوئي قدس سره في التنبيه على اختلاف الكتب في السند: «**روى الشيخ بإسناده، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن حكيم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا أمنت المرأة والأمة من شهوة.. فإن عليهما الغسل. التهذيب: الجزء ١، باب حكم الجنابة، الحديث ٣٢٣. ولا شك في أن هذا من سهو القلم، أو تحريف النساخ، فإن معاوية بن حكيم الذي روى عنه سعد المتوفى سنة ثلاثمائة تقريبًا، لا يمكن أن يروى عن الصادق عليه السلام. ويؤكد ذلك أن الشيخ روى هذه الرواية بعينها في الاستبصار: الجزء ١، باب أن المرأة إذا أنزلت وجب عليها الغسل، الحديث ٣٤٧، وفيها معاوية بن عمار، بدل معاوية بن حكيم**»(١).

فذكر أنّ هناك قرينتين على كون المقصود هو ابن عمار لا ابن حكيم:

القرينة الأولى: بعد طبقة ابن حكيم عن الإمام الصادق عليه السلام.

القرينة الثانية: ما جاء في الاستبصار بالتصريح باسم ابن معاوية.

ونجد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله يأخذ المطلب المذكور من المعجم ولكن من

---

(١) معجم رجال الحديث ١٩ : ٢٢٥.

دون أن يشير إلى السيد الخوئي قدس سره ويرجح ما ورد في الاستبصار على ما ورد في التهذيب قائلاً: «**وهذا الأخير من غلط النسخة، فإن الحسن بن محبوب الراوي عن معاوية مقدّم بحسب الطبقات على معاوية بن حكيم، وهو يروي عن ابن محبوب لا العكس، مع أن معاوية بن حكيم من الطبقة السابعة ولا يمكنه الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام بلا واسطة، فالصحيح ما ورد في الاستبصار أي (معاوية بن عمار) أو ما في بعض نسخ التهذيب أي (معاوية) فقط ويراد به ابن عمار لا ابن حكيم**»[1].

ولا يغرك تبديل وتغيير بعض العبارات؛ لأنّها بالمضمون نفسه كما لا يخفى على **الممارس** ولا تختلف إلا بالإجمال والتفصيل، فقد يذكر السيد الخوئي قدس سره بعد الطبقة بعدد السنين، ويذكر الآخر المنتحل بعدد أرقام الطبقات والأمر واحد، وكان من مقتضى الإنصاف الإشارة إلى من له الفضل في ترتيب النسخ وبيان الاختلاف الحاصل بينها... ولكن قل الوفاء وقل الشكر... ولله في خلقه شؤون!

(١) قبسات من علم الرجال ٢ : ٣٣١.

الملف الثاني

الإساءة والطعن بالعلماء

نذكر في هذا الملف الإساءات المتكررة من السيد محمد رضا السيستاني بحق جملة من أعمدة المذهب كان سببها القصور في البحث العلمي.

أولاً: الإساءة إلى الميرزا النائيني

في بداية كتابه «الاقتباسات من علم الرجال» يذكر السيد محمد رضا السيستاني نقلاً عن كتابه بحوث في شرح مناسك الحج ج: ١١ (المخطوط) أنّ الفقيه الذي يقلد في مسائل الرجال لا تكون فتواه حجة وبالتالي يكون تقليده باطل!

إذ قال في الكتاب المذكور تحت عنوان: «حجية آراء علماء الرجال» ما نصه: «**فالنتيجة: أنّ سيرة العقلاء ـ الممضاة بالنصوص الشرعية ـ التي هي الدليل على حجية فتوى الفقيه في حق العامي لا تفي بإثبات حجيتها فيما إذا كان الفقيه معتمدًا في بعض مقدمات الاستنباط على رأي غيره من أهل الخبرة، وإن كان ذلك في بعض العلوم الأخرى كعلم الرجال كما هو محل البحث**»[١].

وقال أيضًا: «**فالصحيح اشتراط أن يكون الفقيه متخصصًا في جميع المجالات المرتبطة باستنباطه للحكم الشرعي سواء في اللغة أو النحو أو الصرف أو المنطق أو الفلسفة أو الحديث أو الرجال أو غير ذلك.**

أي أنه يجب أن يكون له الحدّ اللازم من التخصص في كل هذه العلوم أيضًا، بالإضافة إلى تخصصه في الفقه وأصوله، لتكون الفتوى التي يصدرها نتيجة لاجتهاده فقط لا بضميمة اجتهاد غيره»[٢].

وهذا القول صريح في كون أي فقيه من فقهاء أهل البيت عليهم السلام يعتمد في تصحيح الرواة على دراسة غيره ففتواه ليست بحجة وتصديه للمرجعية يعدّ

(١) قبسات من علم الرجال ١ : ١٩.

(٢) قبسات من علم الرجال ١ : ١٩.

باطلًا، ونحن إلى هذا الحد ليس لدينا مشكلة معه، ولكن مشكلتنا في تطبيقه لهذا الكلام على فقهاء كبار كالميرزا النائيني‏ﭬ وأغلب فقهاء سامراء!

فقد ذكر السيد محمد رضا السيستاني في معرض الرد على مقولة الشيخ النائيني: «**المناقشة في أسانيد الكافي حرفة العاجز**» أنّ الشيخ النائيني ليس له خبرة في علم الرجال، وإنما هو في مصاف فقهاء سامراء الذين كانوا يقلدون الميرزا النوري في تحقيقاته الرجالية!!

إذ قال في معرض الرد على الشيخ النائيني: «**علمًا أنه ـ أي الشيخ النائيني ـ وإن كان عظيم المنزلة في علمي الأصول والفقه، ولكن لم تظهر له تلك المنزلة في علمي الحديث والرجال بعد ملاحظة ما ورد عنه في تقريراته الفقهية والأصولية**»[1].

وفيما يتعلّق بمدرسة سامراء التي خرجت العديد من الفقهاء من جيل المجدد الشيرازي قال السيد محمد رضا السيستاني:

«**وتجدر الإشارة إلى أن الكثيرين من الأجلاء من رواد مدرسة سامراء كانوا متأثرين بالمنهج الفكري للمحدث النوري فيما يتعلق بالعلمين - أي الرجال والدراية - المذكورين.**

ومن شواهد ذلك ما حكاه بعض تلامذة المحقق الحائري ـ وهو من أقران المحقق النائيني ـ من أنه سأله عن وجه عدم تصديه لتحقيق أسانيد الروايات فأجابه قائلاً: إني أعتمد على تصحيح ما صححه المحدث النوري»[2].

---

(١) فائدة حول مدى اعتبار روايات الكافي: ٦.

(٢) المصدر السابق: ٧.

فهل يمكن الحكم على مدرسة كاملة من الفقهاء من خلال شاهد واحد لفقيه صرّح بكونه يعتمد في تصحيح الرواة على ما ذكره الميرزا النوري! فمن قال إن كل علماء سامراء بالإضافة إلى الشيخ النائيني هم على مقولة المحقّق الحائري؟!

ثم من قال: إن اعتماد المحقّق الحائري سببه التأثر بالميرزا النوري، وليس موافقته في المباني الرجالية، كما وجدنا السيد محمد رضا السيستاني نفسه يوافق الكثير من علماء الرجال بالتصحيح والتضعيف وتصنيف الطبقات لبعض العلماء كالسيد حسين البروجردي وغيره.

ولكن فرقه عن المحقّق الحائري أنّه صرّح في ذلك، كما صرّح أستاذنا الكبير الشيخ الفياض (دامت بركته) في العديد من مجالس درسه اعتماده على معجم رجال الحديث للسيد الخوئي.

بينما نجد السيد محمد رضا السيستاني ينتحل مطالب رجالية من علماء سابقين انتحالًا من دون الإشارة إليهم كما بينا في العديد من المقالات فيما يخصّ انتحالات السيد محمد رضا السيستاني!

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفقيه الكبير الشيخ حسين الوحيد الخراساني حين تعرض لمقولة الميرزا النائيني بحقّ الكافي مدحه وقال ما نصه:

«وكلامه كاشف عن نكتة مهمة فضلًا عن أنه دليل على أنه فقيه متضلع بقواعد الصنعة وأصولها. فإذًا، مدار الحجية في الأخبار ليس محصورًا بالسند، بل لا بدَّ من ملاحظة متن الخبر وهو العمدة، ولهذا تحدد قوة الروايات والأخبار

بمتونها، وبسياق البيان، وكيفية رصف الكلمات الواردة فيها، والتي لا يمكن صدور سنخ هذا الكلام من غير المعصوم»[1].

فانظر إلى احترام مقام العلماء بعد العلم بحقيقة كلامهم وأنّ مقصود الشيخ النائيني ليس صحة جميع روايات الكافي، وإنما يمكن معرفة صحتها من ضعفها من لحن تلك الروايات والقرائن الحافة بها، وهذا مما يكشف ويدلّ على تضلع الميرزا النائيني في علمي الرجال والدراية إذ يعد مجرد المناقشات السندية من حرفة العاجز.

ولم يخف هذا المعنى على السيد محمد رضا السيستاني، بل ذكر أنّه أقرب الاحتمالات إلى كلمته بشهادة أنّه يضعف بعض روايات الكافي ومع ذلك وصفه بتلك العبارة المسيئة من كونه غير متضلع بعلمي الحديث والرجال الأمر الذي يرجعه في النهاية إلى كونه ليس فقيهًا من الفقهاء، وأن فتاويه ليست بحجة على مقلديه آنذاك!!

(١) أمالي الوحيد لما في أصول الفقه من جديد ٧ : ٦٤٤.

ثانياً: الإساءة إلى السيد محسن الحكيم

بعد الإساءة إلى الشيخ النائيني نذكر هنا إساءة أخرى صدرت من السيد محمد رضا السيستاني لجملة من الأعلام شكك في خبرتهم الرجالية ويسري الشك أيضًا لحجية فتوياهم، ودعى أنهم ينتحلون بعضًا عن بعض التوثيق للروايات وهؤلاء الأعلام هم:

١ـ الشيخ يوسف البحراني صاحب الحدائق.

٢ـ الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر.

٣ـ السيد محسن الحكيم صاحب المستمسك.

إذ وصف هؤلاء الأعلام خبر منصور بن حازم الوارد بالتهذيب بأنه: «**صحيح**»[(١)] ثم اتهم صاحب الحدائق بأنّه: «**زاغ بصره**»[(٢)] وبسبب النقل من عنده دون مراجعة ولا تحقيق وقع صاحب الجواهر والسيد الحكيم في الخطأ إذ وصفوا الخبر بـ«**الصحيح**»[(٣)] أيضًا.

فقال السيد محمد رضا السيستاني عن صاحب الجواهر: «**أمّا صاحب الجواهر فحيث إن من دأبه عدم مراجعة المصادر فقد وقع في الخطأ المذكور تبعًا لصاحب الحدائق**»[(٤)].

---

(١) تهذيب الأحكام ٥ : ٤٠٢.

(٢) قبسات من علم الرجال ٢ : ٥٦٧.

(٣) انظر: الحدائق الناضرة ١٤ : ١٤٧؛ جواهر الكلام ١٧ : ٣٣٥؛ مستمسك العروة الوثقى ١٠ : ٢٣٠.

(٤) قبسات من علم الرجال ٢ : ٥٦٨.

وقال عن السيد محسن الحكيم: «**وأمّا السيد الحكيم فهو أيضًا كان ـ فيما يبدو ـ يعتمد على الجواهر في نقل الأحاديث ولا يرجع إلى المصادر إلا قليلاً**»[1].

وحاشا هؤلاء الأعلام من الحكم والافتاء على ضوء روايات لم يتأكدوا من صحتها بأنفسهم واعتمدوا في ذلك على أخطاء غيرهم سيما السيد محسن الحكيم الذي كان شديد التقيّد في هذه المسألة.

فقد نقل تلميذه النجيب الشيخ محمد تقي الفقيه العاملي أنّه كان يوصيهم قائلًا: «**لا يصل الإنسان إلى النتائج حتى يشكك فيها.. وإنما العثرات والأخطاء نتيجة الإستسلام إلى حسن الظن بما يقوله العظماء من المدرسين والمؤلفين**»[2].

وينقل عنه أنّه قال عند اشتغاله بكتابة المستمسك: «**أنني عندما [كنت] مشغولاً بشرح (العروة) لا أخرج من المسألة حتّى أكاد أحلف أن ما اخترته هو تكليفي الذي يدينني الله سبحانه به**»[3].

فهذا العمل المخلص وهذه الدقة ثم يأتي السيد محمد رضا السيستاني ويصوّر السيد محسن الحكيم كـ«**حاطب ليل**» يأخذ الروايات والحكم عليها بالصحة أو الضعف من الآخرين دون تأمّل أو تفكير، ويقول عنه: «**ولا يرجع إلى المصادر إلا قليلًا**».

والآن نرجع إلى الإشكال الذي ذكره السيد محمد رضا السيستاني على هؤلاء العلماء بعدة نقاط:

(١) قبسات من علم الرجال ٢ : ٥٦٨.
(٢) حجر وطين ٤ : ١٩٢.
(٣) حجر وطين ٤ : ١٩٤.

النقطة الأولى: عودناكم في العديد من المواضيع السابقة أنّ السيد محمد رضا السيستاني كثيرًا ما يأخذ الإشكالات في علم الرجال من كتب سابقة من دون أن يوثق كلامهم وينتحله انتحالاً.

والإشكال المتقدم قد انتحله السيد محمد رضا السيستاني من السيد محمد رضا الخلخالي مقرر أبحاث السيد الخوئي إذ قال في الهامش تعليقًا على الرواية المذكورة:

«**والعجيب عن غير واحد حيث عبّروا عن خبر منصور بالصحيح كصاحب الجواهر والحدائق والمستمسك، مع أن الخبر مرسل؛ لأن أبا عبد الله البرقي يرويها عمّن ذكره عن منصور، كما أن من الغريب أنّ صاحب الحدائق نسب الرواية إلى الفقيه مع أنّها غير موجودة فيه وإنما رواها الشيخ في التهذيب**»[1].

ولكن زاد عليه السيد محمد رضا السيستاني بأنّ ادعى أن صاحب الحدائق «**زاغ بصره**» وأن صاحبي الجواهر والمستمسك تابعاه على ذلك دون مراجعة! ومن المخجل أن ينتحل هو نفسه هذه المطالب من غيره ثم يتهم كبار العلماء بانتحال الوصف بالتصحيح دون مراجعة!

النقطة الثانية: هل أن تعبير الأعلام المذكورين عن خبر منصور بن حازم بـ«**الصحيح**» خطأ من الأساس؟

من الواضحات في علم دراية الحديث أنّ لاصطلاح «**الصحيح**» استعمالان: عند القدماء، فيقصدون به كل خبر حجة يعتمد عليه وإن لم يكن رواته جميعًا من

(١) المعتمد في شرح العروة الوثقى ٢٦ : ٢٢٥ الهامش ٣.

الإمامية[1]، وعند المتأخرين، ويقصدون به كل خبر رواته عدول إمامية.

ولكن قد يتوسع المتأخرون بلفظ «الصحيح» ويقصدون ما كان طريقه صحيحًا وإن ابتلي بالإرسال أو القطع، وقد نقلت كتب الدراية العديد من كلمات الفقهاء المتأخرين وهم يتوسعون في مصطلح «**الصحيح**».

كما ذكر الشيخ السبحاني هذا المعنى عن الشهيد الأوّل قائلًا: «**وقد يطلق الصحيح على سليم الطريق من الطعن وإن اعتراه إرسال أو قطع**»[2].

والمحدث البحراني صاحب الحدائق أيضًا يتوسع في معنى الصحيح ويطلقه أحيانًا على من حكم بصحته كما قال عن خبر حماد بن عثمان الذي لم يوثق توثيقًا خاصًا إلا أنّ علماء الإمامية اجتمعوا على تصحيح ما يصح عنه، فقال تعليقًا على ذلك: «**والرواية بناءً على ظاهر هذه العبارة صحيحة**»[3].

وهو من التوسع بالاصطلاح الذي لا يخفى على «**الفطن الممارس**» والمتابع لكلمات الفقهاء بتأمّل وتدبر ومن دون أن يعجل باتهامهم بالانتحال وزيغ البصر!

ولله در السيد محسن الحكيم الذي كان يعقب الكلام بعد مناقشته للأعلام بقوله: «**ولعلنا لم نفهم مراده أو لم نعرف منه غير هذا، أو لعله يريد غير ما ذكرناه**»[4].

وبعد ذكر أدبه الرفيع نستطرد سوء أدب السيد محمد رضا السيستاني مع

(١) انظر: أصول الحديث وأحكامه: ص ٤٣.

(٢) أصول الحديث وأحكامه: ص ٥٢.

(٣) الحدائق الناضرة ٢ : ٣١٠.

(٤) حجر وطين ٤ ص ١٩٦.

الأعــلام إذ ذكــر أنّ خــبر منصــور بــن حــازم يمكــن أن يصــحح بالإطمئنــان مــن خلال حساب الاحتمال وكون مشايخه بالأغلب من الثقات.

ولكنـه يقـول بعـد ذلـك: «**ومـن المعلـوم أن ذلـك مـنهم لـيس للوجـه المتقـدم مـن تحصـيل الاطمئنـان بحسـاب الاحـتمالات بـأنّ الواسـطة المبهمـة إنـما هـي مـن الثقات**»[1].

أي: إنهـم لم يحكمـوا بصـحتها لـذلك السـبب، ولا يوجـد دليـل عـلى كلامـه مـن كونهم لم يكن لهـم دليـل آخـر للحكـم بالصـحة، بـل الـدليل موجـود كـما سـننبه عليـه في النقطة الآتية.

ومـن ثـم رجـح السـيد محمـد رضـا السيسـتاني أن يكـون السـبب في حكمهـم عليها بالصحة هـو زيـغ بـصر صـاحب الحـدائق واتباعـه مـن قبـل صـاحب الجـواهر والسيد الحكيم من دون مراجعة لكتب الحديث!!

النقطـة الثالثـة: هـل تعبـير صـاحب الحـدائق عـن روايـة منصـور بـن حـازم بـ«ما رواه الصـدوق في الفقيـه في الصـحيح عـن منصـور بـن حـازم» اشـتباه آخـر؟ حيـث ادعى السيد محمـد رضـا السيسـتاني تبعًـا لهـامش السـيد محمـد رضـا الخلخـالي المتقـدم بأنّه اشتباه!

إذ قال السيد محمـد رضـا السيسـتاني وهـو يتحـدث عـن صـاحب الحـدائق بقولـه: «**حيث يلاحظ أنّه لم يشـتبه فقـط في التعبـير عـن الروايـة بالصـحيحة مـع أنّهـا مرسـلة، بل أسندها إلى الفقيه أيضًا مع أن مصدر الرواية هو التهذيب**»[2].

(١) قبسات من علم الرجال ٢ : ٥٦٦.

(٢) قبسات من علم الرجال ٢ : ٥٦٨.

هـذا الإشـكال مما يقـع فيـه الكثـيرين مـن المبتـدئين في علـم الدرايـة والرجـال، وأمّا الفقيه والممارس الحقيقـي لهـذا العلـم فـلا يقـع بمثـل هـذا الإشـكال الـذي أورده السـيد محمـد رضـا السيسـتاني عـلى صـاحب الحـدائقﷺ؛ لأن المـروي في الفقيـه لـيس نص خبر منصور بن حازم، بل الطريق إليه إذ نقل طريقه إليه بسند صحيح.

ومـن المعلـوم أنّ للشـيخ الطـوسيﷺ طريقًـا يمـر إلى الشـيخ الصـدوقﷺ عـن طريـق مشـيخة الإجـازة بنقـل كـل رواياتـه بـالطرق نفسـها وقـد أوضـح هـذا الأمـر العديـد مـن الفقهـاء مـنهم السـيد محسـن الحكـيمﷺ في رسـالة لـه في علـم الدرايـة بعنـوان: «**رسـالة مختـصرة في علـم الدرايـة**» نـشرتها مجلـة تراثنـا بالعـدد ١١٩ - ١٢٠.

وقال هناك ما نصـه: «**قـد يكـون في طريـق الشـيخ لـه إلى الكتـاب الـذي ينقـل عنـه رجـل ضـعيف أو مجهـول فيـترآى منـه قـدح في الحـديث، ولـيس كـذلك لـو كـان في طريق الصدوقﷺ إليه سـند معتـبر؛ إذ الشـيخ كلـما ينقـل يكـون بإجـازة المفيـد المجـاز مـن الصـدوق، فكأنـه ينقـل عـن الصـدوق، والمفـروض ثبـوت صـحة سـند الصدوقﷺ**.

وبعبـارة أخـرى: لـو فـرض خـبر صـحيح مـن صـاحب الكتـاب إلى الإمـامعليه السلام، وكان في سند الشيخ إلى ذلك رجـل غـير معتـبر فـلا يقـدح لـو كـان سـند الصـدوقﷺ إلى ذلـك صـحيحًا معتـبرًا وإن لم يـذكر خصـوص هـذا الخـبر؛ لأن سـند الشـيخﷺ وإن كان ضعيفًا لكنـه يـروي كـل مـا أجـازه الصـدوقﷺ بالواسـطة، فتتصـل سلسـلة

سنده إلى هذا الكتاب بسند آخر صحيح وهو نقله عن المفيد عن الصدوق ﰂ **والمفروض صحة سند الصدوق** ﰂ**، فلا يبقى مجال توهم ضعف الخبر**»[1].

ومن العلوم أنّ لفظة «**الصحيح**» قد تطلق ويراد منها «**الطريق الصحيح**» كما يطلق لفظ «**الصحيحة**» ويراد منه: «**الرواية الصحيحة**»، وترى الأعلام المذكورين كلهم قالوا: «**في الصحيح عن منصور بن حازم**» وطريق الشيخ الصدوق لمنصور صحيح في مشيخة الفقيه.

وتبين بعد ذلك: أنّ السيد محمد رضا السيستاني تابع في إشكاله على هؤلاء الأعلام غيره من دون أن يحقّق المسألة بنفسه ويقف على هذه المعاني التي يمكن الوقوف عليها بقليل من متابعة مبانيهم وطريقة تعبيرهم لكي لا يزيغ بصره ويستعجل في الانتقاد والإشكال الخاطئ.

---

(١) مجلة تراثنا العدد ١١٩ - ١٢٠: ص ٤٩٠.

ثالثًا: الإساءة إلى الشيخ المفيد

كثيرًا ما تُعمي الأحكام المسبقة بصيرة الكاتب، فيحاكم الطرف الآخر وفق ما يعتقده هو ويراه صحيحًا. فمثلًا، لو استعمل «س» من الناس الكذب من أجل غايات يراها «صحيحة» وفق المنطق «الميكيافيلي»، يرى الناس بعين طبعه، ويتهم الآخرين بما يفعل، فيحكم عليهم بأنهم يستعملون «الكذب» أيضًا لأن المصالح في مستوى معيّن عندهُ تبرّر استعمال الكذب!

ولقد تعامل السيد محمد رضا السيستاني مع عَلمين من أكابر علماء الطائفة بأنّهما كانا يمارسان الكذب في المحاججة والمناقشة مع الطرف الآخر!

وقد استنكر بعض الفضلاء مثل هذا الرأي في الحوزة العلمية، ونذكر في المقام ما يختص بالشيخ المفيد، وتكلّمنا سابقًا عن كلامه حول الشيخ الطوسي ﵀ - راجع مقالنا في الحساب القديم -.

فللشيخ المفيد كتاب بعنوان «الإرشاد» يعرض فيه الحجج ويبسُط الأدلة على إمامة الأئمة عليهم السلام، وفي موردٍ في هذا الكتاب، يوثّق الشيخ المفيد ﵀ عددًا من رواة الحديث الذين يروون النص على إمامة الإمام الكاظم عليه السلام.

وبعد أن ضَعَّف السيد محمد رضا السيستاني توثيقات الشيخ المفيد لبعض الرجال الذين وصفهم بـ«**ثقات صالحين**»، قال: «**إن إطلاق تلك الأوصاف في حق المذكورين إنما كان لبعض الدواعي الصحيحة غير كونهم متصفين بها واقعًا**»(١).

فالشيخ المفيد ﵀ يمدح أشخاصًا بتلك الأوصاف وهم غير متصفين بها

(١) قبسات من علم الرجال ١ : ٢٣.

واقعًا، ولا معنى لهذا سوى أن يُنسب إلى الشيخ المفيد - وحاشاه - أنه يكذب من أجل أن يقنع الواقفة في النص على الإمام الكاظم.

وردَّ سماحة الشيخ حسن فوزي فواز هذه التهمة عن الشيخ المفيد بقوله:

«الشيخ المفيد أعظم من أن يوصف بمثل هذا الوصف، وهو الثقة الجليل بشهادة الموافق والمخالف، وإلا فالتدليس في أمر الروايات أو أوصاف الرجال دَيَدَنُ غيرنا لا كبار علمائنا الذين هم ركن الأساس في وصول هذه الشريعة إلينا، والله الهادي»[١].

فقد ذكر في الرد عدة أمور:

١ ـ أنّ الكذب في مقام توثيق الرواة من أساليب علماء العامة، لا كبار فقهاء الإمامية، فهم الذين يحتاجون إلى الكذب في تبرير عقائدهم، وليس الشيعة.

٢ ـ أنّ الكذب مخالفة للوثاقة ولا يصدر من الشيخ المفيد، وقد فصّلنا القول سابقًا أنّ النص على أبي الحسن موسى لا يقتصر على ما أورده الشيخ الكليني بدعوى أنّ الشيخ المفيد أخذه وحذف المكرّر كما توهّم السيد محمد رضا السيستاني.

٣ ـ أنّ التبرير للكذب بدعوى أنّه كذب لمصلحة الدين وليس كذبًا ضد الدين، كما يبني عليه بعض علماء العامة، أمر يستغني عنه الشيخ المفيد جملةً وتفصيلًا، وقد درس بعض المخالفين كتبه من أجل الرد عليه، وانتهى به المطاف إلى الدخول في التشيّع! فمن كانت هكذا حججه قوية لا يستعمل أسلوب العاجزين.

(١) أطيب المقال في بيان كليات علم الرجال: ١٥٧.

وإذا أردنا أن نحسن الظن، فنقول: إنّ من يتهم شيخنا المعظَّم المفيد بـ«**الكذب لمصلحة**»، لعله هو يمارس هذا الشيء في كل ما يرى فيه مصلحة، فتوهّم أنّ الشيخ المفيد على شاكلته... وإذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه!

كما ننبه: أنّ الشيخ فوزي فواز انتقد السيد محمد رضا السيستاني بذكر نص عباراته من كتابه من دون أن يذكر اسمه لغايات معروفة سنشير إليها في المستقبل في هذا الكتاب.

ابعاً: الإساءة إلى الشيخ الصدوق

فاعلم أيها القارئ أن محمد بن علي بن بابويه من أعظم علماء الطائفة الشيعية، ولقّبه العلماء قديمًا وحديثًا باسم «**الشيخ الصدوق**» حتى صار هذا اللقب كأنه اسم علم له.

ومن فضائله أنّه مولود بدعاء الإمام صاحب الزمان عليه السلام، كما ذكر النجاشي في رسالة الحسين بن روح عن الصاحب لوالد الشيخ الصدوق: «**سترزق ولدين ذكرين خيرين**»[1].

هناك شبهة يرددها المخالفون طعنًا بالمذهب الحق من خلال اتهام الشيخ الصدوق بـ«**التدليس**»، وأنه حين ينقل رواية عن أهل البيت عليهم السلام يحذف منها ما لا يوافق رأيه ونظره**!!**

ومنشأ هذا الطعن، العلامة المجلسي قدس سره في البحار، إذ قال في البحار عن بعض الأخبار في مسألة الجبر ما نصه: «**هذا الخبر مأخوذ من الكافي، وفيه تغييرات عجيبة تورث سوء الظن بالصدوق وإنه إنما فعل ذلك ليوافق مذهب أهل العدل**»[2].

وتبيّن بعد مدة من الزمن وتوافر المخطوطات، أن ما نقله الشيخ الصدوق هو من نسخة خطية لم تكن متوفرة عند صاحب البحار، ومن هنا علّق محقق البحار على كلمته بعد بيان النقص بما لفظه: «**هذا البيان ناشٍ عن سقوط سطر من نسخة المؤلف رحمه الله، والصدوق أثبت وأضبط**»[3].

(١) رجال النجاشي: ص ٢٦١.

(٢) بحار الأنوار ٥ : ١٥٦.

(٣) بحار الأنوار ٥ : ١٥٦، الهامش ٥.

ثم أخذ الميرزا حسين النوري قدس سره هذا الشاهد من كلام صاحب البحار وغيره ليطعن بالشيخ الصدوق، لغاية ترجيح القول بـ«**تحريف القرآن الكريم**»، كما ذكر العلامة السيد مرتضى العسكري قائلًا: «**أما الشيخ النوري قدس سره، فلحاجته إلى أدلّة على مدّعاه بتحريف القرآن ووجود النقصان فيه، رفع من شأن الطبرسي قدس سره واستشهد بمقولاته التي لا أصل لها، وضعّف شيخ الحديث الأقدم الملقب بالصدوق قدس سره**»[1].

ويشير بذلك إلى كتاب الميرزا النوري قدس سره «**فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب**» الذي جمع فيه الروايات الغثّة من كتب السنة والشيعة، ليثبت من خلاله وجود تحريف بالنقيصة في القرآن الكريم.

ولما كان الشيخ الصدوق قدس سره من أشد المنكرين لمسألة التحريف، كان حجر عثرة أمام من يقول بذلك الرأي الشاذ، ومن يحاول إثباته أو إمكان وجوده يصطدم بالشيخ الصدوق قدس سره، المصرّح بعدم التحريف، قائلًا: «**اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وآله هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة**»[2].

فقبل استعراض شواهد الميرزا النوري في الطعن بالشيخ الصدوق قدس سره، ينبغي أولًا فهم الدافع الكامن الذي يدعوه إلى ذلك قبل التسليم بها، ومن ثم عرضها على طاولة النقاش.

---

(١) القرآن الكريم وروايات المدرستين ٣ : ١٥٩.

(٢) الاعتقادات في دين الإمامية: ص ٨٤.

ولكن السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله لم يفعل ذلك، وقال في معرض المقارنة بين الشيخ الكليني والصدوق قدس سرهما بأن الصدوق حذف بعض فقرات الرواية: «**وارتأى حذف ما يتعلق بحج الولد وصلاته تطوعًا لعدم مناسبته بعنوان الباب. وتوجد هناك شواهد ـ لا مجال لاستعراضها في المقام ـ على أن الصدوق قدس سره بالذات قد يحذف بعض مقاطع الرواية، ولا سيما إذا كانت مخالفة لنظره**»[1].

ثم أتى بما هو أعجب وأدهى، فأحال في الهامش إلى تلك المصادر، وهي مستدرك الوسائل للميرزا النوري قدس سره، ومعجم رجال الحديث للسيد الخوئي قدس سره.

أما الميرزا النوري قدس سره، فقد عرفتَ سبب تحشيده الشواهد الضعيفة على الطعن بالشيخ الصدوق طاب ثراه واتهامه له بالتدليس.

وأما السيد الخوئي قدس سره، فلم يُؤيّد أصلًا ما ذكره النوري، بل ناقش شواهده كلها وردّها، وأثبت أن السبب في الزيادة والنقيصة في نسخ الكتب أو اختلاف الرواة، وليس في الحذف المتعمد كما يدعي النوري والسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله!!

ومن جملة ما ذكره السيد الخوئي قدس سره في الرد على من أساء الظن بالشيخ الصدوق قدس سره: «**جلالة مقام الصدوق (قدّس الله نفسه) تمنع إساءة الظن به، ولم يوجد أي شاهد من أن ما ذكره من الخبر مأخوذ من الكافي، وإنما رواه الصدوق عن الدقاق (علي بن أحمد بن موسى)، عن الكليني، فلعل السقط منه غفلة أو لأمر آخر، فمن أين ظهر أن الصدوق هو الذي اختصر الحديث، وأسقط منه ما أدّى نظره إلى**

---

(١) قبسات من علم الرجال ٢ : ٥٧٣.

إسقاطه»[1].

فكيف يُنسب إلى السيد الخوئي قدس سره ذلك الاتهام إلى الشيخ الصدوق طاب ثراه إلى جنب الميرزا النوري، مع أنه كان في مقام الدفاع عنه ورد الإشكالات الواردة عليه؟!

فإن قلت: إن مقصود السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله أن هناك شواهد وردّ على تلك الشواهد في معجم رجال الحديث.

قلت: إن العبارة قاصرة عن ذلك، وظاهرة في نسبة ذلك الطعن إلى السيد الخوئي قدس سره جنبًا إلى جنب مع الميرزا النوري، وتخريج المصادر بهذه الطريقة، على فرض هذا القصد، تخريج سيّء.

وإن قلت: إن السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله لم يقصد أن الشيخ الصدوق قدس سره يحذف حذفًا مخلًا بالمعنى، بل يحذف ما لا ينسجم مع عنوان الباب الفقهي.

قلت: إن تعبيره بـ«**على أن الصدوق بالذات**» وإرجاعه إلى شواهد الميرزا النوري قدس سره، مما يدل بوضوح على تعمّد ذلك المعنى؛ لأن في تلك الشواهد ما يشير إلى الحذف المتعمد المخالف للظاهر.

وإلا فحذف ما يخالف عنوان الباب الفقهي، ليس مختصًا بالصدوق حتى يُعبَّر عنه بـ«**الصدوق بالذات**»؛ لأن عناوين الأبواب لدى الفقهاء القدماء هي فتاواهم.

وأعتقد لو اطّلع السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله على شواهد الميرزا النوري

(١) معجم رجال الحديث ١٧ : ٣٤٨.

التي تُثبت للشيخ الصدوق قدس سره «التدليس»، لاستحى من أن يستشهد بها، لأنه نفسه يرى: «**إن اقتطاع ما يؤثّر في المعنى لا ينسجم مع الوثاقة، ويُعد نوعًا من التدليس**»[1].

فهل الشيخ الصدوق طاب ثراه مدلس؟! وهل قرأتَ ما ذكره الميرزا النوري قدس سره من كلام يحمل سوء الظن والطعن بالصدوق، ثم تمر عليه غفلة المبتدئ في هذا العلم، وتعيد تكرار الكلام من دون تفحّص وتتبع وتدقيق، ومن دون عقلية فقيه نقية متوقدة؟!

وبعد كل هذا، اعلم أيها القارئ أن السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله نفسه يتّهم مدرسة سامراء الفقهية بأن أغلبهم يقلدون الميرزا النوري قدس سره في الرجال، وهو يفعل ما هو أسوأ من ذلك، فما قام به سماحته ليس تقليدًا بعد فهم واستيعاب، بل تقليدًا للنوري قدس سره من دون فهم وعناية، ونسب الأمر إلى السيد الخوئي قدس سره زورًا، بما يثير الدهشة مما يقوله جناب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله.

ولا أدري، هل حضور السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله أقصى طموحهم هو كتابة تقرير لما يقوم دون مناقشة أو اعتراض ونقد أو تتبع وتدقيق؟ هل أقصى طموحهم هو فهم ما يقوله السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله والدفاع عنه لإثبات الولاء؟!

أفهكذا ستكونون فقهاء وأساتذة؟! إن كان من تكيلون له المدح يخطئ في فهم كلام العلماء، ويخطئ في تقليد ما يقولون، وينسب لهم ما لم يقولوه اشتباهًا،

---

(١) قبسات من علم الرجال ٢ : ٥٧١.

فما هي مسؤوليتكم؟ ومتى تخلصون النية في طلب العلم، وليس في الانتساب؟!

... إنا لله وإنا إليه راجعون.

تدخل بعض طلبة السيد محمد رضا السيستاني!

بينّا في المقال السابق كيف أنّ السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله يتهم الشيخ الصدوق قدس سره بـ«**التدليس**» اعتمادًا على الشواهد التي ذكرها الميرزا حسين النوري قدس سره وهي شواهد في غاية الضعف والوهن.

وفي المقام نركز على جواب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله لطلبته إذ قال لهم: إنّ كتاب الشيخ الصدوق قدس سره «**من لا يحضره الفقيه**» هو كتاب فتوائي ولم يتعهد الشيخ الصدوق طاب ثراه بذكر الرواية كاملة فقد يقص بعضها.

وجوابه:

أولًا: إنّ السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله نفسه يعتبر قطع الرواية عن سياقها من التدليس المنافي للوثاقة كما قال: «**إن اقتطاع ما يؤثّر في المعنى لا ينسجم مع الوثاقة، ويُعد نوعًا من التدليس**»(١).

ولو رجعنا إلى شواهد الميرزا النوري قدس سره في رده على الشيخ الصدوق طاب ثراه والتي أحال إليها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله لوجدناها كلها تشير إلى الحذف المخل بالمعنى، وفي مطالب عقدية وليست فقهية، وسنذكر تلك الشواهد ونرد عليها.

ثانيًا: إن دعوى أنّ كتاب الشيخ الصدوق قدس سره «**رسالة عملية**» ولا يمكن أن يُقاس مع غيره كـ«**كتاب الكافي**» من الاستخفاف بالسائل؛ لأن كلامه في اتهام

---

(١) قبسات من علم الرجال ٢ : ٥٧١.

الشيخ الصدوق قدس سره بالتدليس كان أثناء مقارنة كتاب الكافي مع كتاب من لا يحضره الفقيه.

وكل من طالع مقدمة الكافي يجده أيضًا كتابًا فتوائيًا أعده للعمل كما أعد الشيخ الصدوق طاب ثراه كتابه للعمل أيضًا، وقد جاء في مقدمة الكافي أن الشيخ الكليني طاب ثراه يقول لمن سأله تأليف كافٍ ما نصه: «**وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كافٍ يجمع فيه من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل**» إلى أن يقول: «**وقد يسر الله - وله الحمد - تأليف ما سألت**»[1].

ومقدمة الكافي المذكورة يركز عليها كثيرًا في كتب الرجال سيما عند الحديث عن دعوى الأخباريين بأنّ كل ما في الكافي حجة وقطعي الصدور، وكذلك دعوى الميرزا النائيني الذي يظهر من نقل السيد الخوئي أنّه يرى مناقشة أسانيد الكافي حرفة العاجز[2].

وإذا كان الكافي والفقيه أعدا للعمل كما هو الظاهر من مقدمتي الكتابين فلماذا الإصرار على كون الشيخ الصدوق قدس سره بـ«**الذات**» كما يعبر السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله يقتطع الروايات ويحيل على شواهد الميرزا النوري قدس سره؟!

ثالثًا: كل من نظر إلى شواهد الميرزا النوري قدس سره يمكنه أن يرى ضعفها وبطلانها وإن كان من صغار طلبة العلم ولأجل ذلك نذكر بعض تلك الشواهد

(١) الكافي ١ : ٨ و ٩.

(٢) انظر: معجم رجال الحديث ١ : ٨١.

مع الرد عليها:

١ـ إن زيارة الجامعة المعروفة رواها الشيخ الكفعمي طاب ثراه في البلد الأمين، ورواها الشيخ الصدوق طاب ثراه في الفقيه، وقد أسقط جملًا منها لا توافق لمعتقده فيهم عليهم السلام.

والرد عليه: «**أن الشيخ الصدوق طاب ثراه لم يروِ الزيارة الجامعة عن الشيخ الكفعمي طاب ثراه المتأخر عن الصدوق طاب ثراه بمئات من السنين، وقد رواها الكفعمي طاب ثراه مرسلًا عن الهادي عليه السلام، وإنما رواها الصدوق طاب ثراه بإسناده عن محمد بن إسماعيل البرمكي، عن موسى بن عبد الله النخعي، عن الهادي عليه السلام... فمن أين ثبت أن الصدوق طاب ثراه اختصر الحديث، وأسقط منه ما أدى نظره إلى إسقاطه**»(١).

فإذا كان هناك زيادة فهي من رواية الكفعمي طاب ثراه المرسلة، ولا يتهم الشيخ الصدوق طاب ثراه بحذفها واتهامه بأنّه حذفها لمخالفتها لمعتقده!!! وهذا الشاهد كما ترى لا علاقة له بالفقه حتى يدعى أنّه الشواهد التي أحال عليها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله خاصة بالفقه!

٢ـ أن الشيخ الصدوق طاب ثراه روى في كتابه «**التوحيد**» حديثًا أنقص منه زيادات كثيرة رواها الشيخ الطبرسي طاب ثراه في كتابه «**الاحتجاج**».

والرد عليه: أنّ الطبرسي طاب ثراه متأخر عن الشيخ الصدوق طاب ثراه كذلك بفارق كبير، وإذا كان هناك شكّ ففي الزيادات التي أدخلت في المصادر المتأخرة دون المصادر القديمة التي تكون أكثر صفاءً ونقاءً من كتب المتأخرين، كما أنّ روايات

---

(١) معجم رجال الحديث ١٧ : ٣٤٩.

الاحتجاج كلها من المراسيل ولا يمكن مقارنتها بكتاب التوحيد.

والحاصل: أنّ الشواهد التي ذكرها الميرزا النوري قدس سره وأحال إليها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله لا تختص بالفقه، كما وأنّها تفرض على الشيخ الصدوق طاب ثراه أن يأتي بالزيادات التي ذكرها المتأخرون عنه وهذا من العجائب والغرائب، والأولى أنّ يُسأل عن تلك الزيادات المتأخرة الواردة في الروايات المرسلة من أين أتت لا أن يتهم الشيخ الصدوق طاب ثراه في رواياته المسندة!!

وجواب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله للطالب المذكور لا يخلو من أمرين:

١ـ إمّا أن يدل على ضعف شديد عند السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله في علم الرجال الأمر الذي لا يجعله يرى وضوح بطلان شواهد الميرزا النوري قدس سره.

٢ـ أو أنّه يعرف ضعفها ولكنه استخف بطلابه حين أجابهم بهذا الجواب الهزيل الذي نقله عنه أحد طلبته في التعليقات على موضوعنا السابق، وهو كاشف عن أنّ أكثر المنبهرين به من طلابه لا يميزون بين الناقة والجمل، وانبهارهم به راجع إلى قلّة معرفتهم بعلوم الحديث... والحمد لله على كل حال.

الاستخفاف
بالطلبة
من قبل
السيد
محمد رضا
السيستاني

سيد [redacted] الغرابي
صدق من قال (العلم نقطة كثرها الجاهلون)لقد
تكلمت كثيراً ايها الرجل وكلامك كله
حشوبالنتيجة أنت تريد اتهام سماحة السيد
(دامت بركاته) بأنه يطعن بالصدوق
والجواب في نفس كلامك
وقد كنت سالت السيد الأستاذ في مناقشة
الدرس فأجابني بأن هذا لايمثل طعنا بالصدوق
(رضوان الله عليه) لأن كتاب الفقيه هو رسالة
عملية أقتبس مضامينها بل والفاظها من رويات
الأئمة الطاهرين ولم يتعهد الصدوق أن ينقل
الرويات كاملة وبلا حذف
وقياسه على باقي الكتب قياس
مع الفارق
٤ س أعجبني رد مشاركة

محمد رضا الوداعي

الملف الثالث

الإشكالات المنهجية وأسلوبه في التعامل معها

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة وأتم التسليم على حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المنتجبين الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

منذ شهر تقريباً نشرت سلسلة من المقالات حول القيمة العلمية الواقعية والحقيقية لسماحة السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله وبينت أنّ هناك مبالغات في شخصه الكريم وأنّ أغلب من ينبهر به هو قليل الاطلاع يحق لمن هو مثله الانبهار وبينت:

أولاً: عدّة انتحالات له من مؤلفين سابقين من دون أن ينسب إليهم كلامهم في مطالب مخالفاً للأمانة العلمية وشروط البحث العلمي.

ثانياً: إساءات سماحة السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله لبعض أعلام الطائفة كالشيخ الصدوق والمفيد والطوسي رحمهم الله وغيرهم.

ثالثاً: الإشكالات الوهمية والضعيفة للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله.

وقد تمّ القسم الأوّل إذ ذكرنا عشرة انتحالات لسماحة السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من العلماء الذين سبقوه من دون أن يشير إليهم.

ولا زال العمل متواصلاً في كتابة القسمين الآخرين المختصة بالإساءة لأعلام الطائفة، والإشكالات الوهمية، وإذا تمت إن شاء الله نسعى لطباعتها في كتاب مستقل يحتوي الأقسام الثلاثة..... **ونسأل الله تعالى دوام التوفيق والسداد**

الأقل

محمد رضا الوداعي

٣ ذو الحجة ١٤٤٦ هـ

عش آل محمد / قم المقدسة

أولاً: نقد أبحاث السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله

حين تجد شخصية علمية لم ينصفها الناس، وقاموا بتقييمها بإجحاف وسلبوها المستوى الحقيقي الذي تستحقه، فلا بد من بيان مميزاتها العلمية لردِّ الكفة نحو الإنصاف.

وعلى النقيض من ذلك، حين تجد شخصية علمية -مع ما لها من فضل واحترام- تُقيَّم بتعظيم مبالغ فيه وغير حقيقي، فلا بد من طرح ما يُبيِّن مستواها الحقيقي، وإزالة المبالغات القائمة على العاطفة أو التملق.

ومن هذا المنطلق، سأكتب سلسلة مقالات في النقد العلمي لدرس سماحة السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله، محاولًا فيها بيان المستوى الواقعي لدرس «البحث الخارج» للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من الناحية العلمية.

وسأسعى إلى عرض ذلك بلغة ثقافية يفهمها الشباب المثقف، ويتمكن من خلالها المتخصصون من التدقيق والتحقيق فيما أُشير إليه.

وصدري رحب لمداخلات زملائي من طلبة العلم. ومع معرفتي بالفرق الكبير في تقبُّل النقد بين حوزتي قم والنجف، فإنني أرجو أن يكون صدر زملائي رحبًا لتقبُّل النقد، إذ إن النقد هو المحرك الأساس لتطوير الجانب العلمي ونضج المطالب العلمية في مسيرة حوزاتنا.

وكما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام: «**إذا أقبلت الدنيا على أحد أعارته محاسن غيره، وإذا أدبرت عنه سلبته محاسن نفسه**»(١).

وقال سماحة الشيخ محمد الجواهري حفظه الله: «**كان سيدنا الأستاذ السيد الخوئي**

(١) بحار الأنوار ٧٢ : ٣٥٧.

يشجعنا عمليًا على النقد والتمحيص والنظر والتدقيق، ويبارك لنا ذلك. وكان بعض أساتذتنا العظام يحثنا على النقد ويقول: يجب ألا ينظر الطالب إلى ما يقوله الأستاذ بنظرة الرضا المطلقة، فإن ذلك لا يُظهر نقصه إن وُجد، ويستشهد بقول الشاعر:

وَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا

فلا بد أن ينظر الطالب إلى كلام الأستاذ نظرة ناقدة قابلة للمناقشة، فإن عين النقد تكشف مواضع الخلاف إن وُجدت.

وكان الشهيد السعيد شيخنا الوالد ﷺ يشجعنا أيضًا على النقد والتحقيق ويؤكد عليه ويبارك لنا فيه. وعلى هذا النهج تربينا، ونُربي طلابنا الأعزاء ونشجعهم عليه»[1].

(١) الواضح في شرح العروة الوثقى ١٥ : ٢٢٧.

ثانيًا: الحضور التبركي وأضعف التقريرات

من المتعارف في الحوزات العلمية أن الإشكال على العلماء الكبار إشكالًا صحيحًا تامًا يعد من الخطوات الأساسية الكاشفة عن الفضيلة العلمية للمُشْكِل، ولكن بشرط أن يكون الإشكال رصينًا وصحيحًا.

وكأننا من هذا المنطلق نشاهد السيد رضا السيستاني﷾ يكثر من الإشكال على السيد الخوئي قدس سره في كتابه «**بحوث في شرح مناسك الحج**».

ولكن السؤال: ما هي قيمة هذه الإشكالات؟! وهل هي فعلاً تدل على تفوق علمي؟!

وقد لاحظ شيخنا الأستاذ محمد الجواهري﷾ إشكالات السيد محمد رضا السيستاني﷾ تلك، وبيّن ضعفها في الكثير من الموارد، سيما وأن شيخنا الجواهري﷾ قد حضر أبحاث أستاذه السيد الخوئي قدس سره وقررها بقلمه المبارك، بدورة وصلت إلى الآن إلى ٢٥ جزءًا ولا يزال إصدارها مستمرًا.

ومن ضمن الأسباب التي دعته إلى طباعة تقريراته أنه وجد الكثير من الإشكالات على السيد الخوئي قدس سره منشأها خطأ في فهم مطالبه، لا سيما إشكالات السيد محمد رضا السيستاني﷾.

وعلى الرغم من تفوق درس شيخنا الجواهري﷾ وإلمامه التام بمطالب أستاذه السيد الخوئي قدس سره، إلا أن شهرته وعدد حضار درسه أقل بقليل من السيد محمد رضا السيستاني﷾، ومن الواضح أن سبب ذلك إما جهلاً أو بسبب أمور عرفية أو دنيوية، والله العالم.

وعلى كل حال، في هذا المقام نذكر بعض تلك الإشكالات التي عرضها

الشيخ الجواهري، والذي وفقنا الله للانتهال من معين علمه واجتهاده، وسنجعلها في عدة موضوعات.

نظرًا لأهمية هذا الإشكال، جعلناه هو الأول لأنه سيتكرر في الكثير من الموارد التي سوف نعرضها في هذا المقال ومقالات قادمة. فقد لاحظ شيخنا الجواهري أن السيد رضا السيستاني حفظه الله يعتمد على تقريرات عمه ووالد زوجته الشيخ البروجردي قدس سره، ويلاحظ على تقريرات الشيخ البروجردي قدس سره عدة أمور:

الأمر الأول: أن تقريرات البروجردي كانت مجرد مسودات لم يُضَف إليها الملاحق والاستدراكات التي يذكرها السيد الخوئي في الدروس اللاحقة.

وقد تقول: إن السيد الخوئي قدس سره قد علّق على بعض ما كتبه الشيخ البروجردي قدس سره كما هو موجود في أحد الهوامش في تقريره.

ونقول: إن السيد الخوئي قدس سره قد قرظ كتاب المعتمد للشهيد السيد الخلخالي قدس سره بتمامه والتقرير المقرظ أوثق من غيره، سيما إذا كان غير المقرظ يعاني من نقص في موارد عديدة نبه عليها مصحح الكتاب المطبوع.

الأمر الثاني: أنها غير كاملة، كما أفادت أسرة الشيخ البروجردي قدس سره إذ صرحت في مقدمة التقرير المطبوع مؤخرًا: «**كان من المقرر أن يُطبع كتاب الحج أيضًا لولا ما لوحظ من نقصان الجزء الأول منه بمقدار غير يسير، حيث لم يُوفَّق المؤلف طاب ثراه لتقريره لظروف طارئة**»[1].

ثم عوَّضت النقصان من تقرير السيد رضا الخلخالي قدس سره المطبوع ضمن موسوعة الإمام الخوئي قدس سره قائلة: «**وقد ارتأينا تكميله من الجزء الأول من**

(١) مستند العروة الوثقى (الحج) ١: ٥.

تقرير (معتمد العروة الوثقى) لآية الله الشهيد السيد رضا الخلخالي قدس سره، وذلك لأن خصوص هذا الجزء حظي قبل طبعه بمراجعة السيد الخوئي قدس سره»[1].

الأمر الثالث: أن تقرير الشيخ البروجردي قدس سره لكتاب الحج لم يُعرَض على السيد الخوئي قدس سره؛ لأن الذي كان يُعرَض عليه بحسب تصريح عائلة الشيخ البروجردي قدس سره المتقدم هو تقرير السيد الخلخالي قدس سره في الحج.

الأمر الرابع: قد عدل السيد الخوئي قدس سره من شرح الحج على متن العروة الوثقى - لعدم استيفائه لمسائل الحج - إلى شرحه على مناسك الحج التي هي رسالته العملية بالحج، وقد لاحظ الخلخالي قدس سره هذا التحول دون البروجردي قدس سره؛ لذلك تجد متن تقرير الخلخالي وشرحه على المناسك حاضرًا عند التحول، بينما تجد مطالب كثيرة محذوفة على متن المناسك**!**

ورغم كل هذه نقاط الضعف المذكورة، نجد السيد رضا السيستاني حفظه الله يقول عن المستند: «**وتجدر الإشارة إلى أنني أرجح النقل عن هذا التقرير في الغالب، لأنه أدق في ضبط ما أفاده السيد الأستاذ**»[2].

ولا أدري كيف يصرح السيد رضا السيستاني حفظه الله بذلك رغم كل ما ذكرناه**!!!**

بل والأغرب أنه في بعض الأحيان يذكر كلمة «يُنسب»، التي فيها تشكيك حين ينقل عن كتاب السيد الخلخالي قدس سره، ويعقب ذلك بأن هذا المطلب لم يُذكر في كتاب البروجردي قدس سره [3]**!!**

---

(١) المصدر السابق.

(٢) بحوث في شرح مناسك الحج ١: ١٠٠.

(٣) المصدر السابق ٨: ١٠٥.

مع أنك عرفت سبب عدم ذكره لبعض الظروف الطارئة للشيخ البروجردي التي منعته عن جودة التقرير!

وقد صرّح الشيخ البروجردي قدس سره نفسه في تقريره المطبوع مؤخرًا بأنه سافر إلى إيران للزيارة حين وصل بحث السيد الخوئي قدس سره إلى النيابة في الحج، ولم يكتبه عن حضور فعلي، بل اعتمد بعد ذلك على أشرطة التسجيل الصوتية!

حيث قال الشيخ البروجردي قدس سره في الهامش: «**إلى هنا انتهى البحث عند إعلان العطلة الصيفية في يوم السبت ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٩٨ هـ، وسنسافر إن شاء الله بعد الزيارة الرجبية إلى إيران صانها الله عن الحدثان لزيارة الرضا عليه السلام ومواصلة الأرحام**».

ثم كتب قدس سره هكذا: «**رجعنا عن إيران في اليوم الثالث والعشرين من شهر ربيع المولود سنة ١٣٩٩ هـ عن سفرة دامت حوالي تسعة أشهر لاضطرابات حالت دون الإسراع في العودة إلى المعهد العلمي، ومن المؤسف جدًا أن من جراء ذلك فاتنا حضور الأبحاث القيمة إلى فصل النيابة، وأسأله تعالى أن يوفقني لتداركها في أول فرصة ممكنة عن طريق شريط التسجيل إنه سميع مجيب**»(١).

وقد شرح الخلخالي قدس سره بحث النيابة على متن العروة الوثقى في المعتمد (المجلد ٢٧ صفحة ٣ من موسوعة الإمام الخوئي قدس سره)، وشرحه على متن مناسك الحج في المجلد ٢٨ من الموسوعة صفحة ١١٥ بمراجعة السيد الخوئي قدس سره ، ولم يوجد شرح هذا المبحث على متن المناسك في مستند الشيخ البروجردي قدس سره.

---

(١) مستند العروة الوثقى (الحج) ١: ١٩٤.

وقد لاحظ شيخنا الجواهري حفظه الله أن كتاب المستند في الحج الذي ينقل عنه السيد رضا السيستاني حفظه الله مطالب السيد الخوئي قدس سره، ومن ثم يشكل على مطالبه وينتصر لنفسه، هو في الحقيقة تقرير ناقص وفيه من أسباب الضعف ما فيه كما بينت لك!

ومن وجوه النقص أن في تقرير الشيخ البروجردي قدس سره يذكر كلام السيد الخوئي قدس سره دون ما يستدركه في غير يوم، وبعض مقرري أبحاث السيد الخوئي قدس سره يرجع الاستدراكات إلى محلها، ولكن الشيخ البروجردي قدس سره لم يكن حاضرًا في بعض أبحاث السيد الخوئي قدس سره.

فمثلاً في مسألة: «**نيابة الصبي في الحج المندوب**»، ذكر السيد الخوئي قدس سره أن بعض الأخبار: «يشمل بإطلاقه نيابة الصبي»، وهذا التصريح ذكر في تقريرين للسيد الخوئي قدس سره هما تقرير السيد محمد رضا الموسوي الخلخالي المسمى بـ«**المعتمد**»[1] وتقرير شيخنا الجواهري حفظه الله المسمى بـ«**الواضح**»[2].

والعجيب أن ما ذكره الخلخالي والجواهري حفظهما الله هو مطابق لرأي السيد الخوئي قدس سره في رسالته العملية في مناسك الحج، وليس فقط للرأي العلمي كما سطره في المناسك[3].

ومع كل ذلك يحتج السيد رضا السيستاني حفظه الله بأنه لم يرد في تقرير الشيخ البروجردي قدس سره وهذا من الغريب جدًا.

وقد ذكر شيخنا الجواهري حفظه الله في الرد عليه: «**إن السيد الأستاذ ذكر ذلك بعد**

(١) المعتمد في شرح مناسك ٢٨: ١١٧ (من الموسوعة).

(٢) الواضح في شرح العروة الوثقى ٢: ٢٦.

(٣) مناسك الحج، للسيد الخوئي: ص ٤٥.

أيام من بحثه... فكأنه استدرك، وهو مذكور فيما دوناه من الدرس أثناء إلقائه من السيد الأستاذ، ولكنه بعد أيام من أصل البحث فألحقناه فيما بيضناه من درسه بأصل البحث»[1].

وهذا النص وغيره من النصوص الكثيرة في كتاب شيخنا الجواهري حفظه الله يرشد إلى عدة نتائج غاية في الأهمية:

١ـ أن السيد رضا السيستاني حفظه الله يعتمد في جملة من إشكالاته على السيد الخوئي قدس سره على أضعف تقرير من تقريرات درسه، والمفروض منه وفاءً للسيد الخوئي قدس سره أن يختار أقوى تقريراته في الإشكال عليه لكيلا يكون إشكاله وهميًا لا أصل له كما تبين وسيتبين في مقالات لاحقة.

٢ـ ذُكر في سيرة السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله أنه حضر بحث السيد الخوئي قدس سره في الحج، ولكن يظهر أن هذا الحضور كان شكليًا لغرض التبرك أو ليكتب ذلك في سيرته حفظه الله؛ لأنه لم يميز أي التقريرات أنفع من غيرها، ولم يستذكر استدراكات السيد الخوئي قدس سره ويعتمد على تقرير ناقص وينفي الاستدراك المذكور في تقريرين!

وقد بين شيخنا الجواهري حفظه الله كمية الإشكالات الوهمية للسيد رضا السيستاني حفظه الله والتي قام بردها، كما سيأتي ذكرها إن شاء الله تباعًا مع بيان خلفية ضعف ووهن تلك الإشكالات[2].

٣ـ بالإضافة إلى ضعف تتبع كلمات السيد الخوئي قدس سره، نجده يدعي عدم

---

(١) الواضح في شرح العروة الوثقى ٢: ٢٦.

(٢) أجلنا البحث عنها؛ لأنّ الشيخ الجواهري حفظه الله تعرض لضغوط كبيرة بعد نشر هذا المقال الأوّل، الأمر الذي استدعى أن ينزل بصمة صوتية شبه الاعتذار من السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله.

وجـود أدلـة عـلى بعـض الأحكـام الـشرعية في الحـج مـع أن الأدلـة مـذكورة في غـير تقريـرات الشـيخ البروجـردي قدس سره، الأمـر الـذي يثـير اسـتغراب شـيخنا الجـواهري حفظه الله بعـد نقلـه لـنص السـيد الخـوئي قدس سره الـذي قـرره هـو وقـرره الخلخـالي قدس سره أيضًـا وهمـا يـذكران الأدلـة التـي لا ينفـي وجودهـا السـيد رضـا السيستاني حفظه الله بكل غرابة!!

حيـث يقـول شـيخنا الجـواهري حفظه الله عـن مناقشـة السـيد رضـا السيسـتاني حفظه الله: «**ليتني أعرف أيـن المناقشـة؟ هـل في مـشروعية النيابـة التـي لا شـك فيهـا، أم في جـواز التشريك ورجحانه المتقدم**»[1].

وبعـد هـذا التوضـيح، يحـق لشـيخنا الجـواهري حفظه الله أن يعـبر عـن السـيد الخـوئي بـ«**سـيدنا الأسـتاذ**» لأنـه حـضر عنـده حضـور محصـل مـتفحص، أمـا السـيد رضـا السيستاني حفظه الله فقد حضر عنـده حضـورًا إعلاميًـا أو تبركًـا فلـم يقـف عـلى مبانيـه، بـل لم يعرف أي تقرير لبحث الحج الذي كان يحضره أنفع من غيره!!!

ومـا ذكرنـاه لـيس ضـعفًا في مـورد أو مـوردين، بـل سـنبيّن مسـتقبلاً العديـد مـن موارد الضعف هذه المنتشرة في بحوث السيد رضا السيستاني حفظه الله.

(١) الواضح في شرح العروة الوثقى ٢: ١١٥.

رابعًا: إيضاح بخصوص ما صدر عن الجواهري

يبدو أن أول مقال من سلسلة المقالات النقدية لأبحاث السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله قد نزل كالصاعقة على القوم، فأسْرعوا بأقل من ٦ ساعات إلى الضغط على سماحة الشيخ محمد الجواهري حفظه الله ليدخلوه في محكمة تتعلق بشخصي، وكأنهم يسألونه: «**انطق، هل عندك تلميذ اسمه محمد رضا الوداعي؟ هل حثثته على الإساءة والتقليل من السيد محمد رضا السيستاني؟**».

فلما وجدوا أن الرجل لا يعرف هل هذا الحساب يرتبط بأحد طلبته ممن يعرفهم في الواقع، انتزعوا منه ما يشبه البراءة من مجرد حساب فيسبوك قام بنشر مقال نقدي علمي واحد فقط!!!

وعليه لا بد أن أكتب مجموعة إيضاحات تتعلق بذلك:

الأوّل: أن يتم استنطاق سماحة الشيخ الجواهري حفظه الله بعد أقل من ٦ ساعات من أول مقال نقدي، هذا يدل على مستوى هيمنة بعض الأسماء والمرتبطين بهم ليس على طلبة العلم فقط، بل حتى على أساتذة الحوزة، ويدل على الخوف من أي نقد علمي ومن أي طالب كان عن طريق الضغط على أستاذه لإسكاته.

وسرعتهم بالتواصل مع الشيخ الجواهري حفظه الله بفارق ساعات من النشر، ماذا تفهمون منه؟ هم يريدون أن يضغطوا على الأستاذ ليقوم بإسكات تلميذه، وإلا ما هو الداعي لإدخال هذا الرجل العالم الكبير عمرًا وقدرًا بمثل هكذا تحقيق عن حساب فيسبوك نشر مقالًا مثقلًا بالمصادر؟!

الثاني: جميع كلام سماحة الشيخ الجواهري يتعلق بنفيه لمعرفة تلميذ له يحمل اسم هذا الحساب من جهة، وكونه يحترم السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من جهة

أخرى، وكلا الأمرين ليس موضوعًا للمقال. فلا موضوع مقالاتي عن هويتي وإثبات اتصالي بفلان وفلان من الأساتذة، ولا هو للإساءة للسيد رضا السيستاني حفظه الله، فمن قال إني لا أحترمه ولا أقدره؟ وهل وجد أحد منكم أني سببته أو قللت من احترامه؟ إنما هو نقد علمي بحت، فلماذا كل هذا الخوف؟!

الثالث: عتب عليّ بعض طلبة العلم بكوني أخطأت حين أسقطتُ إشكالات الشيخ الجواهري حفظه الله على آراء السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله، وقالوا لو أبقيتها عامة من دون تحديد مصداق!!

وأقول لهم: إن الشيخ الجواهري حفظه الله هو الذي أسقطها على السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله وهو في صدد تناول آراء السيد رضا السيستاني حفظه الله - بالتحديد - فلماذا هذا العجز والكسل عن مراجعة المصادر المذكورة في الموضوع السابق؟!

وسأضع لكم صورًا من كتاب الشيخ محمد الجواهري حفظه الله الذي يناقش فيه ضعف آراء السيد رضا السيستاني حفظه الله بشكل صريح وليس بتلميح، فلم أخترع شيئًا من عندي. فهو يذكر اسم مؤلفات السيد رضا السيستاني حفظه الله ورقم الصفحة وينقل نص كلامه ويرد عليه!

الرابع: أن موسوعة «الواضح في شرح العروة الوثقى» للشيخ محمد الجواهري حفظه الله متوفرة ورقيًا وإلكترونيًا.

دعكم من شخصنة الأمور وراجعوا المصادر التي وضعتها. فهل وضعت كلمة أو حرفًا زائدًا من جيبي وألصقته بالشيخ الجواهري حفظه الله؟

إذا فعلتُ ذلك - ومعاذ الله أن يصدر ذلك مني - فحينها بينوا للناس كذبي وتلفيقي، وبذلك تضربون مصداقيتي في كل النقولات العلمية القادمة. فافعلوا

ذلك إن كنتم صادقين!

الخامس: أنا على علم بما تعرض له سماحة الشيخ الجواهري حفظه الله من ضغوطات، ولعلمي بوضع النجف وطبيعتها فأنا أعذره تمام العذر. وهو واقعًا لا يعرفني في هذا الفضاء المجازي - الفيسبوك - ولا يعرف ارتباط هذا الحساب بشخصيتي الواقعية وانا أُشهد الله على ذلك، وهو صادق تمامًا فيما قال عسى أن تكفوا عن الضغط عليه.

ولطالما كتب العلماء والمفكرون بأسماء مستعارة أو أسماء حركية لمختلف الأسباب، فكتابتي باسم مستعار ليس عيبًا ولا نشازًا وما فعلتموه أوضح للمتابعين أهمية هذه الخطوة وكذلك ولا تزال صفحات لمعممين من أهل القرب من كبار الأساتذة تحمل أسماء مستعارة ويأخذ منها كالمسلمات كثير ممن نشر ضدي، وعمومًا، سواء كنت تلميذه أم لا، فهذا لا يؤثر في قيمة الطرح العلمي في شيء. فلا يرفع كلامي كوني تلميذه ولا يضعف أدلتي كوني لستُ كذلك. فهل يصعب عليكم فهم ذلك؟!

السادس: يحزنني ما آل إليه وضع حوزة النجف الأشرف، حيث يتم الضغط فيه على أستاذ كبير وأحد تلامذة ومقرري درس السيد الخوئي قدس سره بهذه الطريقة، ويتم الضغط عليه لاستنطاقه بمقطع صوتي في وقت متأخر من الليل لمجرد مقال علمي لشخص نقل كلامه من أحد كتبه بالنص والحرف الواحد. وفهموا من كلامه أنه تلميذ الجواهري حفظه الله، إذن لنذهب لأستاذه ونضغط عليه، فإما يقوم بإسكاته أو يتبرأ من معرفته، وإما...!!

السابع: كوني صالحًا أو طالحًا، وفاسقًا أو مؤمنًا، هذا لا يؤثر على النقد العلمي

في شيء، فقد كان الأئمة عليهم السلام يجلسون في خيمة واحدة مع الدهريين والزنادقة ليحاوروهم ويناقشوهم ويفندوا حججهم. فاتركوا الضغط على الأساتذة واتركوا شخصنة الأمور، وأجيبوني وبينوا الخلل فيما ذكرته وثبته بالمصادر. أما مجرد الاتهامات فهي حرفة العاجز.

الثامن: إن ما حصل لا يزيدني إلا إصرارًا بالاستمرار بالكتابة العلمية الصارمة والمحايدة، ولا تضغطوا على الأساتذة، فلا أحد منهم يعرفني بهذا الاسم، فاعتذر من الشيخ الجواهري حفظه الله بشكل خاص وباقي الأساتذة عمومًا ممن سترد أسماؤهم في المقالات القادمة، إذا ما تعرضوا لضغوطات أنا أتوقعها. وأنا على يقين بارتياحهم لعدم إخباري إياهم بكوني صاحب هذا الحساب وأكتب بهذا الاسم.

وأخيرًا وليس آخرًا: إن ما تفعلونه من محاولة شخصنة الأمور أصبح واضحًا لكل متأمل أنه إعلان بالعجز عن المناقشة العلمية ورد الدليل بالدليل والحجة بالحجة. فتلجأون إما للضغط على أستاذه لإسكاته، أو لتسقيط شخصه لتبعدوا الناس عن بلاء قراءة ما يكتبه، أو تنسبوني لجهة بينكم وبينها عداوة ، فهذه أساليب لا تليق بمن تربى في أروقة العلم و حلقات دروس النجف الأشرف ، فدعوكم من هذه الأساليب وشمروا عن سواعدكم، وراجعوا خلفي المصادر، واشحذوا أذهانكم وتتبعكم، وردوا عليّ بشكل علمي محترم بدلًا عن هذه الأساليب المبتذلة.

خامسًا: ولا أزال لا أدري؟!

لا أدري كيف يجرؤ أحدٌ أن يعلق في حسابي باتهامي بالكذب، بينما أنا لم أنقل سوى النص الوارد في كتاب الشيخ الجواهري! فهل أنا مؤلف الكتاب حتى تقولوا إنني كاذب؟

لعلهم قالوا لسماحة الشيخ الجواهري حفظه الله: «إن أحداً يدعي أنه تلميذك، ويقول إنك تقول في السيد محمد رضا السيستاني كذا وكذا من الشتائم أو ما شابه»، فأجابهم: أن ذلك كله كذب.

لكون الجواب متعلق بالسؤال، كما تعلمون، ـ وأنا أقول هذا لأنني لا أريد إلا أن أحسن الظن بسماحة الشيخ الجواهري حفظه الله ـ.

وإلا هل من المعقول أن يصف الشيخ الجواهري حفظه الله مؤلفاته بكونها كذب؟

ومهما قال سماحة الشيخ الجواهري حفظه الله، فإني لم أنسب إليه ما لم يقله، ولم أخترع رأياً وأضعه على لسانه، بل نقلت ما هو مكتوبٌ أمامكم بقلمه.

فإن كان في الكلام كذب، فالكذب لا علاقة لي به، فأنا لم أنقل سوى مناقشات الشيخ الجواهري حفظه الله كما هي ولم أغير حرفًا، ومع الإشارة إلى المصادر.

فمن لا يجيد الفهم، ولا يتمكن من التحقق، فإن إلقاء التهم أنسب لجهله وضعف تحصيله.

ولا أزال أتحداهم واحدًا واحدًا، فأقول: أما فيكم رجل رشيد يقول لي: «أنت نسبت إلى الشيخ الجواهري حفظه الله عبارة من عندك، وأنت كذبت في هذا الموضع؟».

أنا لا أعتب على الشباب، ولن أعتب على من هم في عمر أولادي، وفيهم

انــدفاع الشــباب والعاطفــة الجياشــة، لكــن عتبــي عــلى مــن يعتمــرون العمامــة، ويتهمـونني باتهـامٍ لا مـبرر لـه سـوى الغبـاء وضـعف التحصـيل وقلـة الـورع الـذي هـم فيـه، ولا أزال أنتظـر أن يقـوم أحـدٌ بفضـحي، ويقـول لي: «هـذا موضـعٌ نسـبت فيه إلى الشيخ الجواهري ﵀ ما لم يقله».

وثيقة من كلام الشيخ محمد الجواهري حفظه الله

عن السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله

الواضح
في شرح العروة الوثقى
أضواء وآراء
على بحوث سيد الطائفة السيد الخوئي
الحج ٢
تأليف
الشيخ محمد الجواهري

....

أصلاً، بل يرتفع الحكم من أصله.

ثمّ إن اطلاقات أدلّة النيابة في الحجّ تشمل الصبي، فان في صحيحة معاوية بن عمار قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما يلحق الرجل بعد موته؟ فقال: سنّة سنها يعمل بها بعد موته فيكون له مثل أجر من يعمل بها، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، والصدقة الجارية تجري من بعده، والولد الطيّب يدعو لوالديه بعد موتهما، ويحجّ ويتصدّق ويعتق عنهما، ويصلّي ويصوم عنهما»[1] ومضمونها الشمول للصبي، لشمول الولد له كما يشمل البالغ[2].

(١) الوسائل ج ٢: ٤٤٥ باب ٢٨ من أبواب الاحتضار ح ٦.
(٢) **أقول**: هذه الصحيحة ليست مختصة بالحج كما يدعيه السيّد الأُستاذ، بل دالة على شرعية النيابة واستحبابها في الحجّ وغيره مطلقاً للصبي والبالغ.

ثمّ إنه ذكر في بحوث في شرح مناسك الحجّ ٨: ١٠٧ ما نصه «ذكر السيد الأُستاذ وغيره أن اطلاق أدلة النيابة في الحجّ عن الغير يشمل الصبي، ثمّ نسب إليه [أي في معتمد العروة الوثقىٰ، موسوعة الإمام الخوئي ٢٧: ٦] أنه قال: إنه قد ورد في خصوص نيابة الحجّ ـ المستحب ـ عن الميت ما يشمل باطلاقه الصبي كما في معتبرة معاوية بن عمار قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام ما يلحق الرجل بعد موته؟ فقال: .. والولد الطيب يدعو لوالديه بعد موتهما، ويحجّ ويتصدّق ويعتق عنهما، ويصلّي ويصوم عنهما» فإن الولد يشمل غير البالغ أيضاً: وأما نيابته عن الحي فيدل عليها بالخصوص رواية يحيىٰ الأزرق..» الخ.

وعلق المعلق عليه بأن ذلك لم يرد في التقرير الآخر الذي اصطلح علىٰ تسميته بـ«مستند العروة الوثقىٰ (كتاب الحجّ) (مخطوط)، وهو تقرير الشيخ مرتضىٰ البروجردي.

أقول: ذلك لأن السيد الأُستاذ ذكر ذلك بعد أيام من بحثه في اعتبار البلوغ في النائب، فكأنه كان استدراك، وهو مذكور فيما دوناه من الدرس أثناء إلقائه من السيد الأُستاذ، لكنه بعد أيام من أصل البحث، فالحقناه فيما بيّضناه من درسه بأصل البحث، ولعل الشيخ البروجردي أهمل إلحاقه بأصل البحث.

وأما المناقشة في اطلاقات أدلة استحبات النيابة ودعوىٰ عدم شمولها للصبي فلا تستأهل الجواب، وأما قوله «وقد ذكر السيد الأُستاذ بنفسه أن أدلة الأحكام برمتها حتّىٰ مثل الأمر بالنيابة منصرفة عن الصبي ومختصة بالبالغين. ولا أدري مع ذلك كيف استدل باطلاق النصوص في المقام» «بحوث في شرح مناسك الحجّ ٨: ١١٠».

فغير صحيح، وفيه نحو من الايهام، فانه: ذكر ذلك السيد الأُستاذ في موسوعته ١٦: ٢٣٧ ونص ما قاله هو
...ار غير البالغ في قضاء
...ث رفع القلم. ودعوىٰ
... الأحكام برمتها. حتّىٰ

ثمّ إنه ذكر في بحوث في شرح مناسك الحجّ ٨: ١٠٧ ما نصه «ذكر السيد الأُستاذ وغيره أن اطلاق أدلة النيابة في الحجّ عن الغير يشمل الصبي، ثمّ نسب إليه [أي في معتمد العروة الوثقىٰ، موسوعة الإمام الخوئي ٢٧: ٦] أنه قال: إنه قد ورد في خصوص نيابة الحجّ ـ المستحب ـ عن الميت ما يشمل باطلاقه الصبي كما في معتبرة معاوية بن عمار قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام ما يلحق الرجل بعد موته؟ فقال: .. والولد الطيب يدعو لوالديه بعد موتهما، ويحجّ ويتصدّق ويعتق عنهما، ويصلّي ويصوم عنهما» فإن الولد يشمل غير البالغ أيضاً: وأما نيابته عن الحي فيدل عليها بالخصوص رواية يحيىٰ الأزرق..» الخ.

وعلق المعلق عليه بأن ذلك لم يرد في التقرير الآخر الذي اصطلح علىٰ تسميته بـ«مستند العروة الوثقىٰ (كتاب الحجّ) (مخطوط)، وهو تقرير الشيخ مرتضىٰ البروجردي.

أقول: ذلك لأن السيد الأُستاذ ذكر ذلك بعد أيام من بحثه في اعتبار البلوغ في النائب، فكأنه كان استدراك، وهو مذكور فيما دوناه من الدرس أثناء إلقائه من السيد الأُستاذ، لكنه بعد أيام من أصل البحث، فالحقناه فيما بيّضناه من درسه بأصل البحث، ولعل الشيخ البروجردي أهمل إلحاقه بأصل البحث.

وأما المناقشة في اطلاقات أدلة استحبات النيابة ودعوىٰ عدم شمولها للصبي فلا تستأهل الجواب، وأما قوله «وقد ذكر السيد الأُستاذ بنفسه أن أدلة الأحكام برمتها حتّىٰ مثل الأمر بالنيابة منصرفة عن الصبي ومختصة بالبالغين. ولا أدري مع ذلك كيف استدل باطلاق النصوص في المقام» «بحوث في شرح مناسك الحجّ ٨: ١١٠».

فغير صحيح، وفيه نحو من الايهام، فانه: ذكر ذلك السيد الأُستاذ في موسوعته ١٦: ٢٣٧ ونص ما قاله هو

سادسًا: ضعف الفقاهة وكشف عورات النساء

من الأمور التي لاحظناها على السيد محمد رضا السيستاني حفظه هي «**الآراء العجيبة**» التي سوف نخصص لها قسمًا من الانتقادات في ضمن هذه السلسلة إن شاء الله تعالى.

ومن ضمن هذه الآراء أنّه في كتابه حول الإنجاب الصناعي ذهب إلى أنّ المرأة المؤمنة إذا كانت محتاجة إلى عملية إنجاب صناعي واضطرت إليها اضطرارًا فقاعدة «**لا ضرر**» تجيز لها ذلك، إلى هنا الأمور طبيعية وضمن الصناعة الفقهية المتعارفة ولكن اصطدم سماحته بمسألة عدم الجواز للطبيب أو الطبيبة المشاركة في علاجها لأنهما غير مضطرين!

وقد سلك هنا مسلك السيد الخوئي قدس سره من التفريق بين اضطرار المريض واضطرار الطبيب من دون تحقيق وتمحيص خاص به فكان أقرب للمقلِّد من الفقيه الذي يعيد تأصيل مثل هذه المسائل، لكن الأغرب والأعجب أن السيد محمد رضا السيستاني حفظه هنا يقترح لحل هذه المشكلة بأنّ تذهب هذه المرأة إلى غير الملتزمين دينيًا ليجروا لها هذه العملية دون الذهاب إلى المؤمنين الذين يخافون الله تعالى وحدود شرعه!!

حيث قال السيد محمد رضا السيستاني حفظه في علاجه للمسألة: «**فتلخص مما تقدم أن قاعدة نفي الضرر تنفع من يتضرر بعدم الإنجاب من الرجل أو المرأة في الترخيص في ارتكاب بعض المقدمات المحرمة، فإذا كان الطبيب أو الطبيبة أو الأشخاص المساعدون في إجراء العملية غير ملتزمين بالجوانب الشرعية فلا**

إشكال عليه في ذلك»[1].

ولو التزم بهذا الرأي في مقام الإفتاء مستقبلًا كما التزم به في مقام البحث حينها سيكون عنده في مثل هذه الحالات حرمة علاج المؤمنة عند الطبيب المؤمن الملتزم وجواز ذلك عند الفاسق والمنحرف أو أبناء الملل الأُخرى**!!**

ونحن نذكر هنا عدة نقاط:

النقطة الأولى: إذا كانت العملية المذكورة «**حلالاً**» للاضطرار فهل يحل الله تعالى أمرًا ويحرم تنفيذه؟! ذكر ذلك بعض الفقهاء ولكنه لم يحظ بالقبول بالأروقة العلمية كما سنبين، سيما أنّ بعضهم ساعده الدليل الروائي على تعميم لا ضرر لجواز المعالجة دون السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله الذي ضيق دائرتها.

حيث كان الحل بالنسبة للسيد الخوئي قدس سره وغيره ما جاء عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**سألته عن المرأة المسلمة يصيبها البلاء في جسدها إما كسر أو جراح في مكان لا يصلح النظر إليه ويكون الرجال أرفق بعلاجه من النساء، أيصلح له أن ينظر إليها؟ قال: إذا اضطرت إليه فليعالجها إن شاءت»**[2].

وقد ضعف السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله هذه الرواية بسبب أن طبقة علي بن الحكم لا تروي عن أبي حمزة الثمالي وسنذكر أصل هذا الإشكال ومن أين أخذه - بحذافيره - وما هو الرد عليه في المواضيع القادمة من هذه السلسلة.

وقد ذكر جملة من الفقهاء أنّ المرأة إذا اضطرت للمعالجة يكون التصدي

(١) وسائل الإنجاب الصناعية ص ٣٣٩.

(٢) الكافي ٥ : ٥٣٤.

لعلاجها جائزًا وإن لم يكن الطبيب مضطرًا للعلاج نذكر هنا تصريحين:

الأوّل: ما ذكره سماحة الشيخ الجواهري حفظه الله في هذه المسألة وقال: «**إن اضطرار المريض إلى العلاج عند الطبيب المقتضي للمس أو النظر هو بنفسه دال على جواز نظر الطبيب أو لمسه للمريض المتوقف على ذلك العلاج، إذ لا يمكن أن يجوز الشارع الكشف للطبيب ويحرم على الطبيب النظر أو اللمس، فدلالة الاقتضاء هي بنفسها دالة على ذلك، ولا حاجة إلى القول بالجواز للطبيب في خصوص ما إذا كان الطبيب مضطرًا إلى المعالجة دون ما لو لم يكن مضطرًا إلى ذلك**»[1].

ولاحظ هنا رغم التأثر الشديد للشيخ الجواهري حفظه الله بالسيد الخوئي قدس سره، إلا إنه هنا لم يصبح مقلدًا للسيد الخوئي قدس سره، بل أخذ منحى مختلف وأعاد التأصيل كما رأيتم.

وهذا ما لم يفلح فيه السيد رضا السيستاني حفظه الله - للأسف - رغم شناعة الأمر وحساسيته.

الثاني: الشيخ آصف المحسني قدس سره، إذ قال في المسألة: «**واعلم أنه لا يبعد أن يقال: بأن رفع الحكم في حق المريضة مثلاً لأجل الاضطرار والحرج والضرر يدلّ بالملازمة العرفية على جواز نظر الطبيب إلى بدنها ولمسها بمقدار الضرورة زمانًا ومحلًا، وعلى هذا فلا مشكلة للمريضة والطبيب وإن لم نحكم باعتبار خبر الثمالي سندًا**»[2].

---

(١) الواضح في شرح العروة الوثقى ٢٠ : ١٧.

(٢) الفقه ومسائل طبية ١ : ١٧.

ونُنبه إلى أنّ السيد الخوئي قدس سره وإن بنى على التفكيك بين الاضطرارين إلا أنّه لم يقترح هذا الاقتراح العجيب الغريب القاضي بالمعالجة عند الفسقة وغير الملتزمين بأحكام الدين، وإنما ذكر أن ما تقدم من رواية أبي حمزة التي تجيز للطبيب المؤمن المعالجة، وهي صحيحة حسب مبناه.

النقطة الثانية: إذا كان الطبيب غير ملتزم بأحكام الشريعة فكيف يؤمن معه هذا الأمر الخطير؟! فمن قال إنّه لا يغير نطف الناس ويضعها في أرحام النساء؟! أو يُخدع العقيم من أجل المال بزراعة نطفة غيره في رحم زوجته؟!

النقطة الثالثة: ثم إن الملاحظ في روايات أهل البيت عليهم السلام أنّ الحفاظ على نساء المسلمين يصل إلى درجة المنع من تكشفهن أمام النساء من غير دين الإسلام خوفًا عليهنّ من أن يوصفن أمام الأجانب!

كما جاء في صحيحة حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**لا ينبغي للمرأة أن تنكشف بين يدي اليهودية والنصرانية فإنهن يصفن ذلك لأزواجهن**»(١).

قال السيد عبد الأعلى السبزواري قدس سره في توضيح الحديث: «**ومقتضى التعليل التعدي إلى مطلق الكفار، بل يمكن التعدي إلى المسلمة غير المبالية بتوصيف ذلك كما أنّه يمكن التعدي عن الزوج إلى كل أجنبي**»(٢).

كما أنّ هذه الصحيحة غير خاصة بالمنع عن التكشف أمام أهل الذمة، بل يشمل التحرز عن كل غير ملتزم بأحكام الله تعالى بسبب مخالفته لدين المسلمين

---

(١) الكافي ٥ : ٥١٩.

(٢) مهذب الأحكام ٢٤ : ٣٨.

أو المسلم غير الملتزم فسوقًا أو جهلاً.

وقد ورد مثل ذلك في المرأة التي تعمل الحجامة عند الصبي كما جاء عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن الصبي يحجم المرأة، قال: إذا كان يحسن يصف فلا**»[1].

فإذا كانت غير المسلمة أو الصبي غير البالغ غير مأمونين على كتمان وصف جسد المرأة للآخرين فلا يؤمن لهما أن تتكشف أمامهن أو أن تحتجم عندهن، فكيف يؤمن معهما زيادة على ذلك إقرار النطفة في رحمها عن طريق صناعي؟!

والأمر بالاحتياط ومراعاة التحفظ في مسألة الفروج التي تكون منها الذرية مؤكد عليها في روايات عديدة عن أهل البيت عليهم السلام نذكر في المقام بعضها:

١ـ ما جاء في صحيحة شعيب الحداد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**أمر الفرج شديد، ومنه يكون الولد**»[2].

٢ـ خبر العلا بن سيابة عن الإمام الصادق عليه السلام: «**إن النكاح أحرى وأحرى أن يحتاط فيه، وهو الفرج ومنه يكون الولد**»[3].

وغيرها من الروايات الناظرة إلى الاحتياط بشأن الفرج رعاية لما يخرج منه من الولد، والمخاطر في إجراء عملية التلقيح الصناعي عند غير الملتزمين أشد وآكد، ولهذا لم يقترح أحد من الفقهاء هذا الرأي العجيب وتفضيل العلاج عند غير الملتزمين في الدين!!

وينبغي إلفات زملائي من طلبة العلم وعامة الأصدقاء إن للسيد رضا

(١) الكافي ٥ : ٥٣٤.
(٢) الكافي ٥ : ٤٢٤.
(٣) من لا يحضره الفقيه ٣ : ٨٤.

السيستاني حفظه الله منا وافر الاحترام والتقدير لاختصاصه وعلمه، وله أن يتبنى ما يريد وفق اجتهاده.

لكن ما نريد قوله إن للسيد حفظه الله تعثرات غريبة تدل على ضعف في إعادة تأصيل المسائل الأصولية والرجالية، فتارة تراه مقلدًا للسيد الخوئي قدس سره في مسألة ما، وتارة تجده مقلدًا في مسألة رجالية من جانب آخر لشخص آخر كما سنبين ذلك بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

والتقليد وعدم التأصيل هو الذي قد أوقعه للخلوص إلى هذا الرأي الهزيل والغريب - كما سيأتي توضيحه - ولا أدري كيف كان كشف عورات النساء أمام الفسقة من الرجال أو من غير دين وملة هو حل يقول به فقيه ذو تأصيل حقيقي، فبحدود اطلاعي وتفحصي لم يقل بمثل هذا الرأي أي فقيه على طول خط الفقهاء.

سابعًا: ردود غير زاكية

وصلني أوّل رد من أهم الطلبة عندهم واسمه «محمد جعفر الزاكي» وهو بحسب ما بلغني من طلبة السيد الروحاني قدس سره والشيخ الوحيد الخراساني دام ظله فقلت الحمد لله وأخيرًا سيكتب ردًا علميًا.

ولكن ما أن قرأت الأسطر الأولى وإذا بي أشعر بخيبة أمل كبيرة بسبب اعتماده على تسقيط الخصم وتشويهه ومن ثم الرد عليه بردود هزيلة، ونحن نعلم أنّ هذا الأسلوب أقرب إلى التهريج من المنهج العلمي.

وذلك أنّ في القضايا العلمية ينظر فيها إلى الحجة لا إلى صاحب الحجة، فقد يكون الشخص منحرفًا أو مغرضًا ولكن حجته صحيحة، وأنا أقدر منهم هذا الشعور - عند البعض - إذ قد تربوا على أنهم أصحاب الحق المطلق وكل من يناقشهم فهو مغرض!

نخصص الكلام في هذا الموضوع إلى بعض المغالطات غير الزاكية الواردة في كلام «الزاكي» ونذكر في موضوع آخر بعض دعاواه حول تقرير الشيخ البروجردي قدس سره.

المغالطة الأولى: أنت كاذب!

حاول «الزاكي» أن ينسب إليّ الكذب من خلال أمرين مضحكين:

الأوّل: أنني ذكرت أنّ الشيخ الجواهري يقول: إن السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله يعتمد على تقريره عمه والد زوجته- أي الشيخ البروجردي-! ثم قال: إن الشيخ الجواهري حفظه الله لم يقل ذلك فأنت كاذب!

ويعلم من له مراس في الأبحاث الحوزوية أو الأكاديمية أنّنا سرنا على منهج

علمي في جعل أقوال من نستشهد بقوله بين قوسين «» أمّا غيره من كلام خارج الأقواس فلا ننسبه إلى أحد!

وهذا المنهج في توثيق الأقوال بالأقواس وعدم ذكر مرادهم من فهمنا الخاص، بل بنصوص عباراتهم يقطع الطريق على الخصم ـ إن كان يخاصم بشرف ـ أن يتهمنا بتقويل الآخرين.

الثاني: ذكر «الزاكي» أننا ادعينا أنّ الشيخ الجواهري ﷺ خصص كتابه في الحج لنقد آراء السيد محمد رضا السيستاني ﷺ خاصة، ثم يقول: هذا كذب؛ لأن الجواهري ﷺ لم ينتقد السيد الرضا فقط!

وكان من المفترض أن يستحي كاتب تلك السطور من هذه الدعوى لأننا ذكرنا ما نصه: «**ومن ضمن الأسباب التي دعته إلى طباعة تقريراته أنه وجد الكثير من الإشكالات على السيد الخوئي** ﷺ **منشأها خطأ في فهم مطالبه، لا سيما إشكالات السيد محمد رضا السيستاني** ﷺ».

فنحن لم ندع أنّه خصص الإشكالات به، بل قلنا «**لا سيما**» ويفهم حتى من لا يعرف القراءة والكتابة أنّ مقصودنا أنّه لاحظ إشكالات السيد محمد رضا السيستاني ﷺ وإشكالات غيره، فلماذا هذا العمى عن مدلول كلامي ونقده بهذا التعسف؟! ومن الكاذب إذن؟!

المغالطة الثانية: إشكالات الجواهري ﷺ على الهاشمي ﷺ

ومن مغالطات الزاكي أنّه يقول إن الشيخ الجواهري إذا تجاوزنا كتاب الحج نجده يشكل على السيد الهاشمي ﷺ كثيرًا، وهذه المغالطة بناها على الكذبة الأولى من أننا خصصنا نقد الجواهري ﷺ بالسيد محمد رضا السيستاني ﷺ

وكأنّه صدق كذبته وناقشنا على أساسها!

ثم كل الكلام كان على أساس «كتاب الحج» وكيف اعتمد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله وهو يدرس الحج على أضعف التقريرات، ويعلم طلبة العلم أن لدرس الحج خصوصية على باقي الأبواب إذ يتفرد بمسائل خاصة به.

وأما السيد الهاشمي قدس سره فلم يخصص تقرير دون آخر من تقريرات بحوث السيد الخوئي قدس سره، ولم يدع دعوى السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله من التشكيك في كل ما ورد في غير تقرير الشيخ البروجردي قدس سره، ولنا عودة على تفصيل ضعف هذا التقرير أيضًا في الموضوع اللاحق.

المغالطة الثالثة: التشكيك بالسيد الخلخالي

ادعى الزاكي أنّ التقريظ الموجود على كتاب المعتمد للسيد الخلخالي قدس سره هو تقريظ قديم جعل في تقريره على الحج وتاريخه قبل الحج!

وكأنّ السيد الخلخالي قدس سره قد غرر بطلبة العلم حين ادعى أنّ تقريره في الحج مقرظ من قبل السيد الخوئي قدس سره، أو أنّ المسؤولين عن تراث السيد الخوئي قدس سره والذين طبعوا كتبه قد حرفوا وزوروا في التقاريظ!

مع أنّ مراجعة السيد الخلخالي للسيد الخوئي قدس سرهما وطباعة المعتمد للخلخالي في حياة السيد الخوئي قدس سرهما دون المستند أوضح من أن تنكر!

كما اعترف بذلك حتى السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله وذكر أن السيد الخلخالي كان يراجع السيد الخوئي قدس سرهما ولكن لا نعلم هل راجعه في كل التقرير أم في جزء منه!!

وهؤلاء أنفسهم يعتبرون تقرير المستند أفضل من تقرير السيد الخلخالي قدس سره؛ لأنه

وجد فيه هامش واحد أو أكثر للسيد الخوئي قدس سره عليه!!

فهل الهامش يدل على الاعتماد بينما التقريظ والمراجعة عند السيد الخوئي قدس سره باعترافهم لا تدل على الاعتماد؟!

لعل غايتهم من هذه الردود الهزيلة هو أن يشغلوني عن إكمال سلسلة المقالات النقدية بالرد عليهم أو أن يرفعوا الحرج عن أنفسهم فيبينوا للناس أن هناك ردود على كلامي!

وصدري رحب لأي نقاش علمي **حقيقي** يتم الكلام فيه عن المطالب العلمية بعيدًا عن شخصنة الأمور ومحاولة شيطنتي وتسقيطي، سأطوي صفحة الزاكي وغيره لأعود لإكمال ما بدأت به وبفضل الله تعالى ما كتبناه يبدو أنه شحذ الهمم وأبصر العيون عند كثير من الطلبة وبدأوا بالتفحص والتدقيق والمراجعة بأنفسهم وهذه واحدة من أهم غاياتي وأهدافي، والله تعالى من وراء القصد.

ثامنًا: الدرس الغامض!

يتساءل بعض الإخوة والأصدقاء عن سبب طرح مقالاتنا النقدية هنا في هذا الفضاء، وكذلك عن سبب تمويل بعض المنشورات، والسؤال حق مشروع، لكن لعله من الأنسب أن أضعكم في الصورة الواقعية في أوّل الأمر ليتضح جوابي وملابساته وبعد التوكل على الوكيل أقول:

من المعتاد في الجيل الأخير أننا نجد في الحوزة العلمية جميع دروس الأساتذة والفقهاء - سواء في قم المقدسة أو في النجف الأشرف - تنشر في قنوات التلكرام والمواقع الرسمية بشكل طبيعي!

بل هناك دروس تبث على البث المباشر سيما في حوزة النجف الأشرف، فتجد مثلا درس الشيخ هادي آل راضي والشيخ باقر الأيرواني حفظه الله والشيخ محمد السند دام ظله مبثوثة دروسهم، وأما تقريراتهم سهلة التناول في يد الطلبة سواء كتسجيل صوت أو كملفات نصيّة!

ولكن قد يثار تساؤل مشروع حول عدم تمكين طلبة العلم من الاطلاع على بحث سماحة السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله وقد يطلب لمن يريد أن يدخل درسه من ضمن الشروط ما نصه: «**عدم تمكين من لا يحضر مجلس البحث الشريف من البحث (صوتًا أو تنضيدًا)، فضلًا عن نشر شيء من ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها**».

فلماذا هذه المبالغة في التكتم؟!

فهذه الضوابط ليس لها مثيل في تأريخ علماء مذهبنا في مختلف أقطار الأرض لا من الماضين ولا من المعاصرين، وإذا ما سألني أحدكم بماذا تفسر هذا التكتم

والحـذر مـن الاطـلاع عـلى بحثـه الخـارج ووضـع كـل هـذه الضـوابط الغريبـة، أقـول يوجد على ذلك عدة احتمالات والله تعالى العالم:

١ـ عدم قناعتـه بنشر بحثـه لعمـوم طلبـة العلـم وجعلهـا تقتـصر عـلى طـلاب درسـه الخاصـين، أو مـن يملكـون إذنًـا خاصًـا مـنهم! وهـذا يترتـب عليـه كثـير مـن الأمـور النفسية والعرفية وغيرها ممن لا أحب الخوض فيها.

٢ـ لعـل ذلـك بسـبب مـا يصـدر فيهـا مـن التعـريض بـبعض العلـماء كوصـف السـيد صـادق الشـيرازي دام ظله بــ«**المتصـدي للفتـوى**» والسـيد محمـود الهاشـمي الشـاهرودي قدس سره بــ«**بعـض البـاحثين**» حيـث يعـرف الطلبـة مـا لهـذه الألفـاظ مـن مدلول سلبي في عرف الحوزة العلمية!

٣ـ لوجـود ثغـرات عديـدة في درسـه لا تـتم معالجتهـا إلا بعـد عرضـها عـلى المختصـين لتفادي الإشـكال عليـه، ولعـل لأجـل ذلـك لم يطبـع كتابـه في الحـج مـن جـزء ١١ إلى ١٨ مع صدور ما بعـد ج ١٨ إلى ٢٢!، وهـو أمـر غريـب جـدًا أن يـتم اسـتثناء هـذا العـدد مـن الأجزاء من النشر ونشر ما بعدها!!

وعـلى كـل حـال إن عـدم جعـل دروسـه الحوزويـة في متنـاول جميـع طلبـة العلـم عن طريق قناة التلكرام ـ مثلًا – من المؤشرات السلبية التي تحتاج إلى جواب!

وقد ينبري بعضـهم بـالجواب بـأنّ هـذه أبحـاث تخصصـية عاليـة ولـيس مـن الصـحيح عرضها على جميع طلبة الحوزة العلمية وبمختلف مستوياتهم!

وهـذا التبريـر الهزيـل لا يصـمد أمـام النقـد؛ لأن العديـد مـن أسـتاذة الحـوزة العلميـة تبـث دروسـهم التخصصـية عـلى المبـاشر ويمكـن لعامـة الطلبـة رؤيـة دروسهم سواء كانوا من طلبتهم المباشرين أم لا!

وأن من حضر درس سماحة السيد رضا السيستاني حفظه الله من الأفاضل يعرف مقدار صعوبة طرح الإشكال بعد الدرس أو الحصول على مناقشة علمية حقيقية مثمرة، فالدرس قصير وطرح الإشكال أشبه بالصعب المستصعب على غير عادة أغلب دروس البحث الخارج حيث يتبعها مناقشات طويلة يطوّر الطالب فيها ملكته بالنقاش مع أستاذ البحث.

مع كل هذه الأجواء الملبدة ومع المبالغات الغريبة التي ترفع من القدر العلمي للسيد رضا السيستاني حفظه الله بشكل غريب وغير واقعي وهذا أثّر على عموم طلبة العلم فأصبحوا يشهدون بما لم يحيطوا به علما، فقرر العبد الراجي لرحمة ربه أن أسلط الضوء بالنقد العلمي البعيد عن النزاعات الدائرة لأحرّك عقول زملائي من طلبة العلم ولأدعوهم للمراجعة والتدقيق والتحقيق والسؤال ولا أخال ذلك من الشين أو العيب أو أمر منبوذ

أما مسألة تمويل بعض المنشورات وإن كانت تكلفة ذلك بسيطة ويقدر عليها كل أحد لكن مهما تكلمت سيبقى من يراني شيطانًا على موقفه ويبقى من يحسن الظن على موقفه، ويكفي أن ربي يعلم النوايا والدوافع وهو العليم الخبير، لكن حتى لو اعتبرتموني خصمًا أو في مصاف الخصوم فأنا إن شاء الله تعالى أكون خصمًا شريفًا لا أستخدم غير لغة العلم والمصادر ومهما أسأتم لي في نهاية الأمور سيعرف المتابعون الفرق بين أسلوب العلم وأسلوب التهم والصراعات.

تاسعًا: من غرائب الوهن العلمي

يجد أي مدقق وباحث منصف في كلام السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله في علم الرجال أنّ له محاولات لتهديم بعض الروايات وتضعيفها حتى تلك التي أتفق جميع العلماء من الأولين والآخرين على صحتها، ولكن تضعيفه لها ليس على أساس علمي، بل لمجرد الظنون أو محاولة الخروج بصورة العالم الرجالي الذي لا يهاب أن يسلك طريقًا خاصًا ويأتي بالجديد!

وقد كبُر على علماء الحوزة العلمية وأساتذتها رأي السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله في أنّ «**حريز بن عبد الله لا يروي عن الإمام الصادق**» فرد عليه مثلا سماحة **الشيخ هادي آل راضي** حفظه الله وغيره من فضلاء وعلماء الحوزة العلمية وبينوا جزء كبير من الاشتباهات والمسالك الضعيفة التي سار فيها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله في هذا الأمر.

وأُلفَت في ذلك رسالة في نقده من **السيد علي أبو الحسن** حفظه الله، وها نحن نشترك معه في معاناة أنّ كل من ينتقد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله يُتهم في نيته وقصده ويسمى مغرضًا، بينما يحق للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله أن ينتقد جميع العلماء ويصفهم بالتوهم والسقوط دون معترض!

فقد قال السيد علي أبو الحسن حفظه الله في مطلع رسالته لنقد السيد محمد رضا السيستاني: «**وأ ظن أن الأولى إمساك عنان القلم حذرًا من أن تثور حمية الجاهلية الجهلاء عند بعضهم فيبادر إلى الطعن فينا، وهو في غفلة عن أننا لسنا في مقام الانتصار لأنفسنا أو في مقام الدفاع عن مالنا، وإنما في مقام الذب عن تهمة خطيرة تنال عمد المذهب الحق وأركانه، والعجيب من الذين يبادرون إلى الطعن**

فيمن يكون في مقام الذب عن الدين وحفاظه»[1].

ثم يتساءل السيد علي أبو الحسن حفظه قائلاً: «**ولا أدري لماذا يكون مسموحًا لزيد أن ينسب إلى أركان المذهب الحق وقوعهم في التوهم... في حين تقوم الدنيا ولا تقعد فيما لو نسب أحد إلى زيد بعضًا مما نسبه هو إليهم، مع أن الجميع متفقون على أن زيدًا أدنى مرتبة بما لا يكاد يحصى من مثل الشيخ الطوسي** قدس سره»[2].

وحاصل إشكال السيد محمد رضا السيستاني حفظه على رواية حريز بن عبد الله عن الصادق عليه السلام يرجع إلى أنّ يونس بن عبد الرحمن قال: «**لم يسمع حريز بن عبد الله من أبي عبد الله عليه السلام إلا حديثا أو حديثين**»[3].

وتعامل السيد محمد رضا السيستاني حفظه مع هذا النص على أنّه نص معصوم وكان على استعداد حتى للخدش بعلمية كبار علماء المذهب من أجل هذا الخبر، مع أنّ هذا الخبر مروي في كتاب الكشي الذي يشهد له السيد محمد رضا السيستاني حفظه نفسه أنّ فيه أخطاء كثيرة! حيث قال ما نصه: «**إن كتاب الكشي** قدس سره **فيه أغلاط كثيرة، بعضها من النساخ**»[4].

ويعتبر نقل النجاشي قدس سره لهذه الرواية بلسان: «**قيل**» مع عدم التعليق عليها دليل على إمضاء النجاشي قدس سره لها، مع أنّه نفسه في عدة موارد يعارض تصريحات للنجاشي قدس سره ويدفعها فكيف جعل سكوته هنا دليلًا؟!

---

(١) الرأي الحاذق في رواية حريز عن الصادق: ص ٢٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٨.

(٣) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٦٨٠.

(٤) قبسات من علم الرجال ١ : ٤٦٧.

ومن هنا علق السيد الخوئي&#65533;قدس سره على رواية الكشي بما نصه: «**ولكن هذه الرواية لا يمكن تصديقها، بعدما ثبت بطرق صحيحة، روايات كثيرة تبلغ مأتين وخمسة عشر موردًا عن حريز عن أبي عبد الله**»[1].

فكيف يعتمد عليه في هذه الرواية التي من المحتمل قويًا أن يكون المقصود منها:

قال يونس: «**لم أسمع من حريز بن عبد الله من أبي عبد الله إلا حديثًا أو حديثين**»؛ لأنّ هذا هو الموافق للاعتبار؛ لأن يونس لم يرو عن حريز عن أبي عبد الله الصادق إلا حديثين!

وقد تتبع السيد علي أبو الحسن حفظه الله فحدد الموردين من رواية يونس عن حريز عن الصادق عليه السلام، وأخذها عنه الشيخ نزار آل سنبل حفظه الله وقال في رده على السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله الكلام نفسه في درسه، ولكن للأسف فعل ذلك دون أن ينسب هذا الجهد إلى السيد علي أبو الحسن حفظه الله.

والمشكلة الكبرى التي ذكرها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله لإصراره على كون رواية حريز عن الصادق عليه السلام مرسلة بالرغم من ورود عشرات الروايات بشكل صريح: «**عن حريز عن أبي عبد الله**».

ولكنه تجاهل عشرات الروايات الصحاح بهذا السند وقال: «**ربما لا تقاوم ما نص عليه يونس من أنّه لم يسمع من أبي عبد الله مباشرة**»[2].

ونقول لماذا عشرات الروايات بلسان: «**عن حريز عن الصادق**» في كتب الأعاظم

---

(١) معجم رجال الحديث ٥ : ٢٢٧.

(٢) قبسات من علم الرجال ٢ : ٥٢.

كالطوسي والكليني والصدوقﷺ لا تدل على الرواية المباشرة، ورواية يونس بن عبد الرحمن في كتاب الكشيﷺ الذي فيه أغلاط كثيرة تكون حجة في الإرسال!

ثم قال بعد «لربما» : «**يبدو لي أن معظم ما يلاحظ من الأخبار المشتملة على رواية حريز عن أبي عبد الله منشؤها سوء النقل عن كتاب حريز**»[1]!!

فنقول هل كل نسخ الكافي والتهذيبين وكتب الصدوقﷺ أساءت النقل؟! مع أنها من أضبط الكتب في النقل، بينما رواية الكشي - أيها السيد- الذي فيه أغلاط كثيرة لا يكون خطأ؟!

ثم إن السند المعنعن المتصل «**حريز عن الصادق**» شاهد على صحة السند واتصاله إن كان ممكن في الطبقة كما هو الحال من معاصرة حريز للإمام الصادقعليه السلام.

وقد اتفق عليه جميع الأمامية على ذلك، بل هذا من بديهيات معرفة الأسانيد، وإنكاره ولو في جزء معين يوجب هدم جميع الروايات المعنعنة عن الاعتبار فكيف لم يقبل السيد محمد رضا السيستانيحفظه الله العنعنة هنا؟!!

وقد ألف سماحة السيد محمد رضا الجلاليﷺ رسالة في شخصية هامشية عندنا في قم أنكرت العنعنة فقال فيها: «**إن دعوى ذلك المتطفل على موائد العلم والعلماء، من أدعياء الاجتهاد الذين كثروا هذه الأيام خطيرة جدًا، حيث اغتر بما قرأ في الصحف دون وعي وهداية مرشد والتزم بشبهة قديمة أكل الدهر عليها وشرب، مضمونها: أن الحديث المعنعن وهو المحتوي سنده على لفظة (عن) بدل ألفاظ الأداء الأخرى، منقطع لا حجية له ولا عتبار به**»[2].

(١) المصدر السابق ٢ : ٥٤.

(٢) العنعنة من صيغةالأداء للحديث الشريف: ص ١٨.

وهـذا الإشـكال نفسـه وجهـه السـيد عـلي أبـو الحسـنحفظه للسـيد محمـد رضـا السيستانيحفظه بشكل صريـح قـائلاً: «**إننـا لم ننكـر عـلى السـيد الفاضـل دعـواه ورأيـه، وإنـما أنكرنـا عليـه زعمـه بـأن العنعنـة لا تفيـد السـماع، وزعمـه بوقـوع الاشـتباه مـن جمع أعلام الطائفة مجتمعين**»[١].

وحقيقـة أصـبحت نفـسي تنطـوي عـلى قناعـة بعـد كثـرة التتبـع للسـيد محمـد رضـا السيسـتانيحفظه وهـي: إني إذا وجـدتُ مطلبًـا عميقًـا أنيقًـا فـإني ابتـداءً أحتمـلُ إن هـذا المطلب مأخوذ مـن القـدماء أو العلـماء غـير المسـلط علـيهم الضـوء مـن دون الإشـارة لهـم ولجهـدهم ولـيس مـن الجهـد الـذاتي لسـماحته وهـذا مـا وجـدتُ عليـه شـواهد متعـددة ستقرؤونها هنا قريبًا إن شاء الله تعالى.

وأما المـواطن التـي أجـد فيهـا السـيد محمـد رضـا السيسـتانيحفظه قـد خـالف فيهـا كبـار علماء المذهب معتمدًا عـلى مقدرتـه العلميـة الخاصـة فإنّـه يـأتي بالغريـب العجيـب كـما هـو الحال في إنكار العنعنة وشاهدتم قسوة قول من رد على أصحاب هذا الرأي الهزيل!

وأذكـركم هنـا بالمقارنـة التـي عقـدها الشـيخ محمـد الجـواهريحفظه بـين السـيد الخـوئيقدس سره والسـيد محمـد رضـا السيسـتانيحفظه إذ قـال في ذم الأخـير وبيـان سـبب ضـعفه الرجـالي: «**إن قـول خرّيـت صـناعة علـم الرجـال لا ينبغـي أن يؤخـذ كقـول غيره الذي ربما لا يكون عن تأمّل أو دراية أو مع قلّة التتبع وعدم استقصائه**»[٢].

فـإن سـماحة الشـيخ الجـواهريحفظه قـد أودع في هـذه العبـارة مفـاتيح فهـم أسـباب الضعف الرجالي لسماحة السيد محمد رضا السيستانيحفظه، فتأمّل!

---

(١) الرأي الحاذق في رواية حريز عن الصادق: ص ٧٦.

(٢) الواضح في شرح العروة الوثقى ١ : ٥٧.

عاشرًا: حول اعتذار السيد علي أبو الحسن حفظه الله

علّق بعض الإخوة على المقال السابق بأن السيد علي أبو الحسن حفظه الله الذي هو أحد الذين استشهدت بكلامهم بكونه قد اعتذر من السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله في كتاب آخر واستغفر وتاب إلى الله تعالى من فعلته!!!

وهذا الأمر طبيعي ومألوف لكل طالب علم يعيش ظل هيمنة وضغط سماحة السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله كما أثبتنا سابقًا ردود الشيخ محمد الجواهري حفظه الله الصريحة على السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله بالجزء والصفحة ووصفه إياه بقلة التتبع والتدبر ومن بعد ذلك بساعات معدودة فقط تبرأ حتى مما هو موجود في كتبه!

والسيد أبو الحسن حفظه الله يعرف جيدًا تلك الضغوط حين كتب كتابه، ولكنه ظن أنّ الأمر ليس بذاك الضغط العالي، وبعد صدور كتابه اعتذر وتاب من فعله، وقد أشار في كتابه الأوّل إلى الضغوط التي توجه له حين ينتقد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله فقال: «**وأظن أن الأولى إمساك عنان القلم حذرًا من أن تثور حمية الجاهلية الجهلاء عند بعضهم فيبادر إلى الطعن فينا، وهو في غفلة عن أننا لسنا في مقام الانتصار لأنفسنا أو في مقام الدفاع عن مالنا، وإنما في مقام الذب عن تهمة خطيرة تنال عمد المذهب الحق وأركانه**»[1].

ومواجهة الضغط تحتاج إلى قلب قوي ونحن نعلم مقدار الضغط الحاصل على أساتذة وطلبة العلم في النجف الأشرف الذي يضطرهم إلى المجاراة والمحاباة وتبديل الرأي والاعتذار ونحن نعذرهم إذ قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق!

---

(١) الرأي الحاذق في رواية حريز عن الصادق: ص ٢٧.

ومن طالع كلام السيد علي أبو الحسن حفظه الله يجده يعتذر عن سوء الظن بالسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله وتحامله عليه لا الرد على المطالب العلمية التي أثبتها في رده عليه، مع أنّ قدح المقالات الباطلة بما فيها الآراء العلمية ليس من الغيبة ولا التهمة حتى توجب الاستغفار والتوبة!

بالإضافة إلى أننا لم نتوقف على رد السيد علي أبو الحسن حفظه الله فقط، بل هناك سبع محاضرات للشيخ هادي آل راضي حفظه الله[1] في رد هذا الإشكال الهزيل للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله، وكذلك هناك رد للشيخ نزار آل سنبل حفظه الله مقتبس من ردود السيد علي أبو الحسن حفظه الله! وكذلك هناك رد للشيخ حيدر السندي حفظه الله على الإشكال نفسه وكذلك أدرجنا رد السيد الجلالي قدس سره على الإشكال نفسه أيضًا!

نعم، قد جامل بعضهم حفظهم الله في أثناء ردهم على السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله ووصفهم أياه بالعلامة والفهامة إلا أنهم لم يقبلوا رأيه الهزيل وردوا عليه بالشواهد والأدلة المفصلة، وأي طالب علم محصل يسمع دروسهم وردودهم بالإضافة إلى ما كتبه السيد علي أبو الحسن حفظه الله يتبين له أن ذلك الاعتذار هو للمجاملة والتقية.

وعلى كل حال لا قيمة للاعتذارات والانسحابات ما لم يبين المُعتذِر أين المفاسد والضعف العلمي فيما أورده سابقا من إشكالات مُحكمة، ولا أريد أن أخوض فيما جرى وأدى لذلك الاعتذار الخالي من أي قيمة علميّة بل هو دليل على الضغوطات التي يتعرض لها من يتصدى للتتبع والنقد العلمي.

(١) ومن الغريب أنّ الشيخ هادي آل راضي حفظه الله بعد نقده للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله في هذه المسألة بالذات ظهر في درس له بعد أن ذكرنا أسمه من جملة الذين انتقدوا هذا الرأي وهو يشيد بالسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله ويقول: إنّه دقيق وأنّه بحثه في حريز أخذ منه دون مراجعة!! وقد كتبنا مقالة في بيان هذا المدح الخجول!

ونسأل الله تعالى أن يكشف الغمة والضغط الذي يمارس في حق الحوزة العلمية وترجع إلى سابق عهدها حيث الحرية الفكرية التامة الخالية من المجاملات والتلونات.

الحادية عشر: التضخم القبيح

من طالع تقريرات بحث السيد الخوئي قدس سره في الحج يجدها لا تتجاوز الأربع مجلدات ما عدا تقرير الشيخ محمد الجواهري حفظه الله الذي بلغ خمس مجلدات بسبب الحاشية الكبيرة التي جعلها للرد على بعض من ناقش السيد الخوئي وبيان آرائه الخاصة.

ثم ننتقل إلى كتاب الحج للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله الذي يبلغ إلى الآن ٢٢ جزءًا، مع ٨ مجلدات في الوسط غير مطبوعة، إذ قفز من جزء ١٠ إلى جزء ١٨ لأسباب مجهولة.

وبعض ممن لا يميز بين الناقة والجمل يرى أن تفوق كتابه بعدد الصفحات والأجزاء على كتاب السيد الخوئي قدس سره الأقل منه أجزاء وصفحات جاهلًا سبب تورم كتاب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله دون كتاب السيد الخوئي قدس سره؟

وبعد ملاحظة طريقة السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله في بحثه الفقهي يمكن تلخيص أسباب تورم كتابه بعدة نقاط:

النقطة الأولى: كثرة نقل الأقوال والآراء

ترى بكتاب الحج للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله بوضوح كثرة نقل الفتاوى والآراء وأقوال الفقهاء بدرجة مبالغ بها، بينما يعتمد السيد الخوئي قدس سره في كتابه الحج على الآراء والأقوال الأساسية دون سرد يخرج الكتاب عن غرضه الأساسي.

وقد يتوهم بعض البسطاء من طلبة العلم أنّ متابعة الآراء ونقلها في كل

مسألة فقهية دليل على نبوغ صاحبها وتفوقه وأعلميته على الآخر، وهذا التوهم استدعى أن ينبه عليه الفقهاء في بحوثهم الفقهية والأصوليّة ننقل هنا بعض العبارات:

١ـ قال السيد الخوئي قدس سره: «**ليس المراد من الأعلم من هو أكثر اطلاعًا على الفروع الفقهية وحفظًا لمداركها من الآيات والروايات وغيرهما، بل المراد به من يكون استنباطه أرقى من الآخر بأن يكون أجود فهما للاخبار والآيات، وادق نظرًا في تنقيح المباني الفقهية من القواعد الأصولية، وفي تطبيقها على المصاديق**»[1].

٢ـ وقال أيضًا: «**الأفقهية الموجبة لتعيين المقلد إنما هي الدقة في النّظر والاستنباط، لا كثرة التتبع والاطلاع**»[2].

٣ـ وقال أيضًا في حديثه عن الأعلمية: «**ولا أن المراد بها أكثرية الإحاطة بالفروع والتضلع في الكلمات والأقوال، كما إذا تمكن من الجواب عن أية مسألة ترد عليه ولو من الفروع الَّتي لا يبتلى بها إلَّا نادرًا أو لا يتحقق في الخارج أصلًا مع التطلع على أقوالها وموارد التعرض للمسألة في كلماتهم.**

بل المراد بالأعلمية كون المجتهد أشد مهارة عن غيره في تطبيق الكبريات على صغرياتها، وأقوى استنباطًا وأمتن استنتاجًا للأحكام عن مبادئها وأدلتها، وهو يتوقف على علمه بالقواعد والكبريات وحسن سليقته في تطبيقها على صغرياتها»[3].

---

(١) مصباح الأصول ٤٨ : ٥٤٧ من الموسوعة.

(٢) دراسات في علم الأصول ٤ : ٤٣٤.

(٣) التنقيح في شرح العروة الوثقى ١ : ١٦٧.

٤ـ قال السيد عبد الأعلى السبزواري قدس سره في رد تعيين كون الأعلم هو الأكثر إطلاعًا بقوله: «**وهو باطل أيضًا، إذ ربّ غير مجتهد يكون أكثر اطلاعًا وحفظًا للفروع الفقهية من المجتهد**»(١).

٥ـ قال السيد محمد سعيد الحكيم قدس سره في رده على القول المذكور أيضًا: «**ولا دخل لكثرة المعلومات بذلك**»(٢).

وهكذا قد نبّه على هذه المسألة العديد من الفقهاء، إذ أن كثرة نقل الأقوال والمعلومات الخارجة عن أصل المسألة المبحوثة ليس دليلًا على الفضل، إذ بإمكان حتى غير المجتهد تسطير العديد من الأقوال في مسألة ما وتضخيم كتاباته وعدد صفحاته.

وهناك تعامل قديم من بعض علماء النجف الأشرف اتجاه السيد محمد الشيرازي قدس سره في عدم الاعتداد بموسوعته الفقهية وإن كانت تبلغ ١٦٠ مجلدًا.

وقد سُئل عنه الشيخ مرتضى آل ياسين قدس سره فأجاب عنه: «**إن هذا الرجل المسؤول عنه لم يثبت اجتهاده عندي رغم مؤلفاته الكثيرة المنسوبة إليه**»(٣).

بالرغم من أنني شخصيًا لا أوافقهم على اتهامهم للسيد محمد الشيرازي قدس سره بعدم الاجتهاد أو كون مؤلفاته منسوبة إليه مما يشعر من كلامهم أنها منتحلة، وهي مجرد تهمة، ولكن الشاهد: أن كثرة عدد الصفحات والأجزاء لا يعتبر به العلماء.

---

(١) مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام ١ : ٣٤.

(٢) مصباح المنهاج (الاجتهاد والتقليد) : ص ٨٣.

(٣) السيرة والمسيرة ٢ : ٤٥٨.

النقطة الثانية: إقحام المسائل الأصولية بشكل ناقص

من المعروف أنّ الفقهاء يفردون البحث عن المسائل الأصولية في درس وكتاب مستقل، ولا يقحمون البحث الأصولي في البحث الفقهي، نعم كانت الطريقة القديمة تدمج بين البحثين ولكن بتطور علم الأصول عزل عن علم الفقه.

وقد أشار إلى هذا الانفصال السيد محمد باقر الصدر ﷺ في الحلقة الأصولية الأولى إذ قال: «**لم يكن علم الأصول مستقلًا عن علم الفقه في البداية ومن خلال نمو علم الفقه واتساع أفق التفكير الفقهي أخذت الخيوط العامة، والعناصر المشتركة في عملية الاستنباط تبدو وتتكشف.**

وأخذ الممارسون للعمل الفقهي يلاحظون اشتراك عمليات الاستنباط في عناصر عامة لا يمكن استخراج الحكم الشرعي بدونها، وكان ذلك إيذانًا بمولد علم الأصول واتجاه الذهنية الفقهية اتجاهًا أصوليًا، فانفصل علم الأصول عن علم الفقه في البحث والتصنيف»[(1)].

فإدراج المباحث الأصولية في ضمن كتاب الحج يورم الكتاب ويعدد أرقام صفحاته من دون أن يستوفي البحث الأصولي حقه من البحث والتحقيق، ومن هنا كان دأب الفقهاء في المسألة الأصولية الإحالة إلى كتبهم المتخصصة لعلم الأصول.

النقطة الثالثة: إقحام المسائل الرجالية

يقحم السيد محمد رضا السيستاني ﷺ الأبحاث الرجالية في كتاب الحج

---

(١) دروس في علم الأصول ١ : ٥٣.

بصورة مبالغ فيها، ويسرد فيه الآراء والأقوال الأمر الذي يخرج في بعض أيام درسه عن كتاب الحج ليكون درسه خاص بالرجال!

ولو أردنا أن ندرج الأبحاث الرجالية من كتاب معجم رجال الحديث في بحث الحج للسيد الخوئي قدس سره لتضخمت مجلداته وزادت صفحاته، مع فارق أنّ كتاب المعجم قد فصل فيه المباني العلمية الرجالية فيما يخص التوثيق والتضعيف وتفصيل الطبقات وأما كتاب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله فهو مليء بأخذ الاستنتاجات من غيره.

فمن ينبهر بعدد الصفحات والمجلدات غالبًا ما يكون جاهلًا بهذه التفاصيل والجاهل سريع الانبهار، بينما المتخصصون وأهل العلم والمعرفة فهم يقفون على حقائق الأمور ولا يغترون بمثل تلك المحاولات.

الثانية عشر: دعوى الإساءة إلى المرجعية الدينية

بعد أن كتبت عدة مقالات لانتقاد أبحاث السيد محمد رضا السيستاني وكانت الانتقادات علمية وبعيدة عن الشخصنة كان من جملة الردود التي وجهت إليّ أنني أسيء إلى مقام المرجعية!

وقد يتعامل بعض الوكلاء وأجندتهم مع السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله بأنّه هو المرجع الأعلى، وليس والده سماحة السيد علي السيستاني دام ظله وهذا واضح لمن تأمّل خطاباتهم وأساليبهم.

وعلى كل حال فلا أدري ما الربط بين الانتقاد والإساءة، وبين مناقشة ابن المرجع بالمرجعية؟، فنحن نعلم أنّ عنوان المرجع له شيء من القدسية، ولكن هل تسري القداسة إلى ابنه إلى درجة يكون فوق النقد العلمي؟!

والمفارقة العجيبة أنّك تجد من ينتقد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله بعدها بمدة يستغفر ويتوب ويعلن براءته مما كتب وانتقد، ومن ثم يقول: لم أقصد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله، بل قصدت أبيه!

وهذا يكشف عن أن انتقاد السيد علي السيستاني دام ظله أهون عند هؤلاء من انتقاد ابنه كما فعل السيد علي أبو الحسن في اعتذاره قائلًا: «**وإنني إذ أستغفر الله تعالى مستميحًا سيدنا الفاضل آية الله السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله العذر ملتمسًا منه السماح والعفو عما وقع مني... فإن الله تعالى يعلم بأن المقصود كان خصوص والده سيدنا الإمام المعظم دام ظله**»[1].

فإذا كان المقصود «**والده المعظم**» فهذا لا يستحق الاعتذار ولا

(١) صفوة المقال في حل شبهة الإرسال: ص ٧.

الاستغفار؛ ولا أعلم هل يقصد لكون والده من المتقين الذين وصفوا في كلام أمير المؤمنين عليه السلام بأنّ: «**الخير منه مأمول، والشر منه مأمون**»[1].

مع أنّ السيد علي أبو الحسن حفظه الله كتب كتابه في انتقاد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله وذكر ذلك صريحًا من أنّ المقصود: «**نجل المرجع**»[2].

فما سرّ هذا التبديل في الموقف مع صراحته السابقة في تعيين المقصود؟! ولماذا لا يخاف من إلقاء الكلام على السيد المرجع السيستاني دام ظله نفسه بينما يخاف ويستغفر ويتوب أمام الأشهاد حين يتعرض لنجل المرجع حفظه الله ؟!

وفي هذا المورد وغيره من الموارد نكتشف بأنّ هناك حرص على عدم نقد ابن المرجع من جهة علمية صرفة، بينما لا يوجد هذا الحرص نفسه حين تنتقد المرجع نفسه!!! ومع ذلك يقولون: إنني أسأت إلى المرجعية!

وقد استغلت قداسة المرجع من خلال تعديتها إلى أشخاص عاديين لهم بعض الارتباط بالمرجع، مع أنّ المرجع وابنه يقولان: إن مجرد كون الشخص ابنًا لمعصوم أو وكيلاً له لا يدلان على وثاقة الشخص، مع أن المعصوم أعلى مقامًا من المرجع بلا إشكال.

---

(١) الأمالي (الصدوق): ص ٦٦٩.

(٢) انظر: الرأي الحاذق: ص ٩ و ٢٩ و ٣٠ و ٤١ و ٥٥..

الثالثة عشر: التهديد والوعيد

هل أصبح النقاش العلمي سُبّةً في حوزة النجف الأشرف، أم أن للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله خصوصية تفوق سائر أهل العلم والفضل، تمنع من مناقشته كما يُناقَش غيره؟

وإذا كان النقد والمناقشة يتطلّبان استخدام الأجهزة الحكومية لمعاقبة المتحدّث أو الزجّ به في السجن، فلا بُدّ - إذًا - من اعتقال جميع أساتذة الحوزة العلمية في النجف الأشرف، إذ إنّ دروسهم قِوامُها النقاش والإيراد العلمي!

والحمد لله الذي أبعدنا عن هذه الأجواء الموبوءة باتهام وتسقيط كلّ من ينتقد أحد المقدّسين، وإنْ كان النقد علميًا خالصًا لا يشوبه شيءٌ من فُحش أو إساءة، كما يُقابلونا بذلك!

أَوَصَل الأمرُ في العراق الحبيب إلى أن تُستَخدم الأجهزة الأمنية الحكومية لإسكات كلّ نقدٍ علمي رصين أو تتبّع نزيه؟

وهل أصبح النقد العلمي المحض للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله مسًّا بأمن البلاد حتى يُستعان بالأمن الوطني في كتمه؟!

ثم إن مسألة: «**مداس السيد محمد رضا السيستاني يسوى راسك**» منفّرة للغاية، وتدلّ على انحدارٍ تربويّ لا يليق بأجواء الحوزة العلمية، ويمقتها الفقهاء الأبرار.

ولم نعهد فقيهًا يغرس في أتباعه أن مداسه أرفع شأنًا من أي إنسان، وإن كان عدوًا له. بل يُقابلون الإساءة بالإحسان، والنقد - أصلًا - ليس إساءة.

ولعلّنا نفرد لاحقًا سلسلةً نُسلّط فيها الضوء على حدّة وغلظة نقد السيد

محمـد رضـا السيسـتاني حفظه الله للعلـماء الماضـين والمعـاصرين في بحثـه الخـارج، ممـا يُثـيرُ الدهشة والاستغراب.



الرابعة عشر: المدح الخجول للشيخ هادي آل راضيحفظه الله

يبدو أنّ النقد العلمي الذي وجهته إلى السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله أخذ صداه أكثر من المتوقع، الأمر الذي استدعى من أوّل انطلاقه إنزال التبريرات من خلال بصمات صوتية أو حلقات دراسية من قبل الذين انتقدوا السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله علميًا في المدة السابقة، وهم كالآتي:

أولًا: قد أنزل سماحة الشيخ محمد الجواهري حفظه الله تبريرًا لنقده بعد أوّل موضوع كتبته، وبعد مدة ٦ ساعات صدر منه الكلام المعروف.

ثانيًا: قد كتب السيد علي أبو الحسن حفظه الله اعتذاره قبل أن اعرض موضوع نقده وقد وأضحت ذلك مفصلًا حين قال: إني لم انتقد السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله، بل انتقدت والده المعظم مع أنّه صرح باسم الابن تصريحًا واضحًا.

ثالثًا: انضم إلى هذه المجموعة قبل أيام سماحة الشيخ هادي آل راضي حفظه الله، إذ نشرنا سابقًا أنّه كان من ضمن الفضلاء في الحوزة العلمية الذين ردوا على السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله بشأن كون رواية حريز بن عبد الله عن الإمام الصادق عليه السلام مرسلة!

وهنا توجد عدة نقاط نسجلها على المدح الخجول الذي صدر من سماحة الشيخ هادي آل راضي حفظه الله فنقول:

أولًا: يذكر الشيخ هادي آل راضي حفظه الله أنّه في مجلس الدرس أعطاه أحد الطلاب كتاب السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله فقرأ ما يخص إحصائية السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله حول روايات حريز فأظهر إعجابه لدقته بالرغم من أنّه لم يطالع غيره كما ذكر!

ويلاحظ على هذه النقطة بأمرين:

١ـ يظهر من كلام الشيخ هادي آل راضي حفظه الله أنّه أوّل مرة يرى كلام السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله حول حريز، مع أنّه قبل عدة سنوات عرض كلامه من دون أن يذكر اسمه وناقشه بـ ٧ محاضرات في بحثه الأصولي في «حديث الرفع».

والمحاضرات كانت موجودة في التلكرام وقد حفظتها سابقًا منه، ولكنها حذفت من جملة الدروس حسب ما بحثته، ولكنها منشورة أيضًا على اليوتيوب وسأرفق روابطها في التعليقات فليعجل الطلبة بمراجعتها قبل أن تحذف منه أيضًا![1].

٢ـ كيف ينتقد الشيخ هادي آل راضي حفظه الله بـ ٧ محاضرات وهو يستعرض في نقده إحصائيات أدق من الإحصاء الذي ذكره السيد محمد رضا السيستاني ويرد فيه عليه ومن ثم يقول: إنّه لم يكن على إطلاع بإحصائيات السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله حول حريز... أعانه الله تعالى وأعان أقرانه على حجم الضغوطات!

ثانيًا: أظهر الشيخ هادي آل راضي حفظه الله إعجابًا مبالغًا فيه في شأن الإحصائية التي ذكرها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله حول روايات حريز وأنّ هذه الإحصائية دقيقة وأنّه يقبل بها دون مراجعة لكون السيد محمد رضا السيستاني دقيق في هذه المطالب!

ويلاحظ على الإحصائية بعدة ملاحظات:

١ـ أن الإحصائية التي ذكرها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله لم تكن من

---

(١) رابط المحاضرات في قناتنا على التلكرام.

جهده، وإنما من جهد غيره من الطلبة وقد صرح هو بنفسه بذلك إذ قال: «**إنه وفق بعض ما أجري من إحصاء بشأن مشايخ حريز وروياته...**»[1].

فلم يقل: «**وفق ما أجريت**»، بل قال: «**وفق ما أجري**» ويؤكد ذلك أنّه في كتابه «**قبسات من علم الرجال**» قال: «**وقد أجري إحصاء شبه دقيق بشأن مشايخ حريز وروياته**»[2].

فهو نفسه لم يقل إن هذا الإحصاء المجرى دقيق، ولم يقل أنّه هو نفسه من أجرى هذا الإحصاء، إذ لا معنى بالتشكيك بكونه شبه دقيق إن كان هو بنفسه قد وقف على الموارد التي أعطاها الإحصاء المذكور!!

٢ـ أن السيد الخوئي قدس سره بنفسه أجرى إحصائية بشأن رواية حريز وذكر أن وقوعه في أسانيد الروايات: «**تبلغ ألفًا وثلاثمائة وعشرين موردًا**»[3]، ثم ذكر عدد روايات من روى عنه حريز، ومن روى عن حريز.

ثم ذكر تحت عنوان: «**اختلاف الكتب**» وعنوان: «**اختلاف النسخ**» الروايات التي رواها حريز دون واسطة عن الإمام الصادقعليه السلام ووجدت في نسخ أخرى بواسطة ورجح أي النسخ أصح وكذا الأمر في اختلاف الكتب، وقد استفاد الشيخ هادي آل راضيحفظه الله وغيره من هذا المطلب في الرد على السيد محمد رضا السيستانيحفظه الله في محاضراته لنقده!

٣ـ إن قول الشيخ هادي آل راضيحفظه الله في أنّه يعتمد على الإحصائية التي ذكرها السيد محمد رضا السيستانيحفظه الله دون مراجعة غريب، وينذر بخطر كبير

(١) بحوث في شرح مناسك الحج ٩ : ٥٦١.

(٢) قبسات من علم الرجال ٢ : ٥٥.

(٣) معجم رجال الحديث ٤ : ٢٥٣.

في حوزة النجف الأشرف حيث تؤثر الصداقة أو العلاقات العامة على طور البحث العلمي!

وذلك لأن هناك عدة إحصائيات في شأن رواية حريز في الكتب الرجالية ولعل من أضعف الإحصائيات هي التي ذكرها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله وصرح هو بنفسه بأنّها ليست دقيقة، بل شبه دقيقة والإحصائيات كالآتي:

١ـ إحصائية السيد الخوئي قدس سره في معجم رجال الحديث عند ذكره لحريز وقد تقدم أنّها تبلغ «١٣٢٠» موردًا، مع ذكر الراوي والمروي المفيد في حساب الاحتمال.

٢ـ الإحصائية التي ذكرها السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله بزيادة «٨٠» موردًا على إحصائية السيد الخوئي قدس سره إذ أحصي هناك «١٤٠٠» موردًا، والإشكال الرئيس في هذه الإحصائية أنها مجرد أرقام دون ذكر موارد تلك الروايات بعكس ما فعله السيد الخوئي قدس سره والإحصائية الآتية.

٣ـ إحصائية السيد علي أبو الحسن حفظه الله إذ ذكر وقوع حريز في الأسانيد «١٥٢٨» مورد، بزيادة «١٢٨» مورد[1]، ولكن في إحصائيته عدة خصائص:

أولًا: حذف الموارد التي لا يترتب عليها أثرًا سلبيًا.

ثانيًا: حذف الموارد التي وقع فيها التصحيف.

ثالثًا: أحصى الموارد الثابتة فقط وحذف الباقي.

رابعًا: أشار إلى مصدر كل مورد الكتاب الذي ذكر فيه، ورقم الحديث أيضًا.

وهذه التفاصيل مفيدة جدًا في الوقوف على حقيقة الأمر من خلال الإشارة إلى جميع الخصوصيات الدخيلة في اعتبار الإحصاء دون ما فعله السيد محمد

---

(١) انظر: صفوة المقال في حل شبهة الإرسال: ص ١٤٥.

رضا السيستاني حفظه من ذكر عدد الرواة فقط بمجرد دعوى ثبت خطأها في الأحصائيات الأكثر دقة!

ولكن بما أن السيد علي أبو الحسن حفظه ليس والده مرجعًا، ولم تُقبل الدنيا عليه شمله البخس في التقييم، وتقديم المفضول على الفاضل!!

ولا يملك السيد علي أبو الحسن حفظه وأمثاله إلا الاستغفار والتوبة؛ لأن إحصائيته كانت أدق من إحصائية السيد محمد رضا السيستاني حفظه ويسأل الله تعالى التوبة!

ولا زلت لا أدري ما هو قيمة هذا التصريح الذي يشبه المدح الخجول جدًا، وهو ليس مدحًا علميًّا بالمرة، بل هو أشبه بالمجاملة.

ولا دخل للإحصائيات بقوة فقاهة الفقيه، بل عدد من الأساتذة يوكلون أمور الإحصائيات لتلامذتهم ليعطوهم النتائج كما فعل السيد محمد رضا حفظه نفسه.

نعم نحن لا ننكر أن السيد محمد رضا السيستاني حفظه هو أحد المجتهدين في النجف الأشرف، لكن ليس كما يهوّل له الكثير، ومقامه العلمي أقّل من العادي، وأدنى مما يُشاع بكثير، وغاية مقالاتنا كانت هي إعطاء السيد حفظه حقه من دون مدح متملق أو شتائم حاقد، بل النقد العلمي الخالص والساحة مفتوحة للردود العلميّة.

أما الضغط على أستاذ هنا أو أستاذ هناك للخروج بتصريح مدح أو شبه المدح فهذه حيلة وليست حل والحمد لله على كل حال.

الخامسة عشر: ولاية أمير المؤمنين عليه السلام أعظم الفرائض

بمناسبة اقتراب عيد الغدير الأغر[1] نذكر رأيًا شاذًا للسيد محمد رضا السيستاني حفظه الله حول عدم أهمية الولاية لأمير المؤمنين عليه السلام بالنسبة إلى بقية الفرائض اجتهادًا مقابل نصوص العترة الطاهرة.

فقد روى زرارة ابن أعين عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «**بني الإسلام على خمسة أشياء: على الصلاة والزكاة والحج والصوم والولاية**».

ثم سأل زرارة: وأي شيء من ذلك أفضل؟ فقال الإمام الباقر عليه السلام: «**الولاية أفضل؛ لأنها مفتاحهن والوالي هو الدليل عليهن**»[2]، وهناك العديد من النصوص المصرحة على أفضلية الولاية على سائر الفروع.

ونرجع إلى السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله نجده يخالف كل تلك النصوص الصريحة فيقول: «**لم يثبت أن الاعتقاد بالولاية أعظم من الاعتقاد ببقية الفرائض**»[3].

كل ذلك لأنه تعامل مع النصوص الدينية بذائقة غير فقهية وظن أنّ بعض الروايات التي تصرح بعدم كفر المخالفين أو التارك لبقيتها كالصلاة والزكاة يلزم منه الكفر، بينما المنكر للولاية لا يحكم بكفره!

فقال بتلك الذائقة المشوهة: «**فلا تنافي بين أن يكون مستحل الكبائر ــ ومنها ترك الفرائض ــ خارجًا من الإسلام دون أن يكون منكر الولاية خارجًا عنه،**

---

(١) كان من المفترض أنّ انشر هذا المقال في وقت قريب من عيد الغدير ولكن الصفحة الرئيسة معطلة وكان العالم الإسلامي مشغول بالانتصارات العظيمة التي سطرتها الجمهورية الإسلامية في إيران على يد الولي الفقيه المعظم السيد علي الخامنئي دام ظله.

(٢) الكافي ٢ : ١٨.

(٣) بحوث في شرح مناسك الحج ١ : ٨٠.

فالشخص الذي لا يعتقد أصلًا بوجوب الصلاة لا يكون مسلمًا والذي يعتقد بوجوبها يكون مسلمًا وإن لم يكن معتقدًا بالولاية»[1].

الوهن واضح: إذ إنه لم يميز بين من يترك الفرائض وهو عالم بوجوبها ونسبتها إلى الشرع الحنيف فحين يخالفها يكون متعمدًا لمخالفة الله تعالى ورسوله وبذلك يحكم بكفره.

بينما الذي ينكر ولاية أمير المؤمنين عليه السلام من عموم أهل الخلاف لا ينكرها مع التعمد، بل ينكرها جهلًا بدعوى أنّ النبي محمد صلى الله عليه وآله لم يوص إلى أحد!

ولو علم أنّه أوصى لأمير المؤمنين عليه السلام يقينًا وجحد هذه الوصية وأنكر الولاية لكان كافرًا بنص القرآن الكريم إذ قال تعالى في شأن من أنكر الولاية مع معرفته وشهوده بأنّ رسول الله نصب عليًا: ﴿**سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ * لِلْكافِرينَ لَيْسَ لَهُ دافِعٌ**﴾[2].

فعبر عنه بالـ«كفر» مع أنّه لم ينكر إلا الولاية، لم بنكر الصوم والصلاة والزكاة والحج... ولكن أنكر الولاية مع العمد والتقصد، ويمكن حصر السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله أمام هذه الاحتمالات ليقر بالمقصود ويرجع عن قوله الشاذ:

الاحتمال الأوّل: أن منكر الولاية عن عمد كمنكر الصلاة والصوم وبقية الفرائض عن عمد كلاهما يخرجان عن الإسلام.

وعلى هذا الاحتمال تبقى الولاية أهم من جميع الفرائض بما نص عليه وصرح

(١) المصدر السابق.

(٢) المعارج الآية ١ و ٢.

فيه الأئمة عليهم السلام، وهذا الاحتمال لا يساعد عليه كلام السيد محمد رضا السيستاني حفظه الله!

الاحتمال الثاني: أن يكون منكر الولاية عن عمد وعلم مسلم ومن أنكر أي فريضة أخرى خارج عن الإسلام.

وعلى هذا الاحتمال تخالف كتاب الله تعالى والصريح من نصوص العترة الطاهرة ولا ظن بمن له أدنى مراتب التشيع أن يجازف في هذا الرأي!

الاحتمال الثالث: الولاية أدنى من جميع الفرائض فمنكرها عامدًا لا جاهلًا غير خارج عن الإسلام بكل الأحوال.

وهذا الاحتمال مثل أخيه السابق لا يقول به من له أدنى مراتب المعرفة بولاية أمير المؤمنين عليه السلام.

ونلتقي بكم في الموسم الثاني إن شاء الله تعالى